



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الوطن  
العربي: دراسة مقارنة للأردن ومصر

إعداد

سامر أحمد مصطفى بدير

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية  
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

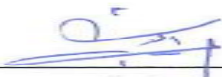

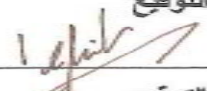
2022م

دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الوطن  
العربي: دراسة مقارنة للأردن ومصر

إعداد

سامر أحمد مصطفى بدير

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/11/24م، وأجيزت:

  
التوقيع  
  
التوقيع  
  
التوقيع

د. حسن أيوب  
المشرف الرئيسي  
د. بلال الشويكي  
الممتحن الخارجي  
د. عبد الرحيم الشويكي  
الممتحن الداخلي

## الإهداء

ما الزمانُ وما المكانُ.. وما القديمُ وما الجديدُ.. سنكون يوماً ما نريدُ..

لا الرحلةُ ابتدأت ولا الدربُ انتهى وما توفيقِي إلا بالله

الى روح والدي الحبيب رحمه الله ...

الى من كان ملاذي بعد الله.. الى من كان بمثابة أب وأخ وصديق..

الى من أعطاني كل ما هو جميل في الحياة .. الى من ورثني الأصل الطيب ..

صاحب الابتسامة الجميلة .. والروح الطيبة .. والقلب النقي..

الى من تمنيت أن يكون بجانبِي في هذه اللحظات .. لكن مشيئة الله فوق كل شيء..

الى من كانت آخر كلماته " الله يرضى عليك يا با "

الى روحك الطيبة يا أبي اهدي هذه الرسالة

الى من حملتني وهنا على وهن .. إلى رَمَزِ الحُبِّ وَبَلَسَمِ الشِّفَاءِ

الى من اوصاني بها الرحمن .. واوصى بها المصطفى العنان..

الى الغالية أُمي

الى روحي وريحاني .. الى نصفي الثاني ..

إِلَى مَنْ كَانَتْ نِعْمَ السُّنْدِ فِي رِحْلَتِي الْعِلْمِيَّةِ وَالْبَحْثِيَّةِ

الى من دعمتني ووقفت بجانبِي في كل شيء ..

الى غاليتي .. ورفيقة دربي .. زوجتي الغالية " حنين "

الى فلذات كبدي.. الى مستقبلي المشرق بإذن الله

ابنائي " أحمد .. سدیل .. يارين .. بتول " حفظهم الله

إِلَى الْقُلُوبِ الطَّاهِرَةِ الرَّقِيقَةِ وَالنُّفُوسِ البَّرِيئَةِ إِلَى إِخْوَتِي

الى جميع أهلي واصدقائي

الى شركتي الرائعة " شركة مطاحن بن الرشيد " والى السيد " ناصر هلال " مديري في شركتي التي افتخر بها.. والذي

كان وسيبقى بمثابة الاخ والصديق

## الشكر والتقدير

قال تعالى: {وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ} سورة لقمان الآية (12)

وقال رسوله الكريم ( صلى الله عليه وسلم): "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ".

وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَتَعَلُّهُ حَسَنَةً، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطْرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ). صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأول درجات الكبر ألا تعترف بالفضل لمن كان لهم دور في نجاحاتك

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملء السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل والعزيز حسن أيوب على قبوله للإشراف على دراستي، وإعطائه النصائح والتوجيهات لي لإتمام هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية لعطائهم المتواصل في تقديم علمهم لأبنائهم لإنشاء جيل مثقف.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى زوجتي العزيزة حنين التي كانت منبع الأمل ، وكانت العون والمحفز لي في اكمال دراستي.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم واعطائهم لي من وقتهم للإشراف على دراستي.

وأشكر أخي وصديقي سلام بدير على دعمه لي منذ بداية دراستي والتحاقني بالجامعة حتى التخرج.

كما اتوجه بالشكر الجزيل للسيد ناصر هلال مديري في شركتي التي افتخر بها شركة مطاحن بن الرشيد والذي كان داعما لي خلال دراستي ومشاركته لي في الكثير من النقاشات العلمية وسيبقى بمثابة الاخ

وأشكر صديقي الرائع فارس ابو علبة الذي كان بمثابة الداعم العلمي والمحفز الايجابي لي خلال دراستي

وأشكر اختي الثانية وزميلة العمل سيرين خروب على مساعدتها لي في اتمام بعض مهام هذه الدراسة

والى أخي وصديقي الغالي أكرم كيلاني الذي كان مساندا وداعماً وموجّها لي خلال فترة دراستي


## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

### دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الوطن العربي: دراسة مقارنة للأردن ومصر

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه  
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي  
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: سار أحمد مصطفى بير

التوقيع: 

التاريخ: 24.11.2022

## فهرس المحتويات

ج	الإهداء	.....
د	الشكر والتقدير	.....
هـ	الإقرار	.....
و	فهرس المحتويات	.....
ط	الملخص	.....
1	<b>الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها</b>	.....
1	1.1 مقدمة الدراسة	.....
3	1.2 مشكلة الدراسة	.....
4	1.3 فرضية الدراسة	.....
4	1.4 أهمية الدراسة	.....
5	1.5 أهداف الدراسة	.....
5	1.6 حدود الدراسة	.....
6	1.7 منهج الدراسة	.....
7	1.8 الأطار النظري والمفاهيمي للدراسة	.....
7	1.8.1 المشاركة السياسية من زاوية الأحزاب السياسية	.....
9	1.8.2 المشاركة السياسية وصنع السياسات العامة	.....
11	1.8.3 نظرية القوة والديمقراطيات الناقصة في الوطن العربي	.....
13	1.9 مفاهيم الدراسة	.....
13	1.9.1 تعريف الأحزاب السياسية	.....
14	1.9.2 تعريف السياسة العامة	.....
15	1.10 الدراسات السابقة	.....
15	1.10.1 الدراسات التي تناولت السياسات العامة	.....
16	1.10.2 الدراسات السابقة التي تناولت الأحزاب السياسية	.....
19	1.11 التعقيب على الدراسات السابقة	.....

19	1.12 مؤشرات الدراسة
21	<b>الفصل الثاني: المؤشر الأول: الآليات المعمول بها في السلطة التشريعية لتمرير السياسات العامة..</b>
24	2.1 طُرُقُ صُنْعِ السِّيَاسَةِ العَامَّةِ.....
26	2.1.1 صياغة السياسة (تقديم مشروع القانون).....
26	2.1.2 دخول مشروع السياسة العامة إلى السلطة التشريعية.....
28	2.1.3 المصادقة على مشروع القانون وإقرار السِّيَاسَةِ العَامَّةِ.....
31	2.2 الأحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطة التشريعية في الأردن ومصر .....
42	<b>الفصل الثالث: المؤشر الثاني: دور الأحزاب في عمليات تخصيص الموارد في الأردن ومصر .....</b>
47	3.1 الآليات المؤسسية المتاحة للأحزاب والتي تؤثر في إعادة تخصيص الموارد في الأردن ومصر
48	3.1.1 دور الأحزاب السياسية بعملية تخصيص الموارد في الأردن ومصر والآليات التي تحكم ذلك
	3.2 البنية السياسية والترتيبات المؤسسية التي توضح طبيعة وجود الأحزاب في صنع السياسات العامة
53	في الأردن ومصر .....
53	3.2.1 البنية السياسية والترتيبات المؤسسية في مصر .....
57	3.2.2 البنية السياسية والترتيبات المؤسسية في الأردن.....
	<b>الفصل الرابع: المؤشر الثالث: تأثير المعلومات التي تمتلكها الأحزاب على صنع وتنفيذ وتقييم</b>
60	<b>السياسات العامة .....</b>
60	4.1 تأثير المعلومات على دور الأحزاب في صنع السياسات العامة.....
60	4.1.1 دائرة التأثير خارج السلطة .....
63	4.1.2 دائرة التأثير داخل السلطة .....
64	4.2 تأثير المعلومات على دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة .....
66	4.3 تأثير المعلومات على دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة .....
68	4.4 تمرير السياسات في البرلمان يتطلب تصويتنا بالأغلبية المطلقة .....
68	4.4.1 القواعد المتبعة في تعيين أعضاء اللجان البرلمانية الخاصة بصنع السياسات: .....
73	4.4.2 القواعد المتبعة في تعيين أعضاء اللجان البرلمانية في مجلس النواب المصري.....

4.5	المعلومات المتوفرة للأحزاب في الوطن العربي والتي تتيح لها وضوح السياسات العامة وإعادة
76	صناعتها في الاردن ومصر .....
77	4.5.1 كمية المعلومات المتوفرة للأحزاب في الاردن التي تساعد على وضوح بالسياسات العامة....
83	4.5.2 المعلومات المتوفرة للأحزاب في مصر والتي تتيح لها وضوح السياسات العامة .....
86	4.6 النتائج والاستنتاجات .....
92	المراجع العلمية .....
b	Abstract .....



دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الوطن العربي: دراسة مقارنة للأردن ومصر

إعداد

سامر أحمد مصطفى بدير

إشراف

د. حسن أيوب

## الملخص

جاءت هذه الدراسة لرصد وتحليل دور الأحزاب السياسية في الأردن ومصر بشكل خاص، التي مارست تجارب مختلفة للإصلاح السياسي، حيث تناول الباحث في دراسته نموذجين ونظامين مختلفين، النظام الملكي في الأردن والنظام الجمهوري في مصر، والدور الذي لعبته الأحزاب في هذين النظامين في صنع السياسة العامة في الجانب الاقتصادي.

هدفت الدراسة الى معرفة الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في كل من الأردن ومصر في عملية صنع السياسات العامة المرتبطة بالميدان الاقتصادي، وأيضاً التعرف على طبيعة علاقة الأحزاب السياسية مع الانظمة القائمة، ومعرفة الاقتدار السياسي والتنظيمي للأحزاب السياسية في كل من الأردن كنظام ملكي ومصر كنظام جمهوري.

وقد دارت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس وهو: هل نلتزم تأثيراً واضحاً للأحزاب السياسية في

كل من الأردن ومصر في صنع تلك السياسات العامة المتصلة بالميدان الاقتصادي؟

أما فرضية الدراسة فقد انطلق الباحث من فرضية مؤداها " أنه يشير توزيع القوة السياسية (وضع الاجندات وصنع السياسات) الى احتكار النظام الرسمي لعمليات صنع السياسات العامة المرتبطة بالميدان الاقتصادي في (الأردن ومصر)، وهو ما يحول دون تمكن الأحزاب السياسية من المساهمة المؤثرة في صنع هذه السياسات.

وللتحقق من صحة الفرضية والاجابة عن اسئلة الدراسة، اعتمدت الدراسة في على المنهج المقارن،  
ومنهج اقتراب النخبة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والاستنتاجات فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسية في كل من  
الأردن ومصر في صنع السياسات المتصلة بالميدان الاقتصادي، والحالة التشريعية التي تعتبر بمثابة  
الجسر الذي يسمح او لا يسمح للأحزاب بوصول البرلمان، والنتائج المرتبطة بتخصيص الموارد في  
الأردن ومصر وعدالة توزيع هذه الموارد، ومدى اشراك الأحزاب السياسية في هذه العملية، ونتائج  
مرتبطة بالبنية السياسية والترتيبات المؤسسية لكل من الأردن ومصر، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف  
في الخريطة البنائية السياسية الأردنية والمصرية، والنتائج المرتبطة بالمعلومات ذات الصلة بصنع  
القرار وصنع السياسات العامة، التي يجب أن تحصل عليها الأحزاب، وهذا بالتالي ينعكس على قدرتها  
في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة.

**الكلمات المفتاحية:** الأحزاب السياسية؛ صنع السياسة العامة؛ الوطن العربي.

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة ومنهجيتها

#### 1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر الأحزاب السياسية ركنًا مهمًا من أركان النظام السياسي في أي دولة، "حيث تعتبر الأحزاب السياسية مؤشراً على التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها"<sup>1</sup>. وتعد الأحزاب السياسية من التنظيمات السياسية المهمة، إذا لم تكن أهمها، التي تؤثر بشكل مباشر على سير حركة النظام السياسي وضمان استمراره، حيث يجب أن يكون للأحزاب السياسية مشاركة هامة في تفعيل الحياة السياسية وتنشيطها، وركنا من أركان الديمقراطية، حيث أن أداء الأحزاب ينعكس أحيانا سلبا وأحيانا ايجابا على السياسات العامة والحياة السياسية، وعلى فاعلية النظام، والتطور الديمقراطي.

وللأحزاب - في الحكومات الديمقراطية - دورٌ فعالٌ ومهمٌ بما يتعلق بصنع السياسة العامة ووضع الإطار لها، ذلك أنها تعتبر أحد قنوات المشاركة السياسية للمواطن من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر إحدى قنوات الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، حيث يعتبرها علماء السياسة الركيزة الأساسية والقوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة، ومحطة اتصال مهمة بين المواطن والسلطة.

"تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية المشاركة السياسية من خلال غرس مفاهيم ومعتقدات سياسية وهي تمارس دورها هذا من خلال ما تقوم به من دور مزدوج في عملية التنشئة السياسية الذي يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة، فالأحزاب السياسية تعتبر من أهم

---

<sup>1</sup> جمال الخطيب وآخرون، "الأحزاب السياسية العربية المشهد العام"، مركز القدس للدراسات السياسية، 2004، تم زيارة الرابط بتاريخ 2021/9/1 <https://www.alqudscenter.org/index.php?l=ar&pg=QUNUSVZJVEIFUw==&sub=2K/Ysdin2LPYp9iq2Iwg2Ygg2KrZgtin2LHZitixIA==&id=232>

ركائز الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية في تفعيل المشاركة الشعبية، كما تشكل قنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لنمو النظام وسلامة المناخ التفاعلي بين النظام والمجتمع.<sup>1</sup>

يتم العمل على تبني وإقرار السياسات العامة، من خلال اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسّد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا التبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، حيث ان إقرار السياسة العامة تكون بداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلّمها الأمانة العامة للمجلس أو مجلس النواب، حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها.<sup>2</sup>

وفي حال الوصول الى سياسة معيّنة تجاه ذلك، يتم تبني تلك السياسة، ويتم تشريعها، وتصيح اللوائح والمقترحات التي تعبر عن مضمون هذه السياسة هي الاساس لكي نصف هذه السياسة بالسياسة العامة، ويجب ان تحقق السياسة العامة القبول والرضا لدى الأطراف المعنية بها.

نستنتج من هذه المقدمة ان صنع السياسة العامة عملية معقدة تشارك فيها الفواعل الرسمية وغير الرسمية، حيث تعبر عن النشاطات والتوجيهات والبرامج الناتجة عن العمليات الحكومية، فالسياسة العامة تتأثر بعوامل عديدة من بينها الأحزاب السياسية التي تعمل على مراقبة السياسات التي ترسم من قبل الحكومة، وكشف أخطاء هذه الأخيرة، فالأحزاب من اهم الوسائل الفعالة لتفعيل الديمقراطية وايصال مطالب الافراد والمجمعات الى السلطات الرسمية ذلك من اجل توافق سياساتها العامة مع البيئة الاجتماعية، فهذه الفواعل غير الرسمية (الأحزاب)، تعمل على أن تكون السياسية العامة ذات كفاءة وفعالية تراعي الظروف المجتمعية.

<sup>1</sup> ولاء قديمت، " دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية - تحليل مقارنة بين النموذج الوطني والنموذج الاسلامي"، دراسات سياسية مقارنة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الابحاث، ع 261 (خريف 2015)، ص 27.

<sup>2</sup> ابتسام قرقاح، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 37، 38.

## 1.2 مشكلة الدراسة

رغم وجود درجة من التعددية الحزبية في كل من الأردن ومصر، والسماح للحياة الحزبية في كلا النظامين، إلا أن مشكلة الدراسة تكمن حول معرفة تلك المساحة المتاحة للأحزاب السياسية في اشراك هذه الاحزاب في صنع السياسات العامة، فعلى مستوى الممارسة الفعلية، تبحث الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه الأحزاب في الأردن ومصر في صنع الساسة العامة المرتبطة بالميدان الاقتصادي، ومعرفة إذا كانت هذه الأحزاب السياسية مستبعدة عن المشاركة، أو ولا تشارك بشكل فعّال في صنع السياسات العامة.

فالأحزاب السياسية هي إحدى الطرق التي تعبر بها الأمة عن حقها في المشاركة في الحكم فهي أداة للحكم أو المعارضة حسبما تملكه من أكثرية أو أقلية، وكان من حقها ان تساهم بذلك في صنع السياسة العامة وصنع إرادة الأمة، كما أنها يجب أن تكون ركيزة أساسية تقوم عليها الانظمة الديمقراطية.

في أواخر الثمانينات، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي انتقل جزء مهم من الأنظمة السياسية العربية من حالة الديكتاتورية المطلقة الى حالات مختلفة المستويات من الإصلاح السياسي، إصلاحات يمكن ان نصفها بأنها إصلاحات ديمقراطية، وتم السماح بالعمل الحزبي وتشكيل الأحزاب في سياق هذا الانتقال، كما سمحت العديد من الأنظمة (ملكية وجمهورية) بإجراء انتخابات عامة شبه منتظمة وشبه دورية، وفي أي نظام ديمقراطي او نظام هجين، طالما سُمحَ فيه بالتعددية الحزبية، اذن، ما هو المغزى ان يكون هناك تعددية حزبية؟

طالما أن هذه الأحزاب غير قادرة على ان تؤدي واحدة من أهم وظائفها في الميدان العام وهي أنها تؤثر في صنع السياسات العامة، بالذات في مجالات صنع السياسات المرتبطة بالميدان الاقتصادي، حيث من الملاحظ بأن الأحزاب السياسية لا تلعب دورا مؤثرا في أهم مجالات اهتمامها وهو صنع السياسات العامة وبخاصة في الميدان الاقتصادي.

ومن أجل الحديث بشكل مفصل أكثر عن مشكلة الدراسة، ارتأى الباحث أن يكون هناك سؤال رئيسي لمشكلة الدراسة، وهو: هل نلتزم تأثيراً واضحاً للأحزاب السياسية في كل من الأردن ومصر في صنع تلك السياسات العامة المتصلة بالميدان الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

1. ما هي المساحة المتاحة للأحزاب في الأردن ومصر للمشاركة في السلطة والمشاركة في صنع القرار؟
2. هل تتيح الحالة التشريعية المرتبطة بقوانين الانتخابات البرلمانية في الأردن ومصر للأحزاب الوصول إلى البرلمان؟

### 1.3 فرضية الدراسة

من أجل الإجابة عن مشكلة الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: يشير توزيع القوة السياسية (وضع الاجندات وصنع السياسات) إلى احتكار النظام الرسمي لعمليات صنع القرار في الميدان الاقتصادي، وهو ما يحول دون تمكن الأحزاب السياسية من المساهمة المؤثرة في هذه السياسات.

### 1.4 أهمية الدراسة

#### الأهمية العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تأتي لرصد وتحليل دور الأحزاب السياسية في الأردن ومصر بشكل خاص، التي مارست تجارب مختلفة للإصلاح السياسي، حيث تناول الباحث في دراسته نموذجين ونظامين مختلفين، النظام الملكي في الأردن والنظام الجمهوري في مصر، والدور الذي لعبته الأحزاب في هذين النظامين في صنع السياسة العامة في الجانب الاقتصادي، وإذا كان لهما قدرة على خلق ثقافة سياسية جماهيرية تشاركية، نظراً لكونها تعد معياراً مهماً لنمو النظام السياسي.

## الأهمية العملية

إن العمل الحزبي يشكل حالة حراك على كل المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع سواءً كان النظام المؤسساتي للدولة برلمانياً أو رئاسياً، أو شبه رئاسي أو كان شكلها بسيطاً أو مركباً، فإن للأحزاب السياسية دوراً مهماً في خلق وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية فهي التي تقرر شكل المجتمع ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة.

## 1.5 أهداف الدراسة

بعد القراءة لكل الجوانب التي يشتمل عليها عنوان الدراسة، ستقوم هذه الدراسة على التركيز على الأهداف التالية:

- دراسة وتحليل دور الأحزاب في كل من الأردن ومصر فيما يتعلق بصنع السياسات العامة المرتبطة بالميدان الاقتصادي، من خلال المقارنة بين النظامين في موضوع الدراسة.
- الوصول الى النتائج التي تدور حول اثبات أو نفي فرضية الدراسة.
- التعرف على تلك القوى التي تمثلها الأحزاب والتي اما ان تعطى مساحة للمشاركة السياسية أو قد تكون قوى لا تمتلك القدرة على اتاحة المجال للأحزاب بالمشاركة.
- معرفة الاقتدار السياسي والتنظيمي للأحزاب السياسية في كل من الاردن كنظام ملكي ومصر كنظام جمهوري.

## 1.6 حدود الدراسة

سوف تركز الدراسة على حدود زمانية ومكانية وموضوعية وهي:

**الحدود الزمانية :** ما بعد الإصلاحات السياسية منذ تسعينيات القرن الماضي حتى عام 2022

**الحدود المكانية:** الاردن ومصر.

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على بيان دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الأردن ومصر في الميدان الاقتصادي.

## 1.7 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وهي:

**المنهج المقارن:** ومن خلال هذا المنهج سيتم بحث أسباب حدوث بعض الظواهر عن طريق إجراء مقارنات بظواهر أخرى مشابهة وذلك بهدف التعرف على العوامل المسببة لحدوث هذه الظاهرة والتعمق في فهم أسبابها، واعتمدت الدراسة على هذا المنهج من اجل المقارنة بين الأردن ومصر فيما يتعلق بدور الأحزاب في صنع السياسات العامة في كلا النظامين.

**منهج اقتراب النخبة:** يقوم هذا المنهج على تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة، تعيش في إطار النظام السياسي وتمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذا إن الحاكم الفرد (عملياً) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية (النخبة السياسية).

ويستند منهج النخبة إلى مجموعة من المسلمات التي تتمثل في:

1. ان كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة منها الثروة او القوة والهيبة والمكانة وان كانت تختلف من مجتمع الى اخر ومن فرد الى فرد في المجتمع الواحد كما ان توزيع القيم يختلف من مجتمع الى اخر ومن فرد الى اخر في المجتمع الواحد.
2. كل النظم السياسية تنقسم الى شريحتين حاكمين ومحكومين حيث ان النخبة أكثر اهمية حيث انه من خلال تحليلها يمكن فهم النظام السياسي.



3. كل مجتمع به مجموعة محددة من النخب وليس نخبة واحدة حيث انها ان كانت واحدة فهي نهاية

الحرية ووجود نخب متنوعة مشتتة يعنى نهاية الدولة.

4. النخب السياسية متماسكة ولديها هوية مشتركة.

5. النخب السياسية مستقلة.<sup>1</sup>

## 1.8 الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

قام الباحث بالحديث عن التأسيس النظري للدراسة، واشتمل الإطار النظري على ما يلي: المشاركة السياسية من زاوية الأحزاب السياسية، والمشاركة السياسية وصنع السياسات العامة، نظرية القوة والديمقراطيات الناقصة في الوطن العربي، وأخيرا اشتمل الإطار النظري على مؤشرات الدراسة، وذلك كما يلي:

### 1.8.1 المشاركة السياسية من زاوية الأحزاب السياسية

يمكن توضيح المشاركة السياسية عند أرسطو من خلال فقرة من كتابه " السياسة " أوردها عمر إبراهيم الخطيب في مقالته " التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي " في مجلة المستقبل العربي: " لما كانت لكل الدولة، نوعا من المشاركة وكانت كل مشاركة تهدف إلى الوصول للخير والنفع العام، وبالتالي فان الخير هو هدف جميع المشاركات، ولهذا فان الخير الاسمي هو الذي يبني على أساس ضم كل ما عداها من المشاركات المجتمعية" وقد حلل المفكرون بعد ذلك ان المقصود هنا بالخير الاسمي المشاركة السياسية<sup>2</sup>. وعرفها (Samuel Huntington) على انها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء متواصلًا أم منقطعاً سواء كان

<sup>1</sup> محمود محمد، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، تم زيارة الرابط بتاريخ 2023\12\23 ، تاريخ نشر الرابط 25 ابريل 2014 : <https://democraticac.de/?p=550>

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص90

هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعلاً أم غير فعال<sup>1</sup>.

والمشاركة السياسية عند عمر إبراهيم الخطيب هي : " أنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية، الذي يتيح للأفراد دون تمييز، حق المشاركة والمساهمة في صنع السياسة العامة في البلاد، وحق المساهمة والمشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ، بما يضمن ويكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها بما يحقق أهدافها"<sup>2</sup>.

والمشاركة السياسية من زاوية الأحزاب السياسية تعنى " مساهمة ومشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"<sup>3</sup>. المشاركة السياسية لا تعني فقط وجود حزب سياسي، تاريخياً نشأت الأحزاب على شكل أحزاب عمالية في أوروبا، والأحزاب أصلاً تشكلت لكي تكون أداة رئيسية في صنع السياسات في أي دولة لكي تخدم الفئات الفقيرة والمهمشة، بمعنى أنه يجب أن تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية المشاركة السياسية من خلال غرس مفاهيم ومعتقدات سياسية وهي تمارس دورها هذا من خلال ما تقوم به من دور مزدوج في عملية التنشئة السياسية الذي يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة، فالأحزاب السياسية تعتبر من أهم ركائز الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية في تفعيل المشاركة الشعبية، كما تشكل قنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لنمو النظام وسلامة المناخ التفاعلي بين النظام والمجتمع.

وإن العمل الحزبي يجب أن يشكل حالة حراك على كل المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع سواءً كان النظام المؤسساتي للدولة برلمانياً أو رئاسياً، أو شبه رئاسي أو كان

<sup>1</sup> Samuel P. Huntington and John Nelson **Political Participation in developing**. Harvard. U. S. A, 1976. P. 3

<sup>2</sup> عمر إبراهيم الخطيب، *التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 40، 1982، ص 18.

<sup>3</sup> أيمن بيبرس، ورقة بحثية بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. جمعية نهوض وتنمية المرأة، ص 4

شكلها بسيطاً أو مركباً، فإن للأحزاب السياسية دوراً مهماً في خلق وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية فهي التي تقرر شكل المجتمع ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة.<sup>1</sup>

السؤال هنا، هل ساهمت التحولات في البيئة العربية، وبالتحديد الأردن ومصر، الى فتح الباب أمام تشكيل مؤسسات سياسية أهمها الأحزاب كقنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لنمو وسلامة المناخ التفاعلي بين السلطة والشعب؟

أدى غياب المشاركة السياسية عن الواقع العربي إلى نتائج سلبية للغاية على مستوى الدول والأحزاب والنخب السياسية، إضافةً إلى مؤسسات المجتمع المدني، بدءاً من سياسات التهميش والإقصاء وصولاً إلى الاغتيال السياسي في أكثر من دولة عربية.

## 1.8.2 المشاركة السياسية وصنع السياسات العامة

والحديث هنا عن الوسائل المتوفرة في أي مجتمع ديمقراطي مقارنة مع المجتمعات غير الديمقراطية، فالمجتمعات الديمقراطية تمنح لشعوبها واحزابها الحق في المشاركة السياسية في صنع القرار ومراقبة الحكم، وحرية التعبير، ومحاربة الفساد، ووسائل المحاسبة للرئيس وكل من يمتلك سلطة في هذه المجتمعات، للتأثير في السياسات العامة، يقابله الرفض العام في المنطقة العربية لمبدأ انبثاق السلطة من خلال الشعب، وحقه بشكل كامل في مراقبتها ، فحتى في الوقت الذي تسمح فيه النخب بإجراء انتخابات شكلية ووجود مؤسسات برلمانية ، الا ان ممارسة الحياة السياسية لا تزال ممنوعة بشكل واضح لدى الافراد ، ومحتجزة بشكل كبير وواضح في الدول العربية، ويبقى من الصعب بمكان الحديث عن وجود تنافس حقيقي، وتنافس نزيه على الحكم في البلاد العربية، فلا يوجد مشاركة حزبية او شعبية في القرار، ولا مشاركة في صنع أي سياسات وبالأحرى السياسات الاقتصادية.

<sup>1</sup> ولاء قديمات، "دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية - تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الاسلامي"، دراسات سياسية مقارنة، مرجع سابق ص31

وجد في مصر - التي ظهرت فيها بداية مؤشرات التعددية في فترة ما بعد الاستقلال منذ العام 1970 عند مجيء أنور السادات - ان القوة السياسية ، والسلطة السياسية حتى اللحظة هي حكرا على الحزب الحاكم في الدولة وهو حزب الرئيس، الحزب الذي ولد وجاء من الحزب الحاكم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ونجح في الاستمرار في حكمه مع تغيير جميع عقائده وسياساته<sup>1</sup>، وحتى بعد مرور خمسين عاماً تقريباً على الانفتاح السياسي، الا أنه لم يحدث تطور على اشكال المشاركة السياسية للأحزاب و للنخب المعارضة أو للمواطنين بشكل عام في القرارات المصيرية، اقتصادية كانت او سياسات خاصة بالشؤون الخارجية، ولا تزال التعددية تراوح في مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم، ولا يختلف الامر في الأردن وباقي الدول العربية.

وتكفي الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة في الدول العربية استلمت حكمها وسلطتها في هذه الدول من خلال السيطرة المباشرة، إما من خلال التفاهم مع الدول المحتلة التي انسحبت وسلمت الحكم لهذه النخب بالتفاهم المسبق، واعتماد هذه النخب الحاكمة مشروعية تاريخية واهمال تحديث أصولها كما في بعض المشيخات، والملكيات ، أو بانقلابات عسكرية.

ان استمرار هذه النخب بالسلطة لا تربطه بموافقة أو قبول الرأي العام، وايضا لا تسمح ولا تتيح المجال للأحزاب والقوى الفاعلة أن تشاركها في صنع القرار السياسي، وبالأخص السياسات الاقتصادية، "وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة تماماً كما أن الشمس والقمر حقائق أو ظواهر قائمة وغير مطروحة لأي نقاش ولا يمكن توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد عبد العاطي، "التكتلات الانتخابية في مصر المشهد بعد ثورة يناير"، مركز الجزيرة للدراسات، تم النشر بتاريخ 17ديسمبر 2011، تــــم زــــيــــارة الــــرابط بــــتــــاريخ 2021/11/12:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011121712482610615.html>

<sup>2</sup> حسن أبو طالب، الديمقراطية العربية الغائبة: ما هي المعوقات؟، القاهرة، تم النشر بتاريخ 2003/12/13، تاريخ زيارة الرابط:

<https://bit.ly/3ttfOja> :2021/11/17

### 1.8.3 نظرية القوة والديمقراطيات الناقصة في الوطن العربي

معنى القوة في المفهوم السياسي هي القدرة على تغيير اجتماعي، اقتصادي، سياسي معين، بمعنى اجبار مواطني الدولة بأية طريقة على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، ولكي تعمل شيئاً ينبغي أن تكون مؤثراً، وتمارس ضغطاً على الأفراد الذين معك أو المختلفين عنك<sup>1</sup>.

رغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق متأثراً برياح التغيير القوية بالإضافة الى ثورات الربيع العربي التي لم تجن ثمارها بالشكل المطلوب، كما أن تحرر هذا العالم من نير النظام السياسي التسلطي أو الشمولي لا يزال إشكالياً بالمعنى العميق للكلمة، فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جداً عن أن تقر وتتعترف بمبدأ انبثاق السلطة عن الشعب، وهي لا تتيح المجال للأحزاب بالتدخل في صنع السياسات العامة، فالأحزاب السياسية في الوطن العربي تشارك في النظام، ولكن لا يسمح لها بالمشاركة في الحكم.

ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب العربية الحاكمة، مع تعدد الحجج التي تسند إليها هذه النخب وصايتها وطرق التعبير عن هذه الوصاية وأشكال ممارستها<sup>2</sup>.

هناك الكثير من محاولات التغيير التي ظهرت في عدد من الدول العربية، منها الأردن ومصر، قامت هذه المحاولات للتغيير من أجل تحقيق تغييرات في السياسات العامة لهذه الدول وبالتحديد السياسات الاقتصادية مثل الضرائب البطالة وقلة الرواتب وارتفاع الأسعار، هناك بالتأكيد بعض محاولات

---

<sup>1</sup> جواد السعيد، نظرية القوة في المفهوم السياسي، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، تم النشر بتاريخ 2008/6/25، تم زيارة الرابط بتاريخ 2021/11/15: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=26843>

<sup>2</sup> برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، موقع الجزيرة نت، تم النشر بتاريخ 2004/10/3، تم زيارة الرابط بتاريخ 2021/11/17: <https://bit.ly/3UMQhx2>

الانفتاح، وهي محاولات لا يمكن إنكارها، والتي إذا استمرت سيكون لها بالتأكيد مردود إيجابي على السياسات العامة.

يمكن أن نقول أن القوة السياسية ماهي إلا عبارة عن ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على إدارة الدولة، ومن هنا نستطيع القول أن القوة هي إحدى الوسائل المؤدية إلى إيجاد تغييرات في سلوك الآخرين سواء كانوا أفراداً أو جماعات. كما اعتبرها بعض المفكرين أحد العوامل الرئيسية في إيجاد التغييرات الاجتماعية ولولاها يصعب تحقيق تلك التغييرات وهذا ما ذهب إليه المفكر (بيتراند رسل) (Bertrand Russell) وأكد هذا المفكر على أن هذه التغييرات تحدث على يد أولئك الذين لديهم الرغبة العارمة في امتلاك القوة السياسية".<sup>1</sup>

لا بد أن يدمج النظام السياسي الأحزاب والقوى الاجتماعية و الفاعلون الجدد التي تنشأ في المجتمع خاصة خلال عملية الديمقراطية وعملية التحديث الاقتصادية بالتحديد، مثل: ظهور طبقات اجتماعية جديدة بالمدن الحضرية نتيجة انتقال العمالة و ظهور أنشطة اقتصادية جديدة، إدماج الأحزاب والقوى الاجتماعية في النظام السياسي يعتمد على قابلية النخب السلطوية على إقناع القوى الاجتماعية الجديدة بالمشاركة و التوافق، لكن هذا يتطلب أن تكون النخبة السلطوية مرنة في تعديل قيمها و ادعاءاتها، وهو ما قد يكون صعباً في حالة النخب التقليدية التي لها تاريخ في الاستحواذ على القوة مثل: الملوك والرؤساء و رجال الدين، ويعتمد على مبدأ من يمتلك القوة يمتلك القدرة على صنع القرار.

---

<sup>1</sup> جواد السعيد، نظرية القوة في المفهوم السياسي، مصر ، القاهرة، مؤسسة النور للثقافة والاعلام ، تم النشر بتاريخ 2008/6/25، تم زيارة الرابط بتاريخ : 2022/12/24 ، الرابط : <http://www.alnoor.se/article.asp?id=26843>

## 1.9 مفاهيم الدراسة

تستخدم الدراسة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات:

### 1.9.1 تعريف الأحزاب السياسية

جاء في لسان العرب أن "الحزب هو الطائفة من الناس والجمع أحزاب، و (تحزّب القوم) صاروا أحزاباً"<sup>1</sup>.

وجاء في مختار الصحاح (حزب الرّجل، والحزب أيضا الورد، ومنه (أحزاب) القرآن و (الحزب) الطائفة، و (تحزبوا) تجمّعوا و (الأحزاب) الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم السلام.<sup>2</sup>

وقد جاء في المعجم الوجيز أن (حازب) فلاناً نصره وعاضده، و(حزّبهم) جعلهم أحزاباً، والقرآن قسمه أحزاباً يقرأ أحدهما كل يوم، و (تحزّب) القوم صاروا أحزاباً، و(تحزّبوا) عليه، تعاونوا عليه، والحزب كل طائفة جمعها الاتجاه على غرض واحد، وفي القرآن الكريم قوله تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون)<sup>3</sup>، والحزب ما يعتاده المرء من صلاة وقراءة ودعاء، والجمع أحزاب.<sup>4</sup>

وبالمعنى الاصطلاحي فيرى "جيمس كولمان" (James Coleman) أن الحزب هو عبارة عن تجمّع له صفة رسمية " صفة التنظيم الرسمي" وهدفه الصريح هو الوصول الى الحكم والاحتفاظ به بمفرده، او بالائتلاف او بالتنافس الانتخابي على تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد الخزرجي ( ابن منظور ) ، " معجم لسان العرب" ، مصر، القاهرة ، المطبعة الميرية ببولاق مصر المعزبة، ج 17، ط 1، 1303 هـ، ص 309.

<sup>2</sup> زين الدين الرازي، كتاب مختار الصحاح، بيروت، صيدا : المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط 5، 1420هـ/1999م، ص 71.

<sup>3</sup> سورة المؤمنون الآية 53، -

<sup>4</sup> حمدي عطية، مصطفى عامر، " الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي"، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص ص 23-24.

<sup>5</sup> عبد النور ناجي، المدخل في العلوم السياسية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص136.

أمّا "بنجامان كونستان" 1816، فيعرف الحزب " هو اجتماع رجال يعتقدون العقيدة السياسية نفسها"<sup>1</sup>

أمّا الدكتور "حسان العاني فقد عرفه على أنه " مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معيّنة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة او الاشتراك في السلطة، وذلك لتحقيق أهداف معيّنة"<sup>2</sup>.

ويعرفه الدكتور سليمان الطماوي بأنه " جماعة متّحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معيّن."<sup>3</sup>

ويعرفه "جورج بيرد" (*George Baird*) بأنه " كل تجمع من الأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها والسعي للوصول الى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة"<sup>4</sup>.

## 1.9.2 تعريف السياسة العامة

يعتبر مصطلح السياسة العامة حقل من حقول العلوم الاجتماعية بما أنها تعبر عن التوجيه السلطوي، أو الرغبة الحكومية من خلال القرارات التي تتخذها، واختلف الباحثون والمفكرون حول إيجاد تعريف موحد، فتباينت واختلفت وجهات نظرهم حول هذا المفهوم، وانطلاقاً من ذلك ستقوم الدراسة بتقديم مجموعة من التعريفات المتعلقة بالسياسة العامة.

ان ادبيات العلوم السياسية مليئة بتعريفات هذا المصطلح، ولكن قليلة هي التعريفات التي سيذكرها الباحث والتي تخدم هذا البحث.

<sup>1</sup> النور ناجي، المدخل في العلوم السياسية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص136.

<sup>2</sup> رعد صالح الألويسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، عمان، دار مجدلاوي، 2006، ص57

<sup>3</sup> إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، ط2، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2004، ص200.

<sup>4</sup> الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 242.



إذ يورد جيمس أندرسون (James Anderson) تعاريف عدة منها تعريف رجارذ روز (Regard Rose) السياسة العامة بأنها: "سلسة من الأنشطة المترابطة قليلاً أو كثيراً"، وأن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلاً وليست قرارات منفصلة. أما (كارل فردريك Carl Friedrich) فعرف السياسة بأنها: برنامج مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود. في حين يعرفها (جيمس أندرسون James Anderson) (برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع)، فالتعريف يركز على ما يَتمُّ فعله في إطار ما يَسْتَوْجِبُ أو يَراد فيه تَمَيِّزاً للسياسة من القرار الذي هو عبارة عن مُجَرَّد خِيَارٍ من بين البدائل.<sup>1</sup>

## 1.10 الدراسات السَّابِقَة

يوجد هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع الاحزاب السياسية، ودراسات تناولت موضوع السياسات العامة، والتي قام الباحث بالاطلاع عليها، وهي:

### 1.10.1 الدراسات التي تناولت السياسات العامة

دراسة الدكتور فهمي خليفة الفهداوي، 2001، في كتابه "السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل": الذي يرى أن السياسة العامة هي طريق الحكومة في التعبير عن فعلها نشاطها ووجودها فإن المعرفة الجيدة بها تكون من خلال الإحاطة بمعالمها، وأسرارها، وآلياتها واشكالاتها، وكل متغيراتها، وتحليلاتها وقواعد صناعتها، وظروف مخرجاتها، خاصة وان قوام السياسة العامة يكمن في تفاعلها البيئي والمجتمعي وان دوافع عملياتها تنصب في خارجها بأكثر ما تنصب داخلها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ت: عامر الكبيسي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007م، ص15

<sup>2</sup> فهمي خليفة الفهداوي، " السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001

جيمس أندرسون، 2007، كتاب "صنع السياسة العامة" الذي قام الدكتور عامر الكبيسي بترجمته إلى اللغة العربية، بعرض إطار عام لتحليل عملية صنع هذه السياسة، ولقد توصل المفكر في الأخير إلى استنتاجات أساسية تتمثل في التالي: السياسة العامة ما إن تقرر وتعلن حتى تبدأ عملية تنفيذها، ثم تقويمها، ثم تخضع للتعديل أو التغيير لتحل محلها سياسة أخرى، صنع السياسة العامة في النظم ذات التعددية الحزبية تكون صعبة ومعقدة لتعدد الجهات المشاركة في هذا الصنع إلى جانب تدخل عوامل أخرى يكون لها تأثيرها في محتوى السياسة ومخرجاتها، تحليل صنع السياسة العامة يكشف عن مدى توفر المعلومات والحقائق حول طبيعة النظام السياسي والعمليات السياسية فيه.<sup>1</sup>

دراسة ناجي عبد النور ومبروك ساحلي، 2014: بعنوان "مقدمة في دراسة السياسة العامة: هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية الأحزاب السياسية ومشاركتها في رسم السياسة العامة، والى دور كل من الأطراف الرسمية وغير الرسمية في ادارة الشأن العام، وتوصلت الدراسة الى أن للأحزاب السياسية دورا مهما وفعالا في رسم السياسة العامة طالما توفرت لها الظروف المناسبة للمشاركة في صنع وتخطيط وتنفيذ السياسات العامة.<sup>2</sup>

## 1.10.2 الدراسات السابقة التي تناولت الأحزاب السياسية

الشحات محمد خليل، 2012: "فاعلية أداء الاحزاب السياسية في مصر محاولة لبناء نموذج حزبي فعال" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: هدفت هذه الدراسة الى اظهار وبيان أثر ودور الاحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، وتم من خلال هذه الدراسة توضيح وظائف وتأثير الاحزاب السياسية داخل المجتمعات، والتي من أهمها حدوث عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول التي تقع تحت حكم سلطوي ثم حدث بها تغيير ما أدى الى تغيير النظام السياسي بها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، مرجع سابق.

<sup>2</sup> عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة" الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

<sup>3</sup> الشحات محمد خليل، فاعلية أداء الأحزاب السياسية في مصر، محاولة لبناء نموذج حزبي فعال، مصر، القاهرة: جامعة القاهرة، 2012.

دراسة امز جمال أسعد، 2014: "أثر الاحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر 2013-2015" هدفت الدراسة الى تفسير أثر الاحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، وقد خلصت الدراسة الى أن واقع الاحزاب السياسية الجديدة ومسارها يوضح وجود أزمة تتمثل في عدم الحضور السياسي لها وعدم قدرتها على جذب اهتمام المواطنين، وخلصت ايضا الى أن قوة الدولة من قوة الأحزاب، وأنه كان من الحكمة أن تتيح الدولة فرصة كاملة لجميع الاحزاب بما فيها الدينية، و انه على الرغم من ان للتجربة الحزبية في مصر جذورا عريقة تمتد لما يزيد عن 100 عام الا انه حتى الان لم تشهد مصر حياة حزبية تعددية فعالة و نشطة وعلى الرغم من هذه الجوانب السلبية في التجربة الا انه لا بد من الاقرار ببعض الجوانب الايجابية لها حيث انه لا يمكن التصور بأى حال ان يحدث تحول ديمقراطي في مصر دون وجود فعال للاحزاب السياسية. فان مفتاح تنشيط دور الاحزاب السياسية هو زيادة تمثيلها في البرلمان فالمشاركة البرلمانية هي التي تخلق الحياة التنافسية بين شتى الاحزاب و كل هذا في مصلحة المواطن<sup>1</sup>.

ناجي فاطيمة، عدنان ابراهيم، 2015: دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر ومصر: خلصت الدراسة الى محاولة معرفة مدى مشاركة وتدخل الفواعل غير الرسمية بما في ذلك الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والرأي العام والمؤسسة العسكرية في صنع السياسة العامة، مع تقديم قرارات وسياسات لها الدلالة في هذا الصدد، و اشارت الدراسة الى أن عملية صنع السياسة العامة في مصر ما زالت تفتقر الى جوهر ديمقراطي حقيقي يمكن كل قوى المجتمع من المشاركة فيها، وعليه فان ترشيد هذه العملية لا يمكن أن يبدأ الا بتعزيز السعي والنضال من اجل ديمقراطية كفيلة تسعى الى رسم وصنع سياسة عامة رشيدة تسمح بمشاركة كل الاطراف<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> رامن جمال اسعد، " أثر الاحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر 2013-2015"، المركز الديمقراطي العربي، 2014، تاريخ دخول الرابط: 2021/2/3: <https://democraticac.de/?p=1231>

<sup>2</sup> ناجي فاطيمة، عدنان ابراهيم، " دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر ومصر)"، رسالة ماجستير، جامعة د.مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015

ولاء قديمات، 2015، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارنة بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي": هدفت الدراسة الى رصد وتحليل دور الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية، وقدرتها على خلق ثقافة سياسية جماهيرية مشاركاتية، نظراً لكونها تعد معياراً مهماً لنمو النظام السياسي. كما حاولت توضيح أثر الخلاف والانقسام السياسي على تطور مفهوم المشاركة السياسية لأهميتها في تحديد علاقة الحاكم بالمجتمع. فبعد تشكيل السلطة الوطنية حدث خلط ما بين العمل الفصائلي والحزبي مما استدعى ضرورة تسليط الضوء على مساهمة الأحزاب السياسية في بناء مناخ تفاعلي تشاركي لما للأحزاب من أهمية في تقرير شكل المجتمع<sup>1</sup>.

أحمد ناصوري، ياسر سمرة، 2015، "دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة": هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية السياسة العامة واختلاف طرق صنعها من دولة الى أخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الاجهزة الحكومية وغير الحكومية ومنها الاحزاب السياسية، وهدفت ايضا الى اظهار العلاقة بين الاحزاب السياسية وبين السياسة العامة في الدولة، وايضا هدفت الدراسة الى معرفة دور الاحزاب السياسية في عملية تخطيط وتقييم السياسة العامة.

وخلصت الدراسة الى ان الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات المهمة التي تؤثر على ضمان استمرار النظام السياسي، وعلى اهمية مشاركتها في تقييم ورسم السياسة العامة في الدولة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> ولاء قديمات، "دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية - تحليل مقارنة بين النموذج الوطني والنموذج الاسلامي"، دراسات سياسية مقارنة، مرجع سابق، ص35

<sup>2</sup> أحمد ناصوري، ياسر سمرة، " دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة"، دمشق: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م 37، ع 2، 2015، تم زيارة الرابط بتاريخ 2021/2/16: <http://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/1706/1640>

## 1.11 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد تناول الدراسات السابقة نجد أن هناك دراسات عالجت موضوع الاحزاب السياسية، ودراسات عالجت موضوع السياسات العامة، وقد وجد الباحث تشابه مع بعض الدراسات واختلاف مع البعض الآخر من حيث الاهداف والاهمية وطريقة تناول مشكلة الدراسة والخطوات التي تم استخدامها في طرح موضوع الدراسة، حيث اختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث حدود الدراسة، فالحد المكاني تم تخصيصه في الاردن ومصر والمقارنة بين هذين النظامين المختلفين، والدراسة تناولت دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة، في حين الدراسات السابقة ربطت بين موضوع الاحزاب السياسية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية، وتمكين الديمقراطية وتعزيزها، واطهار العلاقة بين الاحزاب السياسية والسياسات العامة، ومعرفة مدى مشاركة وتدخل الفواعل غير الرسمية بما في ذلك الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والرأي العام والمؤسسة العسكرية في صنع السياسة العامة صنع السياسة العامة، في حين تشابهت وانفتحت الدراسة في بعض الجوانب مع ما ذهبت اليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة أحمد ناصوري، ياسر سمرة، " دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة" 2015 والتي أظهرت دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة.

وتم الاستفادة من الدراسات السابقة للاطلاع على طريقة تناول موضوع الاحزاب والسياسات العامة، والتعرف على اهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسات .

## 1.12 مؤشرات الدراسة

ستشتمل الدراسة على مجموعة من المؤشرات، وكل مؤشر سيكون على شكل فصل، كما يلي:

- المؤشر الأول: الآليات المعمول بها في الجسم التشريعي لتمرير واجازة السياسات العامة.
- المؤشر الثاني: دور الأحزاب في عمليات تخصيص الموارد في الأردن ومصر.
- المؤشر الثالث: تأثير المعلومات التي يمتلكها الاحزاب على صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

- النتائج والاستنتاجات.
- المصادر والمراجع العلمية.

## الفصل الثاني

### المؤشر الأول: الآليات المعمول بها في السلطة التشريعية لتمرير السياسات العامة

ينظر الى السلطة التشريعية بصفتها المؤسسة التي تتوحد فيها الفئات تحت غطاء هدف وطني واحد، من خلال اجراء النقاشات وتشكيل التحالفات<sup>1</sup>، تمارس السلطة التشريعية مهامها دستورية محددة، منها التشريع والرقابة على السلطات، ومنها الموافقة على الميزانيات واقرارها، لذلك فان الحديث هنا عن الآليات التي يتم اعتمادها والتي يُعمل بها في الجسم التشريعي لتمرير وإجازة السياسات العامة، وبالتحديد في الاردن ومصر، تتمثل بالتشريع وإقرار الميزانية والرقابة على السلطة التنفيذية والمسائلة والاستجاب<sup>2</sup>، وفي الوقت نفسه تبلور تصورات نخبة المجتمع ومواطنيه ليس في القضايا السياسية فقط وإنما في مختلف نواحي الحياة، ويظهر دور السلطة التشريعية جليا في عملية صنع السياسة العامة من خلال المناقشات التي تجري في جلسات المجلس وفي لجانه الفرعية التي تهدف إلى التعرض لمشكلة عامة بغية التوصل إلى حل مناسب لها، ويحدث هذا على وجه الخصوص عندما يكون تشكيل المجلس قائما على المنافسة الحزبية النزيهة، بعيدا عن ثقافة هيمنة حزب السلطة أو كتلة الأغلبية<sup>3</sup>، وهذه أسمة ما تتجلى به السلطة التشريعية، لكنها على وجه العموم تعاني من سطوة السلطة التنفيذية رغم دعوات الإصلاح السياسي والدستوري، والإجراءات التي اتخذت في هذا المجال، فالممارسة الفعلية مازالت تشير إلى سيطرة الحزب الحاكم على مجريات العملية بكليتها وتدخل السلطة التنفيذية في اقتراح مشاريع القوانين.

<sup>1</sup> Benjamin Reilly, Political Reform and the Demise of Consociationalism in Southeast Asia , 2008. [http://www.cdi.anu.edu.au/\\_further\\_activities/200809/D\\_P/2009\\_01\\_FA\\_ASIA\\_DemGov\\_sea\\_conf\\_d/bjnamin\\_reilly.pdf](http://www.cdi.anu.edu.au/_further_activities/200809/D_P/2009_01_FA_ASIA_DemGov_sea_conf_d/bjnamin_reilly.pdf)

<sup>2</sup> جهاد حرب، دليل العمل البرلماني الفلسطيني، رام الله، مؤسسة فلسطينيات، 2006، ص121.

<sup>3</sup> نصر الدحام، مرجع سابق، ص5

ويستوي الأمر في الأنظمة الرئاسية والبرلمانية سواء بسواء. فكلا النظامان يمتازان بهيمنة حزب واحد على الحياة السياسية، بعضها محاطا بأحزاب ضعيفة مما يصعب الأمر على البرلمان في أدائه لمهامه الدستورية على الوجه الأكمل.<sup>1</sup>

وينطبق على الأنظمة التقليدية التي لا تسمح بوجود أحزاب سياسية تمارس دورها الحقيقي، فتتجمع السلطات بيد الحاكم (رئيسا كان أم ملكا أم أميرا) يمارسها بأسلوبه الشخصي الذي لا يسمح للقطاعات المؤسسية بأي دور رئيس أو مستقل يمكن أن تمارسه. فمؤسسة الرئاسة هي المحور الرئيس في الدولة، وهي صاحبة القرارات المهمة. وهي لذلك غير مقيدة بالضوابط الدستورية التي تنظم عمل المؤسسات السياسية. "بل إن الدستور صمم لتوفير الدعم بشكل أو بآخر لهذه المؤسسة من خلال المواقف المتخذة من قبلها وفق التقدير الشخصي للحاكم مدعوما بالنصوص الدستورية"<sup>2</sup>.

عند الحديث عن الآليات التي يتم اعتمادها والتي يُعمل بها في الجسم التشريعي لتمير وإجازة السياسات العامة في الاردن ومصر، يجب الحديث عن دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة في كل من الاردن ومصر، والآليات المتبعة في صنع تلك السياسات سواء الاقتصادية او السياسات الخارجية، وذلك من خلال طرح "الجواب السهل للسؤال: ماذا يفعل المشرعون؟ هو القول بأنهم يشرعون، أي انهم يقومون بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، ولا يمكن اضافة هذه السمة عليهم لمجرد أنهم مخولون دستوريا، وانما يستلزم الأمر ممارستهم الفعلية لذلك، وهذه الممارسة تقررهما التطبيقات والشواهد العملية، وليس مجرد الادعاء، فلا يمكن افتراض دور المشروع في تشريع القوانين أو صنع السياسات العامة في النظام السياسي، فالشواهد تؤكد أن

---

<sup>1</sup> نصر الدحام، مرجع سابق، ص5

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص7 .



المشرعين في الولايات المتحدة الامريكية يمارسون فعليا تشريع القوانين وأن قرارهم مستقل في عملهم<sup>1</sup>.

في مصر، تتمثل السلطة التشريعية المصرية في مجلس النواب، حيث نظم الدستور المصري دور مجلس النواب في صنع السياسات العامة، "حيث يلعب مجلس النواب دورا هاما في مصر في مسألة صياغة السياسات العامة للدولة ويكون ذلك عندما يلقي رئيس الجمهورية بيانا حول السياسة العامة للدولة أمام المجلس عند افتتاح دور انعقاده العادي السنوي، وكذلك رئيس الحكومة أو احد اعضائها، ويناقش المجلس هذا البيان ويكون ذلك بناء على تقرير اللجنة المختصة بذلك".<sup>2</sup>

أما النظام الأردني، فيعد من الأنظمة السياسية ذات الديمقراطية الناشئة والذي يأخذ ببعض مظاهر التحرير السياسي، حيث يتمتع هذا النظام بشكل جزئي بالشرعية سياسية، وعلى صعيد الجانب الاقتصادي وجانب المجتمع المدني يقوم بشكل جزئي باتخاذ عدد من الإصلاحات، وهنا نلمس احتواء بشكل جزئي ايضا لبعض القوى الرسمىة ومن هذا الواقع المتأرجح بين التحرر والقمع نجد ان الأردن لم ينطلق بعد في العملية الديمقراطية الحقيقية، و لأن الديمقراطية في الاردن تعد حديثة نسبياً في الأردن فانه من السهل تحديد القوى والمؤسسات الفاعلة في النظام السياسي نظرا لقلّة عددها وضعف تأثيرها إذا قورنت بالدول ذات الديمقراطية المتقدمة.<sup>3</sup>

ويعد النظام السياسي في الاردن من النظم الملكية الحديثة نسبياً، فهي " دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ونظام الحكم فيها وفقاً لدستور 1952 المعدل- والمعمول به لحد الآن نظام نيابي، ويقوم هذا النظام على

---

<sup>1</sup> جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، الدوحة: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص 56.

<sup>2</sup> نص المادة (169)، (150) من الدستور المصري الصادر عام 2014.

<sup>3</sup> يزن ساجد، "النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الاردن"، العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع 23، ص 281.

مبدأ التوازن بين السلطات والتعاون فيما بينها ، حيث نجد أن السلطة التنفيذية تكون ضمن صلاحيات ملك الأردن، الى جانب كونه يمتلك منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.<sup>1</sup>

## 2.1 طُرُقُ صُنْعِ السِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ

ان عملية رسم وصنع السياسات العامة لا تتميز بالبساطة ووضوح المعالم وانما هي عملية فيها درجة من الغموض، وغاية في التعقيد والتشابك، تشارك في صياغتها أطراف وجهات متعدّدة داخليّة وخارجيّة، لكل منها قيم ومبادئ ومصالح لا تتسجم مع الآخر كلاً أو جزءاً، كما وان طرائق صناعة السياسات العامة هي الاخرى متعددة ومتباينة بحسب تباين الاعتبارات والجهات المشاركة في صنعها، فضلاً عن انها قد تتضمن اختياراً واعياً ومدروساً لأهداف جماعية، وتتخذ - تبعاً لذلك - قرارات سلطوية ملزمة للجميع بعد اتخاذها صفة السياسة العامة.

لا يمكن فهم عملية رسم وصنع السياسات العامة مالم يؤخذ بعين الاعتبار كل عنصر من عناصرها، أذ ان كلاً منها يساعد في تعريف من يقوم برسم السياسة العامة، وكيفية رسمها، والزمن الملائم لذلك، ونتائج تفاعل المعنيين او المسؤولين عن رسم السياسات العامة. ولمعرفة عملية صنع السياسات العامة، لا بد من معرفة الخطوات التي تمر بها هذه العملية، وهي:

1. التعرف على القضايا العامة والمشاكل التي تحدث بسبب تلك الرغبات والاحتياجات والمطالب التي

يعبر عنها المواطنين والتي لا يتم اشباعها والاستجابة لها.<sup>2</sup>

2. تحديد بدائل السياسات العامة، بعد جمع المعلومات والحقائق، واستشارة الخبراء والمختصين

والجهات ذات المصلحة الحقيقية بالمشكلة قيد الدراسة، والعمل على تقصي المعلومات من خلال

تشكيل مجموعة من اللجان على المستويين التشريعي والتنفيذي ، وسماع آراء ذوي الاختصاص

<sup>1</sup> يزن ساجد، مرجع سابق، ص 263.

<sup>2</sup> عباس جواد وآخرون، صياغة السياسات العامة اطار منهجي، جامعة آل البيت، ص 158، على الرابط:

<https://abu.edu.iq/sites/default/files/journals/abu/1/1-4.pdf>

والخبرة للعمل على وضع البدائل المحتملة من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المنشودة و تلبية حاجات ورغبات المواطنين<sup>1</sup>.

3. اختيار السياسة المناسبة: وهنا في هذه المرحلة يتم مناقشة البدائل المقترحة المتعلقة بالسياسات العامة والتي يمكن ان تكون مرتبطة باستثمار فرصة معينة او تجنب تهديد ما، أو تكون عبارة عن لوائح ومسودات للقوانين التي يراد اصدارها للنظر في موضوع معين ومعالجته، أو تكون مشاريع وبرامج للخدمات العامة، ، وغير ذلك، ويتم مناقشة بدائل السياسات العامة داخل المؤسسة الحكومية من خلال دساتير الدول، ومن خلال مجموعة المبادئ او القواعد المتعارف عليها، فضلاً عن مناقشة هذه البدائل المرتبطة بالسياسات العامة في المؤتمرات العامة، او اظهارها في الحملات الانتخابية، ووسائل الاعلام . وهذا التفاعل يساعد على اختيار احد البدائل بحيث يكون بديلاً معبراً عن السياسة العامة الاكثر قبولاً من قبل الاطراف المستفيدة ، وهي الاطراف المعنية والمرتبطة بصنع السياسات العامة.

يعتبر الأردن من الدول التي تذهب باتجاه نموذج التسلسل الثلاثي في عملية صنع السياسة العامة، وهو الذي تقوم غالبية الدول باتباعه، وهنا يمكن أن نشير الى أن الدستور الأردني اناط اختصاص عملية اعداد مشاريع القوانين بالسلطة التنفيذية، مع تمكين السلطة التشريعية من تقديم مقترحات للسياسات والقوانين التي يتم صياغتها من قبل السلطة التنفيذية<sup>2</sup> ومن اجل توضيح الآليات التي يتم الاعتماد عليها في صنع السياسة العامة في الأردن لابد من توضيح نموذج التسلسل الثلاثي، حيث تمر عملية صنع السياسات العامة بعدة مراحل وهي :

<sup>1</sup> عباس جواد، المرجع السابق، ص 159.

<sup>2</sup> وليد عبد الحي، " الحالة الاردنية"، في: نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 62.

### 2.1.1 صياغة السياسة (تقديم مشروع القانون)

تبدأ عملية صياغة السياسة العامة باقتراح مشروع قانون معين، وقد حدد الدستور أصحاب الاختصاص باقتراح مشاريع القوانين وهما الحكومة ومجلس الأمة بقسميه الاعيان والنواب<sup>1</sup>، وتعد الأجندة الحكومية الأساس الذي تعتمد عليه الحكومة لصياغة واعداد السياسة العامة، ويعد الكتاب الذي يوجهه الملك الى رئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومة جديدة وهو ما يُدعى ب(كتاب التكليف السامي) هو الأجندة الحكومية لتلك الوزارة الجديدة، إذ يتضمن رسالة من الملك تبين الفلسفة العامة التي يرغبها<sup>2</sup>، ومن ثم تصدر نسخة ثانية من هذه الأجندة تحت اسم (البيان الوزاري) حيث يجب على رئيس الحكومة أن يُلقي هذا البيان أمام السلطة التشريعية والهدف من ذلك اظهار قدرة الوزارة الجديدة على ادارة الدولة واقناع السلطة التشريعية بذلك، وبعدها يتم الحديث من قبل رئيس الوزراء عن خطط الحكومة، وعلى الاغلب يتم منح الثقة للحكومة من خلال مجلس الأمة.<sup>3</sup>

### 2.1.2 دخول مشروع السياسة العامة إلى السلطة التشريعية

حين يستلم مجلس النواب مشروع القانون الجديد ويثبته في سجل المجلس "يقوم رئيس المجلس بإحالة المشروع الى اللجان المختصة في المجلس لتبحث في المشروع وتثبت توصياتها وملاحظاتها الى المجلس لبحثه ونقاشه علناً"<sup>4</sup>.

كما يمكن ان يطالب النواب بإجراء تحقيق لجمع المعلومات حول مشروع السياسة، وقد تتضمن المناقشة البرلمانية الكثير من السجلات والمناظرات بين مختلف الكتل والأحزاب البرلمانية وممثلي الحكومة.

<sup>1</sup> الدستور الاردني لعام 1952 المعدل، المادة (91)، والمادة (95).

<sup>2</sup> النظام الداخلي لمجلس النواب الاردني، المادة (69).

<sup>3</sup> النظام الداخلي لمجلس النواب الاردني، مرجع سابق، المادة (69).

<sup>4</sup> الدستور الاردني، المرجع السابق.

وبعد الانتهاء من المناقشة و"حسب المادتين (76 و77) من النظام الداخلي لمجلس النواب "يصوت مجلس النواب على مشروع القانون بالقبول او الرفض او طلب التعديل وبأكثرية أصوات أعضاء المجلس الحاضرون، ثم يقوم رئيس مجلس النواب بإرسال المشروع الى مجلس الأعيان<sup>1</sup>، وحينئذ يقوم رئيس مجلس الأعيان بالإجراءات نفسها التي يتم تفصيلها في مجلس النواب، لكن الفرق الرئيس بين المجلسين يكمن في أمرين:

- أولهما ان الاعيان يمكن اعتبارهم أصدقاء الملك، ومن ثم فعضوية المجلس تكون على الأغلب لأشخاص تم اختيارهم وفق شروط معينة، وعلى هذا الأساس فان مجلس الأعيان يظهر بشكل دائم تأييده لسياسات الملك على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- والأمر الثاني هو ان المناقشات داخل مجلس الأعيان تتسم بالتروي والسكينة بعيداً عن المناكفات السياسية أو الحزبية.

وبعد اتمام المداولات " يتم التصويت على مشروع القانون للموافقة عليه كما جاء من مجلس النواب او بإعادته الى مجلس النواب لرفض بعض التعديلات التي ادخلها مجلس النواب، وإذا تمت المصادقة على مشروع القانون في المجلسين يرفع مجلس الاعيان المشروع الى الملك للمصادقة عليه.<sup>2</sup> وإذا حصل خلاف بين المجلسين تطبق احكام المادة (92) من الدستور التي تنص " اذا رفض احد المجلسين مشروع أي قانون مرتين و قبله المجلس الاخر معدلا او غير معدل، يقومالمجلسان بالاجتماع برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث الاختلافات فيها للوصول الى موافقة اكثرية ثلثي الاعضاء"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> النظام الداخلي لمجلس الاعيان الاردني، مرجع سابق.

<sup>2</sup> النظام الداخلي لمجلس الاعيان الاردني، المادتين 53 و 54

<sup>3</sup> النظام الداخلي لمجلس الاعيان الاردني، المادة 92

### 2.1.3 المصادقة على مشروع القانون وإقرار السياسة العامة

يقصد بإقرار السياسة العامة هو إصدارها بالشكل القانوني الذي يكسبها شرعية ويضفي عليها قوة الإلزام<sup>1</sup> وإسباغ الشرعية على السياسة هي العملية التي تأتي بعد ان يقوم المجلس التشريعي بالتصويت على مشروع أو مقترح القانون واعتماده رسمياً كسياسة عامة.<sup>2</sup>

تتم في الاردن المصادقة على مشروع القانون، تسقط عنه صفة مشروع في اللحظة التي يقوم فيها الملك بالمصادقة على هذه الوثيقة بتوقيعه، وبعد ذلك يتم نشر القانون في الجريدة الرسمية كقانون ساري المفعول، وبهذا يتم إقرار السياسة العامة وإصدارها بشكل قانوني وشرعي، وقد أعطى الدستور الأردني للملك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة (93) الحق الدستوري برفض التصديق على المشروع القانوني، حيث تنص المادة " إذا لم ير الملك التصديق على القانون فله في غضون ستة اشهر من تاريخ رفعه اليه ان يرده الى المجلس مشفوعاً ببيان أسباب عدم التصديق، وإذا اقره مجلسا الاعيان والنواب مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء وجب عندئذ إصداره"، ويصبح نافذ المفعول حتى وان لم يصدق عليه الملك.

ومن خلال ما تقدم يمكن تثبيت بعض الملاحظات على عملية صنع السياسة العامة في الاردن:

- عند قراءة الدستور الأردني نجد عدم وجود نصاً صريحاً واضحاً يجيز لمجلس الأمة ان ينشئ القوانين والتشريعات، بمعنى أنه فيما يتعلق بوضع القوانين وسنّها نجد ان مجلس الأمة لا يعتبر سلطة تشريعية بالمعنى المعروف للسلطة التشريعية ، بل يشترك مع السلطة التنفيذية في عملية اقتراح القوانين . (المادتين (91 و 95) من الدستور).

<sup>1</sup> تامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 169.

<sup>2</sup> عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2010، ص128.

- ان الدور التشريعي المناط للسلطة التنفيذية وفق الدستور ساعدها في اختراق صلاحيات البرلمان في التشريع، حيث يمكن للسلطة التنفيذية أن تُوجَّل أو تُعطلَّ أيَّ قانونٍ مُقترَح من البرلمان تَرَى أنه يتعارض مع توجهاتها، فتلجأ السلطة الى أسلوب التسويف والمماطلة.<sup>1</sup>
- ان حَالَةَ الفَرَاغِ التَّشْرِيعِيِّ بسبب حل البرلمان ولغاية انتخاب برلمان جديد وترك المسألة دون تنظيم، منح هيئة التنفيذ صلاحيات تشريع واسعة عن طريق القوانين والتشريعات المؤقتة وهذا ما شجع الحكومة على حل البرلمان قبل انتهاء مدته الدستورية متى ما شعرت ان أعضاء المجلس النيابي سيرفضون مشروعات القوانين التي تنوي إصدارها.<sup>2</sup>

فيما يتعلق بعملية صنع السياسة العامة في مصر، وجد الباحث أنه تم من خلال الدستور في جمهورية مصر العربية تنظيم مسألة السياسات العامة في جميع مراحلها، وذلك من خلال بيان دور كل سلطة من السلطات الثلاث من واقع دستورها فيما يختص بصنع السياسات العامة، وذلك من خلال دور السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

خلال أوقات الثبات والاستقرار فإن ثلاث تيارات تظل تعمل منفصلة عن بعضها البعض لصنع السياسات العامة:

**التيار الأول:** هو تيار المشكلة وفيه تتطور المشكلة في حياة الناس وتزيد من تأثيرها سواء من حيث الحدوث أو من حيث المدى والشدة، ويظهر ذلك في شكل كمي أو كيفي سواء من خلال الشكاوى المتعددة أو من خلال الاحصائيات البيانية أو من خلال التعبير في وسائل الاعلام.

**التيار الثاني:** هو السياسة حيث يكون للسياسيين والتشريعيين والتنفيذيين اهتمام بمواضيع محددة تضعها الحكومة على أجندتها وتتجاهل في مقابل ذلك مواضيع أو مشكلات أخرى، وتظل الحكومة طوال الوقت معنية بأجندتها الحكومية التي وضعتها وكيفية تنفيذها.

<sup>1</sup> فارس بريزات، الانتخابات الاردنية: تركيز للسلطة بلا ديمقراطية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص4.

<sup>2</sup> الدستور الاردني، مرجع سابق.

التيار الثالث: هو التيار السياساتي الذي يعمل على تطوير السياسات القائمة وتنفيذها ويدير الشؤون اليومية وهو يكون مهتم بالأساس باستمرار العمل بالسياسات الحالية أو محاولات إجراء تحسينات طفيفة عليها لتعمل بصورة أفضل وخلال هذا التيار يتم اقتراح أفكار وتصورات بديلة للأفكار والسياسات القائمة ليتم مناقشتها لتتضح عبر الوقت دون أن يحدث تبني لها من قبل الحكومة أو الجهات التنفيذية.

وتظل هذه التيارات الثلاثة تعمل بشكل منفصل عن الآخر طالما ظلت الأمور مستقرة ولا يوجد اهتمام بمشكلة معينه وقد يحدث في بعض الأحيان وجود دعم سياسي لحل مشكلة ما مع وجود سياسات لحل هذه المشكلة فتسمى هذه الحالة بنافذة السياسة بمعنى أن هناك فرصة سياسية لحل المشكلة، أو يحدث تلاقي بين تيار المشكلة حيث يزداد الاهتمام بها بشكل كبير مع وجود سياسات لحل هذه المشكلة فتسمى في هذه الحالة نافذة المشكلة أي أن هناك اهتمام بالمشكلة مع وجود حل جديد لها، لكن لا يحدث التغيير في السياسات العامة.<sup>1</sup>

في كل الأنظمة المتعاقبة بعد يوليو 1952 ظل التحالف مع البيروقراطية المصرية والضباط من أجل إدارة الدولة هو القاسم المشترك فيما بينها، ورغم أن هذا التحالف لم يكن قادرا على العمل بكفاءة وفاعلية إلا أنه ظل الرهان الوحيد لكل من يصل إلى الحكم حتى في حكومات بعد ثورة يناير، ومع التذني الواضح في مستوى هذه النخبة التي تدير الدولة مع مرور الزمن فإن ضعف نخبة الحكم والإدارة يمكن أن يقدم تفسيراً جزئياً لماذا لم يحدث تغيير في السياسات العامة في مصر بدرجة تسمح لمواجهة مشكلات المجتمع المزمنة وإيجاد حلول وسياسات بديلة لها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد محسن، من يصنع السياسات العامة في مصر، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، 2017، ص4 على الرابط: <https://eipss-eg.org/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%9F>

<sup>2</sup> أحمد محسن، مرجع سابق ص26



بعد الإنتفاضة الشعبية في 25 يناير 2011 ضد حسنى مبارك ونظامه توقع المواطنون في مصر حدوث تغييرات كبيرة وإيجابية في مصر خاصة على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت محل سخط وغضب قبل الثورة بعد إزاحة عدد من الوزراء والمسؤولين عن أماكنهم التنفيذية، لكن مع مرور الوقت، فإن التغيير الذي كان يطمح إليه الناس في المجال السياسي من حيث استقرار النظام السياسي وترسيخ القيم والآليات الديمقراطية وتوسيع مدى الحريات المكتسبة أصيب بانتكاسة مع الإنقلاب العسكري في 3 يوليو 2013 بعد أن عانى الكثير من العثرات، أما تغيير السياسات العامة في مصر فإنها هي الأخرى لم تشهد أي تغييرات كبيرة بخلاف محاولات فردية وعلى نطاق ضيق لإصلاح منظومات العمل في بعض الهيئات والوزارات الحكومية. عزز هذا الوضع من التساؤل المطروح من فترة عن الأسباب التي أدت إلى ثبات السياسات الحكومية في مصر لفترات طويلة وقدرتها على مقاومة أي تغيير<sup>1</sup>.

هذه القدرة على مقاومة التغيير والاستمرار لفترة طويلة رغم تغيير البيئة السياسية المحيطة لتصبح أكثر انفتاحا وبها عدد كبير من المبادرات والأفكار المطروحة، ومع اختلاف الفاعلين السياسيين من مبارك إلى المجلس العسكري ثم د. مرسي وصولا إلى النظام العسكري الحالي بقيادة السيسي ومع هذا لم تحدث تغييرات كبيرة، كل هذا، يدفع إلى التساؤل عن أسباب هذه الاستمرارية مع تغيير الظروف.

## 2.2 الأحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطة التشريعية في الأردن ومصر

من المفترض ان الاحزاب السياسية تؤدي مجموعة من الوظائف في النظام السياسي، منها التعبير عن الرأي العام وتوفير قدر من المشاركة في رسم السياسات العامة اذ انها تقوم بتجميع وبلورة المصالح وهي اداة من ادوات التنشئة السياسية، والمساهمة في اضعاء الشرعية على انظمة الحكم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد محسن، مرجع سابق، ص 1

<sup>2</sup> علي الدين هلال وآخرون، "النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص22.

على الرغم من الفترة الزمنية الطويلة التي وجدت فيها الاحزاب السياسية في الأردن ومصر، فإنه يمكن الاستنتاج من خلال الواقع أن تأثيرها في الحياة السياسية بقي محدوداً وعلاقتها بالجسم التشريعي علاقة مقيّدة، ويعتقد البعض أن تأثيرها حين كانت ممنوعة من العمل السياسي العلني كان أكثر من تأثيرها في ظل الانفراج الديمقراطي.

تُتأط السلطة التشريعية في الاردن بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب، وقد بيّن الدستور الأردني الصادر عام 1952 كيفية تكوين مجلس الأمة وتحديد اختصاصاته (سن التشريعات، والرقابة المالية، والرقابة السياسية) والمركز القانوني لأعضائه والشروط الواجب توفرها فيهم وكذلك دورات انعقاد مجلس الأمة. أناط الدستور الأردني الصادر عام 1952 بمجلس الأمة مسؤولية سن التشريعات، والرقابة المالية، والرقابة السياسية.<sup>1</sup>

لا يمكن النظر إلى المشهد بالأردن على أنه حزبي وأن هناك حياة سياسية حزبية، يوجد أحزاب أقرب إلى المسميات من العمل السياسي، فمعظم الأحزاب الأردنية ترى أن الضغوطات التي تتعرض لها (وخاصة الأمنية) تحول دون مشاركتها الفاعلة في الاستحقاقات الانتخابية وأن ذلك نابع من إدراك بأثرها على السياسات الحكومية وقراراتها، ونجد أن "هناك تراجع لحضور الأحزاب نتاج سياسة ممنهجة تمت في سنوات سابقة تعود جذورها إلى تجريم العمل السياسي في حقبة ما قبل ظهور قانون الأحزاب عام 1992"<sup>2</sup>.

ان تأسيس الأحزاب السياسية حق مكفول بموجب الدستور الاردني كما جاء في الفقرة(2) من المادة(16) والتي تنص على ان "للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور" لكن وجد الباحث اعمال ونشاطات الحزب

<sup>1</sup> تقرير المملكة الأردنية الهاشمية الدوري الجامع (الثامن عشر حتى العشرين) للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 2016، ص3

<sup>2</sup> ليث الجندي، تراجع احزاب الاردن بالبرلمان قناعة شعبية أم رغبة سياسية ، تاريخ النشر 2020/11/14، تم زيارة الرابط بتاريخ <https://bit.ly/3E7fPxQ> ، 2022/1/22

بعد تأسيسه يتم ممارستها فقط من خلال شروط القانون الاردني الذي بدوره يكون خاضع وتابع لشروط واجراءات الحكومة، والتي تكون على الاغلب شروط معقدة وطويلة جدا عند تسجيل أي حزب وعند ممارسة أي نشاطات من قبل هذا الحزب.<sup>1</sup>

وجد الباحث وجود عدد معين من الاسباب و العوامل التي لعبت دورا كبيرا في ابقاء الأحزاب السياسية الأردنية ضعيفة وغير مؤثرة، واحزاب ناشئة في تطورها المؤسساتي، وأهميتها السياسية، وقوتها للتأثير في السياسة العامة، ونجد ان هناك عدد كبير من الأحزاب تشكلت وبقيت كيانات صغيرة ، ولعبت دورا متواضعا جدا في صنع السياسات العامة والمشاركة السياسية ، وما زالت هذه الاحزاب تسعى الى كسب تأييد عام ، رغم تقصيرها بشكل كبير في طرح صورتها السياسية ، وطرح برامجها السياسية، ولعل أهم الأسباب التي أسهمت في تقويض عمل الأحزاب السياسية هي التحول غير المكتمل تجاه الحياة البرلمانية، فنجد مثلاً انه اذا تسنى للأحزاب السياسية ان تفوز بعدد كبير من المقاعد نجد ان التحول المنقوص صوب الحياة البرلمانية قد قوض نفوذهم بشكل متكرر<sup>2</sup>، ويعتبر هذا اهم أسباب ضعف الدور الذي تؤديه الاحزاب في مجلس النواب الاردني.<sup>3</sup>

تظهر العلاقة بين الاحزاب والجسم التشريعي في الاردن من خلال أنه بدلا من أن يقوم الجسم التشريعي والمشرع الاردني بإجراء التعديلات التي من شأنها توسيع القاعدة الحزبية وتقويد السلطة التنفيذية، فقد أتى قانون الاحزاب السياسية رقم (15) لسنة 1955 بنصوص قانونية مغايرة لما سبقه ليس بشأن اجراءات تقديم الطلب، إنما اعطى مجلس الوزراء الصلاحية المطلقة بمنح أو رفض ترخيص الحزب السياسي، وحصن قراره وجعله قطعيا، على عكس القانون السابق الذي أوجب أن يكون قرار الرفض مسببا واخضعه لرقابة محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا، كما منع الحزب

<sup>1</sup> ليث نصر اوي، " النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن :دراسة مقارنة": الدوحة، المجلة الدولية للقانون، ع 3، 2017 ص8 .

<sup>2</sup> فيكي لان كوهر، الكثير جداً من المجتمع المدني والقليل جداً من السياسة :مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ص361

<sup>3</sup> مارشا بوسوزني وميشيل انجريست، السلطوية في الشرق الأوسط النظم الحاكمة والمقاومة، ترجمة: طلعت حسن، القاهرة:المركز القومي للترجمة، ص32

السياسي من ممارسة اعماله قبل استلامه اشعارا بالموافقة على تسجيله على عكس سابقه الذي أجاز للحزب ممارسة نشاطه بمضي مدة (45) يوما من تاريخ تقديم الطلب دون استلام اشعار بالنتيجة.

اما في ظل قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992 فقد أوجب أن يرفق مع طلب تأسيس الحزب المقدم إلى وزير الداخلية والموقع من المؤسسين المرفقات التالية: ثلاث نسخ من النظام الأساسي للحزب موقعة من المؤسسين، وقائمة بأسماء المؤسسين من أربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها وعنوانه ومهنته ومكان عمله، وصورة مصدقة عن شهادة كل منهم أو صورة مصدقة عن دفتر العائلة أو البطاقة الشخصية، وشهادة عدم محكوميه، وشهادة يوقعها خمسة من المؤسسين أمام الموظف الذي يعينه وزير الداخلية.

في الاردن بعد عام 1989، العمل العلني قد أدى الى وضع الأحزاب في مواجهة السلطة والدولة والشعب في الوقت نفسه، ومنذ عام 1993 تحولت هذه الاحزاب لمجرد ديكور، ومجرد موجودات شكلية لاستكمال الصورة الخارجية للديمقراطية دون جوهرها، الأمر الذي كان لا بد أن يطبع بصماته على الحياة السياسية كلّها، لا سيّما بعد أن بدت الاحزاب بطيئة في قراءة التغييرات والتطورات التي اجتاحت العالم والمنطقة، وعاجزة عن التكيف أو التعاطي الناجع معها.

ان الاحزاب السياسية في الاردن، والتي وصل عددها الى 45 حزبا لا تزال تشهد أزمة ارتداد وتراجع وتدهور في وظيفة الحزب أو في شرعيته الاجتماعية، أو في موقعه في النظام السياسي، الأمر الذي يستدعي الاقتراب منه، ومحاولة قياس ومعرفة أسبابه<sup>1</sup>.

يرى الباحث أن قراءة متأنية لعملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني (السياسات العامة الخارجية)، تبدو واضحة المعالم في تاريخ الدبلوماسية الأردنية منذ تأسيس الدولة التي يمكن للمتابع أن

<sup>1</sup> أحمد عمر، الاحزاب السياسية في الاردن تزايد في العدد وضعف في الحضور، صحيفة عمون، الاردن، تم النشر بتاريخ 2016/5/17، على الرابط: <https://www.ammonnews.net/article/269282> تم زيارة الرابط بتاريخ: 2021/11/18.

يستنتج بسهولة انها بين دول الاقليم نسبيا كانت دوما تنمو وتترعرع في ظل الظروف الاقليمية التي تشهد تناغما خاصة العربية منها، ويضعف دور الاردن ويتهمش في الاوقات التي تسود فيها حالة من الانقسامات الحادة كالتى يشهدها الواقع العربي في المرحلة الراهنة، ونرى أن هناك تكتيف للأيدي الحزبية وتكميم للأفواه في رسم وصنع السياسات العامة الخارجية الاردنية حيث لا يعطى الضوء الاخضر للأحزاب ان تشارك في صنع السياسات الخارجية وبهذا تجدها في مناكفات مستمرة مع الحكومة بسبب هذه السياسة المانعة للأحزاب بالتدخل بصنع السياسات الخارجية.

وكذلك الحال في مصر، فقد "عرفت النخبة القاهرية، والطبقة الأرسنقراطية من ملاكي الأراضي في الفترة من 1923 إلى 1952 ثقافة سياسية كإن مفهوم الحزب ودوره من أهم مقوماتها، فقد أدرك الجميع -في ذلك الوقت- أن الأحزاب هي الفاعل السياسي الأساسي، سواء على مستوى المشروع الوطني المتعلق بالتححرر والاستقلال، أو على مستوى إدارة الدولة ومؤسساتها، وعلى مستوى المشاركة في صنع السياسات العامة للدولة والمشاركة في القرار السياسي، بل إن تلك الفترة عانت من فائض في التسييس الحزبي، الذي وصمها بحالة من عدم الاستقرار الحكومي؛ نظراً لتعدد الانتخابات، وتقلبات التحالفات الحزبية، حتى إن بعض الحكومات كانت تستمر لأيام معدودة ويتم إسقاطها بسبب تغير التحالفات الحزبية"<sup>1</sup>.

منذ 1952 تحولت الثقافة السياسية إلى حالة التعبئة الجماهيرية، وليس التنافس الحزبي، وإلى التنظيم السياسي الواحد الذي يتماهى مع الحكومة والدولة، وليس التعدد الحزبي المنافس للحكومة، والذي يسعى لأن يسقطها ويحل محلها، ثم جاءت مرحلة التعددية المقيدة بعد 1974، ومعها دخلت مصر في عصر الأحزاب الافتراضية أو الورقية أو الكرتونية أو المستأنسة، ولم تتغير الثقافة السياسية بصورة تسمح بأن يستقر فيها مفهوم الحزب بمعناه السياسي المتعارف عليه في مختلف أنحاء العالم، وأصبحنا نعيش

---

<sup>1</sup> نصر عارف، هل توجد في مصر ثقافة الاحزاب السياسية، مجلة العين الاخبارية، على الرابط: <https://al-ain.com/article/there-culture-political-parties-egypt> تم النشر بتاريخ 2021/1/25، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/1/22

حالة شاملة من الخداع البصري، والتضليل المعلوماتي، وتصبح الأسماء لا تعني الظواهر التي تعبر عنها، بل قد تكون الظاهرة على العكس تماماً من المفهوم الذي يطلق عليها<sup>1</sup>.

وقد كان يظن البعض أن المجتمع المصري بعد 25 يناير 2011 سوف يفرز ظاهرة حزبية تتناسب مع عمق التغيرات وأطروحاتها التغييرية، والجيل الجديد الذي خرج لممارسة العمل السياسي، ولكن للأسف كانت الثقافة السياسية أقوى من كل أطروحات الجيل الجديد، ومن ثم تمخضت المرحلة عن ظاهرة حزبية هي أكثر بُعداً عن مفاهيم الأحزاب المتعارف عليها عالمياً، واستطاعت الثقافة السياسية التي ترسخت في نصف القرن السابق أن تفسد كل مفاهيم التطور والتغيير، وأن تبتلعها وتعيد إنتاجها ضمن منظومتها القيمية المتوارثة من عصر الحزب الواحد والتعددية الحزبية المقيدة والأحزاب الورقية، وأصبحنا أمام حقائق وظواهر متعددة للحزب ليس من بينها الحزب السياسي المتعارف عليه في عالم اليوم.

والحزب قد يكون هو الفرد أو الشخص الذي أسسه ويقوده، وينطبق هذا المعنى على العديد من الأحزاب المصرية، فالحزب ملكية خاصة لرئيسه أو مؤسسه، الذي لا يقبل بأي حال من الأحوال الفصل بين ذاته وبين دوره، فهو الحزب والحزب هو.

والحزب قد يكون طائفة دينية أو جهوية، سواء في علاقاته الداخلية أو الخارجية مع الدولة والمجتمع، فتكوين الأحزاب منذ نشأتها يستبطن مفهوم الطائفة وقيمها، بل إننا قد لا نبالغ إذا قلنا إن الأحزاب المصرية ما هي إلا طوائف عصرية، أو صورة عصرية للطائفة تحمل رموزها وقيمها وطريقة عملها، فقيادات الأحزاب لم يتم انتخابهم ولا يمكن تغييرهم، وأي رفض لهم أو نقد أو دعوة لتغييرهم يتم النظر إليه على أنه خروج عن الأعراف الحزبية/الطائفية.

<sup>1</sup> نصر عارف، " هل توجد في مصر ثقافة الاحزاب السياسية؟"، صحيفة الاهرام: على الرابط: ، تاريخ زيارة الرابط: 2022/1/2، <https://bit.ly/3UCfKt2>

والحزب قد يكون جماعة ضغط، فطموح أكثر الأحزاب السياسية المصرية هو لعب دور مؤثر في النظام السياسي المصري مثل دور جماعات الضغط؛ لأن الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات لا تطمح فيه معظم الأحزاب لضعف وضآلة أوزانها في الشارع المصري، والحزب قد لا يكون سوى صحيفة.

أكثر من مئة حزب لا يعرف كثير من المصريين أغلبها، ولا يرون جدوى لها، ويطالب مشتغلون بالعمل السياسي في مصر بدمجها معا في عدد أقل وأقوى، فالיום مثلاً، ومن باب الانتقاد، فإنه لا يسمع إلا عن حزب "مستقبل وطن" من خلال أنشطته الخيرية، التي تثير السخرية على وسائل التواصل، حيث يقوم بتوزيع مواد غذائية وأغطية (بطاطين) على الفقراء، وذلك بهدف حشدهم للفعاليات التي تريدها السلطة، ومنذ الانقلاب العسكري في صيف 2013، انعدم الدور السياسي لمعظم الأحزاب المصرية، حيث تم حل حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، كما تواجه الأحزاب الإسلامية الأخرى ضغوطاً متعددة، منها دعاوى قضائية تطالب بحلها، وتدرجياً أصبحت باقي الأحزاب مجرد "أحزاب ورقية"، وهو مصطلح يستخدمه المصريون منذ عهد الرئيس الراحل حسني مبارك، لوصف الأحزاب منعدمة التأثير، التي يقتصر دورها على التواجد القانوني عبر الأوراق والمخاطبات الرسمية<sup>1</sup>.

تلك هي الصور الحقيقية لوجود الأحزاب السياسية في مصر، فعلى الرغم من أنها جميعاً تحمل في اسمها مفهوم الحزب، إلا أن حقيقتها وجوهر وجودها لا يتجاوز واحداً أو أكثر من هذه الصور التي أشرنا إليها، كلها عبارة عن تجمعات لا يملك أيٌّ منها الوجود الاجتماعي، أو الشرعية السياسية التي تمكنه من الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة، أو تقديم الظهير السياسي للحكومة، ودعم سياساتها وحشد الجماهير خلفها.

---

<sup>1</sup> عبد الله حامد، أحزاب مصر في مهب الريح.. وأي جدوى من الباقيين؟، مرجع سابق.

وبالحديث عن دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة المرتبطة بالجانب والميدان الاقتصادي في الاردن ومصر يرى الباحث أن هناك تساؤل قبل الحديث عن دور الاحزاب في صنع هذه السياسات، والسؤال هو: هل ثمة برامج اقتصادية حقيقية تمتلكها الأحزاب في الاردن ومصر؟ وما هي حلولهم المقترحة للمشكلات والقضايا الاقتصادية المزمنة مثل: الديون، والبطالة في عصر العولمة، وذلك في ضوء العديد من التحديات الراهنة مثل: الشراكة مع الدول الغربية والدول العربية، واتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة مثال ذلك اتفاقيات المناطق الصناعية مع أمريكا وإسرائيل "الكوزير"، ومع بدء تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية؟

لقد أدت السياسات الاقتصادية للحكومة في مصر إلى استمرار انخفاض معدل الادّخار المحلي، وزيادة العجز في الموازنة العامة، وارتفاع الدّين المحلي لأرقام فلكية وصلت إلى مئات المليارات من الدولار، طبقاً للأرقام التي ينشرها البنك المركزي، والذي يعادل نسبة معيّنة من الناتج القومي الإجمالي، والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأجنبية والعربية، وزيادة الاعتماد على تحويلات المصريين في الخارج، ودخل قناة السويس وعائدات البترول، وانخفاض الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، والارتفاع المتوالي للأسعار<sup>1</sup>.

أحدثت ثورة العام 2011 في مصر هزّات عميقة في اقتصاد البلاد. وقد أدّى الغموض وعدم اليقين بشأن اتجاه السياسات الحكومية إلى انخفاض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر. ويهدّد هذا التراجع في الاستثمار بتعقيد عملية الانتقال الاقتصادي وفق المتغيّرات السياسية والاجتماعية الجديدة. ولذا يتعيّن على القطاع الخاص والحكومة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، أن يعملوا معاً لتفادي نشوب أزمة اقتصادية، ولتعزيز النمو والاستقرار، وتوطيد أسس الديمقراطية في مصر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> همام سرحان، قوى المعارضة المصرية.. هل لديها برامج اقتصادية؟ على الرابط: <https://bit.ly/3VbA7xp> تاريخ نشر المقالة: 12 مايو 2005، تم زيارة الموقع بتاريخ 2022/1/29

<sup>2</sup> ابراهيم سيف و احمد غنيم، القطاع الخاص في مصر بعد الثورة، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط، 2013، على الرابط: <https://carnegie-mec.org/2013/06/17/ar-pub-52111>



وقد ظهرت أحزاب سياسية جديدة عدة منذ انطلاق الثورة. ويؤيد العديد من هذه الأحزاب قطاع الأعمال، غير أن هناك أيضاً العديد من الأحزاب الإسلامية والاشتراكية التي لديها أجندات أقل ودية تجاه القطاع الخاص وتجاه السياسات الاقتصادية.

وعلى اختلاف يافطاتها الإيديولوجية يمينا ويسارا، لم تشهد الأحزاب السياسية المصرية بين 2013 و2016 سوى تراجع حاد في الدور وهزال مستمر للأهمية الاقتصادية والسياسات الخارجية والمجتمعية، في 2016، وبينما يصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى 85 حزبا يصعب تصور قدرة أغلبية الناس على تسمية ولو نفر قليل منها.

"عقب انقلاب عام 2013، أجرت مصر انتخابات برلمانية في عامي 2015 و2020 كما أجرت انتخابات رئاسية في 2014 و2018. ولم تلعب الأحزاب السياسية أي دور في الانتخابات الرئاسية التي ترشح فيها السيسي، الذي استقال من منصبه العسكري لأجلها، وخاضها السيسي - غير المنتمي لأي حزب - ضد مرشحين أختيروا بعناية حتى لا يشكلوا تهديداً له. وفاز في المرتين بحوالي 97% من الأصوات، في ظل انخفاض حاد في إقبال الناخبين"<sup>1</sup>.

أقر قانون الانتخابات الجديد لعام 2014 نظاماً انتخابياً مختلطاً يُحابي المرشحين الفرديين، ويترك مساحة صغيرة للأحزاب السياسية، وبالرغم من كون القانون الجديد قد سمح لأعضاء الأحزاب السياسية بالترشح كأفراد، إلا أنه وضع الأحزاب نفسها في وضع لا تحسد عليه، وخاصة الأحزاب الصغيرة، ذلك أن واضعوا القانون كانوا يريدون برلماناً مكوناً من أفراد وليس كتلتا، وقد حصلوا على ما أرادوه.

---

<sup>1</sup> مارينا أوتواوي، "الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط"، ترجمة: عبد الرحمن عادل، مصر: منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2021، ص5.

وفي هذا تمكن حزب المصريين الأحرار من الفوز ب 65 مقعداً، أي أكثر مما استطاع تحقيقه أي حزب موال للحكومة. ذلك أن الحزب كان ممولاً تمويلًا سخياً من قبل نجيب ساويرس؛ وهو أحد أفراد العائلة التي تسيطر على أكبر مجموعة أعمال خاصة في مصر، كان ساويرس معارضاً للإسلاميين ودعم الانقلاب العسكري في 2013، لكنه حاول الحفاظ على قدرٍ من الاستقلالية برفض الانضمام للكتلة الموالية للنظام داخل البرلمان. وسرعان ما ظهرت اختلافات وانقسامات داخل الحزب - لاقت ترحيباً واسعاً من مؤيدي السيسي - ثم انحدر الحزب على إثرها، وبحلول انتخابات عام 2020 كان الحزب قد تهاوى.

وبهذا أكدت الانتخابات أن السياسة - باعتبارها منافسة بين القوى السياسية المنظمة التي تمثل مطالب مختلف الجماهير - قد ماتت في مصر كما أراد الجيش دائماً.

هل يمكن للأحزاب السياسية أن تعود وان تشارك في السياسات الاقتصادية والسياسات الخارجية؟

يمكن لتصميم النظام الانتخابي أن يشجع على اعتماد مقاربات مختلفة نحو تنظيم الأحزاب<sup>1</sup>، استطاع الحكم العسكري وعبد الفتاح السيسي في مصر أن يحقق ما أراده بانقلاب 2013؛ فشيّد نظاماً سياسياً تُجرى فيه الانتخابات بدقة وفي الفترة الزمنية المحددة لها، ولكن مع إلغاء إمكانية المنافسة أو حرية الاختيار للناخبين، تماماً كما كان الوضع في أيام مبارك، وأصبحت مصر مرة أخرى مثلاً للنظام شبه الاستبدادي؛ أي نظام يدعي الديمقراطية شكلاً ولا يُقيمها فعلاً.

"وكان لابد لترسيخ هذه الدولة العسكرية شبه الاستبدادية أن تُعيد الأحزاب السياسية، وبهذا لا يُحتمل أن تتمكن الدولة من التحرك تجاه الديمقراطية ما لم تظهر الأحزاب السياسية المستقلة مرة أخرى. ويبدو أن ظهور مثل هذه الأحزاب على المدى القصير - لنقل في الأفق الزمني للدورتين الانتخابيتين التاليتين -

---

<sup>1</sup> Benjamin Reilly, Democracy in Divided Societies.; Reilly, Benjamin, Per Nordlund and Edward Newman, "Political in Conflict-Prone Societies: Encouraging Inclusive Politics and Development." Policy Brief, No.2 (Tokyo: United Nations University, 2006).

احتمال بعيد للغاية، ليس فقط بسبب التلاعب الحكومي بأي تنظيم يمكن أن يشكل تهديدًا أو حتى تحديًا، وإنما بسبب تاريخ وخصائص الأحزاب السياسية في مصر أيضًا<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> مارينا أوتواوي، مرجع سابق، 2021، ص5

## الفصل الثالث

### المؤشر الثاني: دور الأحزاب في عمليات تخصيص الموارد في الأردن ومصر

تعتبر عملية إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية واستغلالها بالشكل الصحيح من أهم المجالات التي تعمل الدولة على إدارتها نيابة عن الشعب الذي يعتبر المالك الحقيقي لهذه الموارد، وهذا بالتأكيد يتطلب وجود سياسات عامة وتشريعات وإجراءات معتمدة وفقاً للأصول الدستورية والقانونية لضمان حسن إدارتها، "خاصة وأن الموارد العامة والثروات الطبيعية قد تشكل بيئة خصبة لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة تحديداً إذا انفردت جهة في النظام السياسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بها بدون مشاركة أو رقابة فعالة، الأمر الذي يتيح إساءة استغلالها لمصالح فئوية أو حزبية لغير الصالح العام".<sup>1</sup>

نظراً لندرة الموارد ولا محدودية الاستخدامات والحاجات، ظهرت أهمية مفهوم تخصيص الموارد، حيث يتم وضع كل حجم ونوع من الموارد باستخدامات معينة، "ومفهوم تخصيص الموارد (Resource Allocation) هو المفهوم العام الذي يقوم عليه علم الاقتصاد ومشكلة الندرة (Scarcity)، ويُقصد به تحديد الاستخدام الأمثل لكل نوع من الموارد المتاحة، مثل الموارد الاقتصادية والموارد المالية و القوى العاملة والموارد الطبيعية والوقت وغيرها، بطريقة تعظم المنفعة المحصلة منه".<sup>2</sup>

يشكل موضوع تخصيص الموارد وتحديد الأولويات جزءاً مهماً من العمليات والوظائف التي تقوم بها الحكومات، وهنا يأتي الحديث عن ذلك الدور الذي تتيحه الحكومات للأطراف الأخرى -مثل الأحزاب - في المشاركة في تخصيص وتوزيع الموارد، والهدف من ذلك ضمان عدم تشتيت تلك الموارد وضمان توزيعها بشكل عادل وقانوني.

<sup>1</sup> عبد الله شرشرة، واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، سلسلة تقارير "أمان"، تقرير رقم

187، فلسطين، 2021، على الرابط: [https://www.aman-palestine.org/cached\\_uploads/download](https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download)

<sup>2</sup> على السلمي، إدارة الموارد البشرية، القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر، 2013، على الرابط: [https://www.noor-](https://www.noor-book.com/)

[book.com/](https://hbrarabic.com/)، والرابط: <https://hbrarabic.com/>

عملية تخصيص الموارد يجب أن تقوم على المسائلة والشفافية ومشاركة كافة الأطراف ويجب أن تعمل الحكومات عن الاعلان بشكل رسمي عن آلياتها في تخصيص الموارد وطرح مبرراتها وسياساتها في ذلك وإشراك الاطراف الأخرى في دراسة تلك القرارات وإعطاء الرأي فيها.

للحديث عن الآليات المؤسسية المتاحة للأحزاب والتي تؤثر في اعادة تخصيص الموارد في الاردن ومصر، ارتأى الباحث أنه لا بد من توضيح المقصود بتخصيص الموارد والفرق بينها وبين مصطلح توزيع الموارد وبالتحديد في الوطن العربي بشكل عام، هنالك فرق كبير بين تخصيص الموارد الاقتصادية (Allocation Of Economic Resources) وتوزيع الموارد الاقتصادية (Distribution Of Economic Resources) "فتخصيص الموارد يعني التعامل مع موارد مالية بغرض التخصيص لإنفاذ برامج دون اعتبار لأبعاد العدالة في عملية تخصيصها، أما توزيع الموارد الاقتصادية يعنى ويهتم بعدالة توزيعها مع إيفاء أغراض التخصيص، لذلك توزيع الموارد الاقتصادية أشمل وأكبر من تخصيص الموارد الاقتصادية"<sup>1</sup>.

وجد الباحث أن أغلب الحكومات العربية تركّز بشكل كبير وتجتهد في عمليات تخصيص الموارد الاقتصادية ولكنها لا تهتم بعدالة توزيعها، فسياسات النظام الحاكم وكذلك رغباته تلعب دورا كبيرا في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية والمائية والزراعية، حيث نجد أن عملية التخصيص تستجيب لرغبات النظام الحاكم وسياساته، وغياب العدالة في التوزيع.

فالدولة التي تسعى الى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، عليها أن تعمل على اتباع سياسة توزيع الموارد الاقتصادية وليس فقط تخصيص الموارد، حتى يتم تحقيق سياسة التخصيص والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية، حيث يرتكز موضوع توزيع الموارد الاقتصادية علي السياسات التخطيطية المتبعة في الدولة، أما موضوع تخصيص الموارد الاقتصادية يرتكز علي السياسات التنفيذية المتبعة في الدولة.

---

<sup>1</sup> طه بامكار، الموارد الاقتصادية بين محسوبية التخصيص وعدالة التوزيع، الاقتصاد والاعمال، على الرابط: <https://www.startimes.com/f.aspx?t=27593196>، اريخ النشر 2011/3/28، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/2/22.

في الدول النامية أصبحت عملية تخصيص الموارد مدخلا لنهب الموارد الاقتصادية وإثراء للنخب الحاكمة وتعزيزا للمحسوبية وتمكيننا لنظام حكم غير راشد، فكل من هو قريب من " السلطان " يتمتع بحصص كبيرة من هذه الموارد، فدائما نجد أن المستفيد الأول من هذا التخصيص للموارد هم اولياء النظام وشركائه وشركائه واستثماراته.

وجدت الدراسة أن النظم الحاكمة التي تطبق نظام تخصيص الموارد الاقتصادية تهتم بمحور الانفاق في الموازنة العامة أكثر من محور الإيرادات، بمعنى أن السياسة الصحيحة والوضع الصحيح هو ان تقوم الحكومات بتطويع الانفاق حسب ما يتوفر من إيرادات، ذلك أن محاولة زيادة الإيرادات من اجل تغطية ومقابلة الانفاق الحكومي يعني اضافة وزيادة اعباء ضريبية على المواطنين، حيث تعتبر عملية الاستجابة لسياسة زيادة الضرائب من اكبر عيوب تطبيق سياسة تخصيص الموارد الاقتصادية في الموازنة العامة للدولة الذي يكون الهدف منه تغطية الاستهلاك الانفاقي للحكومات.

"وتعتمد سياسة التخصيص على ثلاثة متغيرات وهي الدولة ورجال الأعمال والمواطن ويتلخص دور الدولة في اتخاذ قرار التوجه للخصخصة وتهيئة المناخ والبيئة التشريعية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي كما يتمثل دور رجال الأعمال في تحمل مخاطر الاستثمار وعدم التردد أما المواطن فدوره أساسي وجوهري واستراتيجي في فهم واستيعاب سياسة الخصخصة وإيصال فكرة ومفهوم الخصخصة وتسويقها للمواطنين من خلال برامج إعلانية وتقديمها بشكل علمي وحضاري"<sup>1</sup>.

وكما ذكر الباحث سابقاً، النظم الحاكمة التي تطبق نظام تخصيص الموارد الاقتصادية، تهتم بمحور الانفاق في الموازنة العامة أكثر من محور الإيرادات، والوضع الصحيح هو تطويع الانفاق حسب الإيرادات المتاحة وليس العكس، محاولة زيادة الإيرادات لمقابلة الانفاق الحكومي يعني زيادة العبء علي المواطن عبر الرسوم والضرائب، والاستجابة لسياسة زيادة الضرائب والرسوم هو من أكبر

<sup>1</sup> عمار الهاشمي، سياسة التخصيص ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، نشر المقالة بتاريخ 2012/12/30، تم زيارة الرابط بتاريخ

2022/3/10، الرابط: <https://alphabet.argaam.com/article/detail/90567>

عيوب تطبيق سياسة تخصيص الموارد الاقتصادية في الموازنة العامة للدولة لمقابلة الاستهلاك الانفاقي للحكومة.

"ان توزيع الموارد الاقتصادية يتعلق بالعملية التخطيطية في التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع التنمية، فتوزيع الموارد الاقتصادية يحقق إشباع الحاجات العامة ويحقق توجيه الموارد الاقتصادية نحو الإنتاج، ويحقق التخصيص الأمثل والاستخدام التام للموارد الاقتصادية عبر حرية السوق حسب الأولويات، كما يحقق الحفاظ علي الموارد الاقتصادية وعدم الإسراف في استخدامها بصورة تزيد عن حجم الطلب الحقيقي"<sup>1</sup>.

ويرى الباحث أنه يمكن للدول ان تحوّل الموارد الاقتصادية من سياسة الاستهلاك الى سياسة الاستثمار وكذلك يمكن لها أن تنتقل من قطاع الى قطاع آخر، مثل الانتقال من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة، دون التأثير على جودة القطاع الزراعي وأهميته، وكذلك يُمكن للدولة أن تتوجّه الى تخصيص الحاجات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها مثل وضع البنية الأساسية للاقتصاد القومي، مثال ذلك الاستثمار في الموارد البشرية من التعليم والصحة، والعمل على توفير شبكات الطرق والاتصالات، والبنية التحتية من قنوات وجسور، ويكون ذلك من خلال اعتماد سياسة توزيع الموارد الاقتصادية وليس تخصيصها، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والقضاء على محسوبية تخصيص الموارد الاقتصادية.

ويرى الباحث أنه من الواجب على الدولة عندما تضع خطتها المالية، ان تأخذ بعين الاعتبار ضوابط وموازن في عملية تخطيطها لتخصيص الموارد وتوزيعها، بمعنى ان تتدخل في عمليات توزيع الموارد الاقتصادية إذا انحرف جهاز السوق الي إشباع حاجات فئة محددة بإنتاج سلعة معينة، فعلى الدولة في هذه الحالة ان تتدخل لتوجيه جهاز السوق لإنتاج سلع وخدمات عامة ضرورية، ويجب أيضاً للدولة في

---

<sup>1</sup> طه بامكار، مرجع سابق.

حالات انحراف السوق عن المصلحة العامة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية حتى ولو أدى ذلك الي تفويت مصلحة خاصة، وهذا يتطلب أن تقوم الدولة باشراف الاحزاب والقوى الفاعلة في ذلك.

من اجل تحقيق توزيع الموارد الاقتصادية بصورة تضمن إشباع الحاجات العامة والخاصة بحسب أهميتها، يجب على الحكومات أن تعمل على تحديد الفجوة بين الحاجات التي يراد اشباعها والموارد المتاحة، وكذلك تحديد الأولويات لكل حاجة، واتباع سياسات تخطيطية واضحة ودقيقة في تحديد حجم الموارد الاقتصادية المتاحة لضمان تحقيق الهدف المنشود من عملية تخصيص الموارد الاقتصادية و هو إشباع الحاجات العامة بعدالة في المجتمع.

"العلاقة بين توزيع الموارد الاقتصادية وتخصيص الموارد الاقتصادية تعتمد علي سلامة سلم الأولويات التي تضعها الدولة معياراً يحكم سياساتها التخطيطية وسياستها التنفيذية، ولتحقيق فعالية اكبر لسياسات الإنفاق العام علي التنمية الاقتصادية لابد ان تتوفر للجهاز الإداري القائم علي رسم وتنفيذ سياسات الإنفاق العام وسياسات التخطيط الاقتصادي كفاءة عالية في المفاضلة بين الحاجات ومتابعة تنفيذ هذه السياسات"<sup>1</sup>.

رأى الباحث أنه حتى نقوم بالحديث عن ذلك الدور الذي تلعبه الاحزاب في كل ما يتعلق بعمليات تخصيص الموارد في الاردن ومصر، يجب فهم فلسفة السياسة الاقتصادية المتبعة في كلا النظامين، ومعرفة كيفية سعي النظام القائم في الدولتين في عملية تخصيص و توزيع الموارد المحدودة على تلك الاحتياجات والمطالب المتزايدة.

وقد تكون فلسفة السياسة الاقتصادية في كلا النظامين ربما تتعلق بما هو أكبر من مجرد سد العجز وتخصيص الموارد، وهنا نتحدث حينها عن التنمية، وفلسفة التنمية، هنا قد تعني البحث عن المزيد من

---

<sup>1</sup> أحمد عكاشة، نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، م 21، ع1، ص 382، يناير 2013.



الموارد والعمل على تخصيصها، وقد تعني أيضا تنمية مهارات القائمين على استخراج هذه الموارد (تنمية واستثمار العنصر البشري)، أو البحث عن وسائل لجذب الموارد الخارجية (مثل الاستثمار الأجنبية).

قد تكون عملية تخصيص الموارد قائمة على خطة قصيرة الأجل لتحقيق أهداف فورية، وقد تكون عملية متوازنة ومستدامة تبحث عن زيادة الموارد وتنمية مهارات العنصر البشري القائم على استخراجها مع مراعاة الحفاظ على ندرة هذه الموارد وعدم تأثر مورد بالاستخدام الكثيف لآخر (مراعاة عنصر البيئة) مع زيادة فرص الأجيال القادمة في التمتع بعوائد هذه الموارد.

ما يسعى إليه الباحث من خلال هذا الفصل هو توضيح وإظهار دور الأحزاب السياسية في عمليات تخصيص الموارد في الأردن ومصر، حيث أن هذا يتطلب أن يكون للأحزاب دورا في صنع السياسة العامة المرتبطة بتخصيص الموارد.

### 3.1 الآليات المؤسسية المتاحة للأحزاب والتي تؤثر في إعادة تخصيص الموارد في الأردن ومصر

"يمكن أن نعرّف الموارد الخاصة بالدولة على أنها عبارة عن تلك الإمكانيات التي يتم توافرها في كل دولة، وهي التي تتمثل في أحد المحددات الأساسية والتي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة"<sup>1</sup>، وطبعاً هذه الموارد قد تختلف في طبيعتها فقد تكون موارد وإمكانيات طبيعية أو إمكانيات صناعية، وقد تتوفر الموارد في الدولة بشكل طبيعي لو كانت طبيعية، ويمكن أن يقوم القائمين على هذه الدولة بتوفيرها لو كانت صناعية.

ويوجد عدة أمثلة على الموارد الدولية التي تساهم في بناء وتطور أي دولة، ومن أهمها الماء، والأرض، والمعادن الطبيعية، والنفط، والغاز الطبيعي، كذلك تعتبر البحار، والأنهار، والغابات، وغيرها من التضاريس الطبيعية موارد مهمة من موارد الدولة.

<sup>1</sup> أسماء السيد، موارد الدولة، مقالة على الرابط: <https://www.alemny.net/answer/259979> ، تاريخ النشر 2022/9/28، تاريخ زيارة الرابط : 2022/9/30

وتكمن أهمية موارد الدولة في أنها تعتبر من أهم الأمور التي تحدد مستقبل الدولة الاقتصادي والسياسي، لهذا السبب تسعى العديد من الدول إلى حماية مواردها بكل أنواعها، وتسعى كذلك للحفاظ عليها، وذلك لأن هذه الموارد تمتلك استخدامات عديدة ومتنوعة يساعد جميعها على تطور البلاد، حيث كلما كانت البلد تمتلك موارد كثيرة وكافية كلما كان معدل تطورها أسرع من غيرها، وكلما زاد الاعتماد على الموارد البشرية كلما كانت الدولة آمنة ومتطورة أكثر، لأن هذا المورد هو الأقوى على الإطلاق.

### 3.1.1 دور الأحزاب السياسية بعملية تخصيص الموارد في الاردن ومصر والآليات التي تحكم ذلك

مما لا شكّ فيه أنه يوجد قوانين خاصة بالأحزاب السياسية سواء في الاردن أو في مصر، حيث نص قانون الأحزاب السياسية الأردني الأخير رقم (39) لسنة 2015<sup>1</sup>، الذي يتضمن مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بتنظيم الأحزاب السياسية في الأردن والإشراف عليها والذي أفرد أحكاما خاصة بتأسيس الحزب السياسي والإجراءات الخاصة بذلك، والتي تقوم بها لجنة خاصة تسمى " لجنة شؤون الأحزاب السياسية"، وذلك لضمان استقلالية الحزب السياسي عن الحكومة، وتعزيز قدرته على إدارة شؤونه بنفسه. كما تضمن القانون الأردني الجديد أحكاما خاصة تتعلق بتمويل الأحزاب السياسية وحلها، وذلك بهدف الحد من أية سيطرة محتملة من السلطة التنفيذية على الحزب السياسي.

وكذلك قانون الأحزاب السياسية المصري، القانون رقم 40 لسنة 1977 الخاص بنظام الأحزاب السياسية الذي نص في المادة رقم (3) على أنه " تسهم الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ليث نصرأوين، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الاردن: دراسة مقارنة، الاردن، الجامعة الاردنية، المجلة الدولية للقانون، ع3، م2017، تاريخ النشر الكترونيا 2017، تاريخ زيارة الرابط 2022/7/28، <https://bit.ly/3tsg8OZ>

<sup>2</sup> قانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية (صدر برئاسة الجمهورية في 29 جمادى الأولى سنة 1426 هـ / الموافق 6 يولية سنة 2005 م) (<https://marsd.daamdtb.org/2018/02/15/1676>)

الأ أن النَّسْأُولُ الأَبْرَزَّ يَتَمَثَّلُ فِي مَدَى فَاعِلِيَّةِ هذِهِ النَّصُوصِ وَالأَحْكَامِ الخَاصَّةِ بِقَانُونِ الأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ الأُردُنِيِّ وَالمِصرِيِّ فِي تَكْرِيسِ حَقُوقِ الأَحْزَابِ وَفِي المِشَارَكَةِ فِي إِدَارَةِ شُؤُونِ الحُكُومَةِ وَمن ضَمَنِهَا إِدَارَةِ المِوَارِدِ وَتَخْصِيصِهَا وَعَدَالَةِ تَوزِيْعِهَا.

فَهنَاكَ آليَاتٌ وَقَوَاعِدٌ لَّا بَدَّ مِنْ تَوَفُّرِهَا حَتَّى تُضْمَنَ لِلأَحْزَابِ سَهُولَةُ مِشَارَكَتِهَا فِي عَمَلِيَّةِ تَخْصِيصِ وَتَوزِيْعِ المِوَارِدِ، وَهِيَ:

أولاً: آليَّةٌ تَمَكِينٌ وَتَحْوِيلٌ المِوَارِدِ البَشَرِيَّةِ وَالمَالِيَّةِ وَالتَّبِيعِيَّةِ إِلَى مَكْتَسَبَاتٍ تَنعَكِسُ إِجَاباً عَلَى مَسْتَوَى مَعِيْشَةِ الأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ

هناك امكانية لاستخراج المصادر الطبيعية المتواجدة في باطن الأرض، وبعائد الباحت فان استغلال الثروات الطبيعية في اي بلد يعبر عن ممارسة السيادة الوطنية المدعوم باستقلال القرار السياسي والذي يتأثر بالدور المرسوم من المجتمع الدولي لهذا البلد، ولكن هناك تعقيدات في الآليات التي لا تتيح للأحزاب ان تشارك في موضوع استخراج هذه الموارد والثروات وإعادة استغلالها، ولهذا قد تحول هذه التعقيدات بين الأردن ومصر وبين وثرواتها.

"وهناك عاملان هاما جدا وهما الاستثمار والتمويل، فمثلاً غالبا ما تكون قيمة الاستثمار في المشاريع التعدينية مرتفعة جدا وتصل لمئات الملايين وهذا ما يجعل تمويلها صعب وخاصة أن الجهات الممولة تفرض شروط صعبة للتمويل بالإضافة الى الضمانات وهذا يحتاج إلى شركات مؤهلة ذات رأسمال كاف، وأن مشاريع استغلال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية يحتاج لرأس مال في بداية المشروع، إضافة الى ان اتخاذ القرار فيما يخص مباشرة التطوير لأي مشروع تعديني ليس بالأمر السهل كوننا

نتعامل مع خامات مدفونة في باطن الارض يجب أن يسبقه دراسات جيولوجية وتعدينية وتكنولوجية دقيقة وهو ما لا يتوفر في الاردن ومصر حالياً".<sup>1</sup>

ثانياً: آلية إطلاق ديناميكيا محلية لتحويل ما هو متاح من موارد إلى (ثروات) وإيجاد منظومة تمتلك خصائص مُنتجة للثروة

إشكالية النشاط السياسي والعمل الحزبي في الاردن ومصر، تتبدى من واقع مأزوم، لمملكة لديها برلمان منتخب من الشعب وفقاً لقانون يقدم الفرز المناطقي على السياسي البرامجي، ومن جمهورية عربية وهي مصر، لديها نظام يحكم بيد من حديد، وينشر سيطرته على ارض مصر وسمائها بما فيها من ثروات وموارد.

"على الرغم من أن لدى هاذان النظامان أحزاب مرخصة تمارس عملها بشكل علني، وتحظى بوجود عدد وافر من مؤسسات المجتمع المدني، لكن بالمقابل يتم تعيين رئيس الوزراء ورئيس المجلس القضائي ورئيس المحكمة الدستورية وقيادات جميع المؤسسات الأمنية من رأس النظام دون وجود أي تنسيب من مجلس الوزراء، كما ينص الدستور، وبغياب كامل لدور مجلس النواب".<sup>2</sup>

حالة ملتبسة بين الملكية الدستورية والحكم الشمولي، عاجزة عن بلورة حياة حزبية صحية متنامية، مما أحدث نوعاً من الارتباك أمام الأحزاب السياسية، جعلها غير قادرة على إدارة معاركها وتحديد دورها، بشكل فاعل وذو أثر محسوس، ولم يعد لهذه الاحزاب قدرة على المشاركة في تحويل ما هو متاح من موارد الى ثروات.

<sup>1</sup> مريم القاسم، الموارد الطبيعية في الاردن بين سوء الادارة وعدم الاستغلال الصحيح، الاردن، عمان، صحيفة الانباط، على الرابط : <https://nabd.com/s/92969826-1ef392> تم النشر بتاريخ 2021/9/7، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/7/8.

<sup>2</sup> موسى العزب، "تقييم تجربة العمل الحزبي الأردني بعد مرور 30 عاماً على ترخيصه الأحزاب في الأردن.. واقع وتحديات"، مجلة الهدف الرقمية، ع 16، نشرت المقالة بتاريخ 5 اغسطس 2020، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/6: <https://hadfnews.ps/post/70998>

يوجد الكثير من الخامات التي لم يتم مباشرة الاستثمار بها او تستغل بشكل محدود جدا، مثل الحجر الجيري النقي والنحاس والذهب، اما فيما يخص القيود البيئية، فان هناك مبالغة في الموضوع على الصعيد المحلي، حيث يجب الموازنة بين أهمية المنطقة من ناحية طبيعية وبيئة وبين المردود الاقتصادي جراء استغلال خام طبيعي معين، وخاصة أن التوجه حاليا نحو اعادة تأهيل مناطق التعدين وإعادة الوضع أقرب لما كان عليه قبل مباشرة التعدين وخاصة في المناطق التي فيها تنوع حيوي.

ومن وجهة نظر أخرى بينت ان الثروة المدفونه في الأرض من حق الوطن بداية وقرار استغلالها او البحث و الكشف والدراسات من سيادة الدولة، فهناك الكثير من الثروات الطبيعية وإضافة الى أن الأردن ومصر لا يعانيان من شح في الموارد الطبيعية كما يشاع، بقدر ما يعانيان من سوء ادارة لهذا الملف.

يرى الباحث أنه مع فكرة استغلال الثروات الطبيعية المدفونه بباطن الأرض وضمن حدودها الجغرافية ولكن ضمن شروط أهمها القيام بدراسة حقيقية وواقعية وإعداد دراسة جدوى اقتصادية من جهات ذو سمعة دولية متخصصة بمساهمة وطنية من ذوي الاختصاص وأن تكون ضمن آليات تتيح للأحزاب المشاركة في ذلك.

### ثالثاً: آلية ايجاد محفزات نمو وتطوير الانتاج

ومن خلال آلية ايجاد محفزات نمو وتطوير الانتاج، يكون العمل على منع الاحتكار، وضمان توفر العناصر الأربعة بمواصفات لائقة ويمكن الاعتماد عليها: الاتصالات والنقل والطاقة والمياه، حيث أن كل المجتمعات التي حققت قفزات كبرى في تحويل مواردها البشرية والطبيعية إلى (ثروة)، كان العنصر الذي أطلق شرارة التحول هو توفير العناصر الأربعة بشكل مناسب لبدء العمليات الإنتاجية، ومن ثم تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل عادل.

"إذ أن اثر المحتكرين، أسوأ بكثير من أثر رفع الضرائب، حيث يتقاضون عائدات لا يمكن تفسيرها في سياق متطلبات ديمومة الانتاج، وهي ليست ضرائب، فلا يقدم لقاء دفعها أي منفعة للمنتجين. كما أن عدم انتظام تزويد النقل والاتصالات والمياه والطاقة، هو شبيه بأثر الحروب، والكوارث الطبيعية على المنتجين. الحروب والكوارث لا تدمر الموارد، بل تعيق وتمنع استثمارها. فلا يمكن لدولة تتباهى باستقرارها أن يعاني اقتصادها من أعراض شبيهة بأعراض آثار الحروب والكوارث"<sup>1</sup>.

وكل المطلوب، هو تحرير قطاعات المياه والطاقة والنقل من الاحتكارات، كما حصل في الاتصالات، فلا تكفي خصخصة هذه القطاعات، ولا بد من تحريرها بالكامل، والحوار يجب أن يتركز حول الخطوات الضرورية لتحرير هذه القطاعات.

بعد أن تتحرر هذه القطاعات، سوف يتحرر الأردن ومصر من الحوارات العبيثة التي تريد تخصيص المياه والطاقة بشكل تعسفي ودون سند موضوعي، وسوف يتم تخصيص هذه الموارد ليس سندا لآراء بعض صناعات السياسة، بل سندا لديناميكيات السوق التي تقدم الأساس الموضوعي لخيارات تخصيص الموارد.

يرى الباحث أن الدولة (ببنيتها المؤسسية) ليس مطلوباً منها أن تقوم هي بتزويد (محفزات نمو وتطوير الانتاج) هي معنية بمهمتين مركزيتين: منع الاحتكار، وضمان توفر العناصر الأربعة بمواصفات لا تقه ويمكن الاعتماد عليها، ومن اجل اتمام هاتين المهمتين كان لا بد على الدولة أن تضع آليات تتيح للأحزاب ان تشاركها في أن تكون قادرة على تحويل الموارد الى ثروات ومن ثم تخصيص الموارد وتوزيعها، وبعد ذلك سوف يخضع تزويد هذه العناصر لفرص الربح والخسارة، فالدولة لا تستطيع التكيف مع ديناميكيات السوق، وليس مطلوباً منها ذلك، المطلوب هو تحرير هذه الديناميكا وتمكينها من العمل، فتحرير قطاعات التحفيز الأربعة من الاحتكار و التخصيص الاعتباطي، ضرورات لتحويل

<sup>1</sup> جمال الطاهات، تجاوز الفقر والموارد، صحيفة الدستور، الثلاثاء 22 تشرين الاول / اكتوبر 2019، على الرابط: <https://bit.ly/3G9vbER>

الموارد إلى ثروة، عندها ستختفي ظاهرة تجاوز الفقر والموارد، ولن نعود نرى دولة فيها نهر النيل وتعاني من العطش، ولن نعود نرى مناطق صناعية غنية بالشمس والرياح في الأردن ومصر تعاني من عدم انتظام تزويد الطاقة الكهربائية، وارتفاع كلفتها، وعندما يكون هناك توزيع عادل لموارد لن تكون هناك اعداد مهولة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وعندها ستعود هذه البلدات إلى ما كانت عليه من غنى وثراء.

## 3.2 البنية السياسية والترتيبات المؤسسية التي توضح طبيعة وجود الأحزاب في صنع السياسات العامة في الأردن ومصر

### 3.2.1 البنية السياسية والترتيبات المؤسسية في مصر

بُنيت الدولة التي أعقبت فترة الملكية، التي سُمّيت بعد ذلك بجمهورية مصر العربية، على وعود لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فبدت العلاقة وكأنها شراكة بين الشعب والنظام أو تطبيق لنظريات (العقد الاجتماعي)، فعُقد توافق اجتماعي شعبي ذو مكونين رئيسيين: من جانب، وعد النظام في مصر بالتوزيع العادل للثروة على نحو يزيد من نصيب الفئات السكانية الفقيرة ومحدودة الدخل والسماح لها عبر وسائل التعليم والتوظيف بالترقي الاجتماعي، ومن جانب آخر تلتزم هذه الغالبية الشعبية بتأييد الحكم بشكل مطلق، والامتناع عن المطالبة بالحريات العامة كحرية التعبير عن الرأي والحق في الرقابة على الحكام عبر أدوات الدولة القانونية المتمثلة في المجالس النيابية والقضاء، أو المشاركة في الحياة السياسية، وبذلك انغلق المجال السياسي في مصر.<sup>1</sup>

ولكن سرعان ما تحولت تلك الجمهورية الحديثة وانقلبت على وعودها، متحولة إلى الصورة البدائية من الحكم الفرعوني باختلاف طفيف يتمثل في أن خطاب الدولة الموجّه للشعب يناقض تماما سياساته، حتى

<sup>1</sup> فيصل عادل، أصول الطغيان.. كيف أثرت الجغرافيا والتاريخ والزراعة على تعايش المصريين والاستبداد؟، الجزيرة نت، مقالة على الرابط: <https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2020/2/24>، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/19.

أطلق عليها (جمال حمدان)\*<sup>1</sup> لقب (الفرعونية الحديثة)، لكنها كانت أشد خطرا على الأمة المصرية من سابقتها، حيث كانت النقطة الفاصلة التي هزت مكانة مصر وحجمها وقدراتها متسلحة بجهل الشعب لبلاده نتاج قرون من الاستبداد والتجهيل، حتى وصلت مصر إلى ذلك التحدي الذي خسرتة، وعنق الزجاجة الذي لم تخرج منه مصر منذ عام 1967، عام صدور كتاب (شخصية مصر)، ولِيُحدِّد حمدان مشكلة مصر قائلا: "الخطر الحقيقي على مصر ينبع من داخلها، هي مصر نفسها، أكثر من الآخرين والغرباء، هو بطش وعجز الحاكم من جانب ورد فعل الشعب أو سلبيته من الجانب الآخر، هي قضية الديكتاتورية ضد الديمقراطية، ذلك هو التحدي الأزلي الذي كان الشعب المصري يواجهه دائما ليثبت نفسه ووجوده وسيادته"<sup>2</sup>.

في الدولة المصرية أصبح الفرعون شرعيا أو نظريا هو المالك الأوحد للأرض، وصار الوطن كله قطاعا عاما ملكا للدولة، وبات الفرعون ملك الأرض ومن عليها والكل يخضع له خضوعا مطلقا، لذلك كان تأليه فرعون ظاهرة قديمة ومحورية، فالمصريون "عبدة النيل"، ثم أصبح عبدة النيل "عبدة للدولة"، ثم عبدة لفرعون بالتبعية، ومن هنا بدأ الطغيان الفرعوني للمصريين.

ان الانتقال من حالة التنظيم السياسي الواحد إلى حالة التعددية الحزبية المقيدة في مصر لا يجسّد بالمجمل ما يُعرف بالدستور الديمقراطي، فرغم مرور أكثر من أربع عقود على هذا الانتقال إلا أنه لم يؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي؛ وذلك أن عملية الانتقال أفضت إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانا ويضيق أحيانا أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة، ذلك أن هذا الانتقال لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية، ولا حتى إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي

<sup>1</sup> جمال حمدان، أحد اعلام الجغرافيا المصريين، ولد في قرية ناي في مصر، ( 4 فبراير 1928 - 17 أبريل 1993م)، ترك جمال حمدان 39 كتاب و79 بحث ومقالة، أشهرها كتاب (شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان).

<sup>2</sup> فيصل عادل، أصول الطغيان.. كيف أثرت الجغرافيا والتاريخ والزراعة على تعايش المصريين والاستبداد؟، مرجع سابق.



للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي.<sup>1</sup>

ويرى الباحث أن عملية تعثر التحول الديمقراطي - نتيجة تضيق الخناق على الاحزاب في اداء دورها في صنع السياسات العامة- مع مرور الوقت أدت الى ظهور ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري، وبسبب هذه الازمة البنائية، بدأت تظهر العديد من الأزمات في سواءً الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها من الأزمات، وسبب ذلك تلك المكانة المركزية التي دائما ما يمثلها النظام السياسي في أية دولة، ذلك بسبب أن الاساس في تحديد الأولويات، وفي معالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع في النظام السياسي مبنية على السياسات العامة التي ينتهجها النظام، ناهيك كون السياسات العامة التي ينتهجها النظام هي الفيصل في تعبئة الموارد والطاقات، وحفظ الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية.

وتتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي:

1. التفرّد والاستبداد بالسلطة وغياب مبدأ التداول السلمي، وعدم وجود مبدأ التوازن بين السلطات؛ وجمود النخبة الحاكمة وتكلسها، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وسيطرته على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون.
2. وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي؛ فالحزب الحاكم هو من يحتكر الأغلبية البرلمانية، كما أن أحزاب المعارضة تعاني من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعّال فيما بينها، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر.

<sup>1</sup> حسن نافعة، " خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة " الجزيرة.نت، 17 / 5 / 2005. على الرابط: <https://www.aljazeera.net/2005/05/17>

وبإيجاز يمكن القول: "إن الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري إنما تعكس عدة فجوات كبرى تؤثر بالسلب على التطور السياسي في البلاد. فهناك فجوة بين الأطر الدستورية/القانونية والممارسات العملية، وفجوة ثانية بين التحولات المتسارعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحالة الجمود أو شبه الجمود السائدة على المستوى السياسي والمؤسسي، وفجوة ثالثة بين الخطاب السياسي الرسمي والممارسات الحكومية، وفجوة رابعة بين الدولة والمجتمع، وفجوة خامسة بين النظام الحاكم وقوى المعارضة، ناهيك عن الفجوات الموجودة فيما بين قوى وأحزاب المعارضة"<sup>1</sup>.

مما سبق، يرى الباحث أن هناك أزمة حقيقية في البنية السياسية والترتيبات المؤسسية التي توضح طبيعة وجود الأحزاب في صنع السياسات العامة في مصر، التي بدورها أثرت على دور الأحزاب في صنع السياسات العامة في النظام المصري، حيث أن الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي، والتي هي محصلة لعوامل عديدة في مقدمتها الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، باتت تثير العديد من التساؤلات والهواجس والإشكاليات حول دور الأحزاب في صنع السياسة العامة، وثمة اتفاق بين كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي -وليس المغشوش- هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة. وأن هذا الإصلاح يستند في جانب مهم منه إلى إعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية عن طريق "إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بما يحقق التوازن بين السلطات. ويتطلب ذلك التوجه نحو نظام برلماني أكثر ملاءمة لعلاج الخلل القائم في جميع دساتيرنا الجمهورية، وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة، ونقطة البدء هي إعادة التوازن بين شريكي السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسنين ابراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، 7 اغسطس 2011، تيمم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/31، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html>

<sup>2</sup> حسنين ابراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مرجع سابق

ولكن التحدي الأكبر هنا هو أن الأحزاب و القوى و التيارات الراغبة في الإصلاح الدستوري والسياسي غير قادرة على فرضه على النخبة الحاكمة لضعفها وهشاشتها وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، وأن القوى والمؤسسات القادرة على إحداث التغيير وفي مقدمتها مؤسسة رئاسة الجمهورية غير راغبة في ذلك لارتباط مصالحها باستمرار الأوضاع الراهنة.

### 3.2.2 البنية السياسية والترتيبات المؤسسية في الاردن

اصبحت قواعد اللعبة السياسية والبنية السياسية في الأردن غير جاذبة لقوى وأحزاب رئيسية، فكثير من هذه الأحزاب لم تعد تقبل بالمشاركة في لعبة لم تكن طرفاً في تشكيل قواعدها.

لكل دولة هناك بيئات ثلاث تحدد بنيتها السياسية وترتيباتها المؤسسية و نمط سلوكها وتتفاعل معها:

- البيئة الأولى وهي البيئة الداخلية وتعتمد على (حالة الاستقرار الداخلي) حيث تتمثل بشكل مركزي في النظام السياسي من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى، وبدورها تعتمد حالة الاستقرار الداخلي على درجة التناغم بين أولويات النظام السياسي مع تلك الأولويات في المجتمع.
- أما البيئة الثانية فهي البيئة الإقليمية، ويقصد بهذه البيئة كل ما يتعلق بالجوار المحاذي، والجوار القريب حيث الإقليم الذي تفاعلت معه الدولة تاريخياً، وتتمثل الأولويات في هذا المستوى في توظيف شبكة التفاعلات مع البيئة المحاذية والمجاورة لضمان تحقيق أولويات النظام السياسي والمجتمع في البيئة الأولى.
- أما البيئة الثالثة فهي متمثلة في البيئة الدولية، والتي تتمثل في الدول الأخرى والقانون الدولي، والمنظمات الدولية، وتصبح الأولوية هنا متقاطعة مع أولويات المستوى الثاني لخدمة أولويات البيئة الأولى.

والمقصود بذلك، ومن خلال تحليل البنية السياسية للأردن، يعني أن أولويات المستوى الأول (النظام السياسي والمجتمع) هي العامل الحاسم في تحليل سلوك الدولة؛ فالنظام السياسي له في كل الدول

أولويتان: الأولى: صياغة رؤية استراتيجية، والثانية تتمثل في السعي نحو البقاء، بينما تتمحور أولويات المجتمع في التنمية بكافة دالاتها.

وعند تحليل ملابسات البنية السياسية و السلوك السياسي الأردني تبدو أولوية البقاء للنظام تعلق على كل الأولويات الأخرى الخاصة بالمجتمع أو بالدولة، مثلما نلاحظه في الآتي:

- تمثل المؤسسات الخشنة للدولة - الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة -بؤرة قوة البقاء للنظام، بمعنى ضرورة ضمان ولاء هذه المؤسسات من خلال توزيع غير متوازن للثروات والمنافع عند مقارنة ما تحصل عليه المؤسسات الخشنة بما يحصل عليه المجتمع، وتكفي الإشارة في هذا الجانب إلى أنه "في الوقت الذي أنهى الأردن حالة الحرب مع إسرائيل، وتخلّى عن الضفة الغربية بقرار فك الاشتباك، فإن نسبة الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الناتج المحلي تضع الأردن ضمن الدول الخمس الأعلى في العالم، ففي الوقت الذي يبلغ معدل الإنفاق الدفاعي على المستوى العالمي حوالي 2,2% من إجمالي الناتج المحلي فإنه يصل إلى 6,2% في الأردن، وقد ارتفعت قيمة النفقات الدفاعية من 210 ملايين عام 1995 إلى أكثر من مليار عام 2009 (أي خمسة أضعاف)، بينما ارتفع إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة من 6 مليار دولار إلى 25 مليار (أي بنسبة أقل من نسبة الزيادة في النفقات الدفاعية)، وتشكل النفقات الدفاعية ما يساوي حوالي 19,95% من إجمالي الإنفاق الحكومي"<sup>1</sup>.

"وإذا قارنا بين نصيب المؤسسات الخشنة وبين تنامي المديونية، نكتشف أولوية البقاء للنظام على أولويات المجتمع، فثمة تقارير عن ارتفاع المديونية إلى أكثر من 22 مليار دولار، وهو ما يعني أن نسبة الدين بدأت تتجاوز 70% من إجمالي الناتج"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمود أبو رمان، " الصراع على قواعد اللعبة الجديدة، الدولة وجماعة الاخوان في الاردن، الاردن، مؤسسة فريديش ايريت، دراسة تحليلية، عمان، 2020، ص 7.

<sup>2</sup> الأردن: الصراع على قواعد اللعبة السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 5 نوفمبر / تشرين اثناني 2012، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/20 : <https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/policy-briefs/documents/2012114112434814621jordan.pdf>

تكشف الأرقام السابقة عن معضلة تتمثل في أن أولوية بقاء النظام علت على أولوية تنمية للمجتمع، وهو ما بدأ ينعكس على التماسك المألوف والتقليدي بين النظام وبين الاحزاب والمجتمع نظرًا للتباين في الأولويات.

- الحراك الوظيفي في المناصب العليا: يعد الأردن من بين أكثر دول العالم في قصر عمر حكوماتها؛ إذ يبلغ المعدل أقل من عشرة شهور للحكومة، فإذا أضفنا لذلك التغير في المناصب العليا في الديوان الملكي وفي المحافظين ورؤساء الجامعات وغيرها، تظهر لنا صورة نخبة سياسية أنهكتها لعبة الكراسي الموسيقية، وأصبح الولاء يعطو على الكفاءة والنزاهة، فالأول يساهم في بقاء النظام بينما الثاني قد يدفع نحو إصلاحه إصلاحًا جديدًا.

وترتبط بهذه المسألة قضية النظم الانتخابية التي كثيرًا ما تمحور النقاش السياسي حولها؛ ففي حين يرفع النظام السياسي شعار الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتطوير المجتمع المدني، فإنه يضع نظامًا انتخابية تضمن تغليب الولاءات الفرعية (الشركس والشيشان، المسيحيين، البدو، المرأة)، وتقسيم الدوائر لتكون الجغرافيا لا الديموغرافيا هي المعيار في توزيع المقاعد على الدوائر، وكل ذلك بهدف مركزي هو ضمان وصول القوى التي يراها النظام الأقرب لتدعيم البقاء من غيرها؛ لذا فإنه يتقادى النظم الانتخابية التي تقود لإضعاف الولاءات الفرعية، مما يفتح المجال لاحتقان جديد.

يبدو أن "كعب أخيل" ونقطة الضعف في الخريطة البنائية السياسية الأردنية تتمثل بشكل مركزي في النظام السياسي التي تقوم على حالة عدم الاستقرار الداخلي وحالة من عدم التناغم بين أولويات النظام السياسي مع أولويات المجتمع التي تتبناها الاحزاب السياسية، وهذا أدى الى الاختناق الاقتصادي الذي تنعكس آثاره على الخريطة السياسية الداخلية، علاوة على الفساد المزمن طبقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، ولذلك كانت أغلب شعارات الاحزاب ذات مضمون اجتماعي " الفساد والبطالة".

## الفصل الرابع

### المؤشر الثالث: تأثير المعلومات التي تمتلكها الأحزاب على صنع وتنفيذ وتقييم

#### السياسات العامة

##### 4.1 تأثير المعلومات على دور الأحزاب في صنع السياسات العامة

تقوم الأحزاب بوظائف أساسية في المجتمع، أبرزها المشاركة في صنع السياسات العامة و تجميع المصالح العامة والتعبير عنها، وذلك يتطلب حصول الأحزاب على المعلومات الكافية فيما يرتبط بالسياسات العامة، ويمكن رصد تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة من داخل أو خارج إطار البناء السلطوي، "بهدف بلورة القضايا العامة التي يتم مناقشتها عند وضع السياسة العامة وإثارة الرأي العام حولها، لذا يمكن رصد تأثير المعلومات التي تمتلكها الأحزاب على صنع السياسات العامة عبر دائرتين أساسيتين"<sup>1</sup>:

##### 4.1.1 دائرة التأثير خارج السلطة

يقصد بها مجموعة الوظائف السياسية التي تقوم بها الأحزاب خارج الحكم مثل:

- إثارة الرأي العام حول القضايا العامة، فيقوم الحزب السياسي من خلال أيديولوجيته ومواقفه تجاه السياسات على توجيه الرأي العام لمناصريه، حيث يتبع أنصار الحزب توجهه نحو سياسة معينة أو ضدها في كثير من الأحيان، وهذا يتطلب ان يمتلك الحزب المعلومات الكافية عن القضية المزمع اثارها حتى يتمكن من تشكيل السياسة العامة اتجاه هذه القضية وقرارها، "فعلى سبيل المثال قام حزب الخضر في ألمانيا بإثارة الرأي العام حول ضرورة عدم تلويث البيئة في فترة الثمانينيات والتسعينيات، واستمر في تعزيز قضيته حتى وصل إلى المشاركة في حكم عدة ولايات

<sup>1</sup> أحمد ناصوري وآخرون، دور الأحزاب في صنع السياسة العامة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، ع2، لبنان، 2015، ص377-378.

المانية، ووصل إلى الائتلاف الحاكم في 2022، ويضم في عضويته أعضاء من مختلف الخلفيات الإثنية والقومية<sup>1</sup>.

● امتلاك المعلومات ووضوح السياسات العامة يساعد الأحزاب على العمل على تعبئة الجماهير، حيث تعمل الأحزاب السياسية على تعزيز القيم السياسية للأفراد، باعتبارها قيماً عقلانية، "وتساهم على تعزيز المشاركة السياسية من خلال إضفاء الطابع الاجتماعي على أدوار الأفراد وتعريفهم بكيفية تنظيم الحكومة، وكيف تؤثر الخدمات الحكومية على حياتهم، وكيفية التأثير على إدارة المناصب الرسمية، فيقوم بمهمة التنقيف والتوعية " <sup>2</sup>، ففي جنوب إفريقيا على سبيل المثال قامت الأحزاب الممثلة للأغلبية السوداء بتعبئة الإثنيات التي تدافع عنها مطالبة حكومة الأقلية بالانفتاح الليبرالي، وإضفاء مزيد من الحقوق والحريات على السود، والمساواة بينهم وبين البيض، مستغلة زيادة نسبة المتعلمين بين الأجيال الشابة من السود، والتطور المستمر في تلك الفترة في قدرات السود والضغط الدولي، مما دفع الحزب الوطني في النهاية للرضوخ والتفاوض معهم، مما ساهم بشكل كبير في التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، ومثال آخر لدور الأحزاب في التعريف بتنظيم الحكومة بل والتجنيد السياسي في المناصب الحكومية، ما حدث في مصر على سبيل المثال من تعزيز الأحزاب السياسية لدور أعضائها الشباب مستهدفة التدريب على القيادة والمشاركة في الفعاليات التي ترعاها الدولة على المستوى الرسمي مثل منتدى شباب العالم<sup>3</sup>.

● ان امتلاك المعلومات ووضوح السياسات العامة لدى الأحزاب تساعد على بلورة المسائل الرئيسية التي تناقش في النظام السياسي، وتساعد على تحويل طلبات معينة إلى سياسات، فعملية تنفيذ السياسة العامة هي عملية تحويلها من حالتها الإعلانية (كقرار مثلاً) إلى حالة فعلية (كعمل تنفيذي)، أي ترجمة ذلك القرار بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج

<sup>1</sup> أحمد ناصوري وآخرون، دور الأحزاب في صنع السياسة العامة، مرجع سابق. ص 379

<sup>2</sup> عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص (99-100).

<sup>3</sup> أحمد خميس أحمد وآخرون، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: [https://democraticac.de/?p=82070#\\_ftn11](https://democraticac.de/?p=82070#_ftn11) تم النشر بتاريخ 2022/5/24، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/6/8

عمل محددة عن طريق مراحل صنع السياسة العامة، وعلى ذلك فإن للأحزاب السياسية دور جوهري في هذه العملية، وذلك تبعاً لعدد الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، سواءً أكان متعدد الأحزاب (فيتبنى الحزب طيفاً ضيقاً من المصالح)، أم نظام حزبيين (فيتبنى الحزب سياسات ذات دعم شعبي عريض)، أم نظام حزب واحد (يكون الحزب جهازاً حكومياً يتبنى أطروحاتها وفلسفتها)، "فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تدور بشكل مستمر نقاشات حادة بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي حول قضايا مجتمعية مثل قانون الإجهاض وزواج المثليين، حيث يتبنى كل حزب موقفه بناءً على خلفيته الأيديولوجية المحافظة بالنسبة للحزب الجمهوري، والليبرالية بالنسبة للحزب الديمقراطي، وهو ما انعكس على تبني بعض الولايات التي يغلب عليها الديمقراطيون لهذه السياسات، فيما لم تقنن ولايات أخرى هذه القوانين"<sup>1</sup>.

- توفر المعلومات للأحزاب، يساعدها على التأثير على سير عملية صنع السياسة العامة من خلال العملية الانتخابية، فهي تقوم بتقديم المرشحين الذين يتبنون الأيديولوجية أو البرامج الحزبية، وتقوم الأحزاب من خلال قنواتها المختلفة (الجرائد - القنوات - الانترنت، وغيرها) بما تمتلكه من معلومات على توجيه الناخبين إلى صف هؤلاء المرشحين، وهذا من شأنه التأثير على صنع السياسات لاحقاً أثناء مناقشتها وإقرارها، أو إقصائها في البرلمان، كما أن الأحزاب السياسية تقوم بتوفير المعلومات التي تمتلكها لأعضاء المجالس النيابية، مما يساهم في نقل تصوراتهم عن الواقع الفعلي، وبالتالي التقدم خطوة أخرى في سلم وضع أهدافها على الأجندة، وتنفيذها، وبالتالي فإن الأحزاب من خلال هذه المعلومات التي توفرها تسعى إلى الحفاظ على متانة علاقاتها مع النواب من جهة، وبين أفراد الشعب من جهة أخرى، لأنه سبيل بقاء وتعزيز الحزب السياسي، "فعلى سبيل المثال نجاح مرشحي الأحزاب اليمينية الشعبوية في بعض الدول الأوروبية مثل حزب البديل من أجل ألمانيا أو ازدياد شعبيتها مثل حزب التجمع الوطني في فرنسا يعكس نجاح هذا الحزب في

<sup>1</sup> أحمد الحسين، مدخل لتحليل السياسات العامة، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، ص239-240



استغلال آليته الدعائية في نشر وجهة نظره حول سياسة الهجرة والإسلاموفوبيا والدين والدولة بين دوائر المواطنين، سينعكس بالضرورة على تبني سياسات معينة سواءً على مستوى برلمانات الولايات أو البرلمان الفيدرالي، أو على الأقل سيثير حدة النقاشات حولها"<sup>1</sup>.

#### 4.1.2 دائرة التأثير داخل السلطة

يقصد بدائرة التأثير داخل السلطة " تلك الأدوار التي تمارسها الأحزاب السياسية لتكوين السلطة أو تحديد بنيتها، وذلك من خلال اختيار الأشخاص الحاكمين في الترشيح والانتخابات، أو للفصل والجمع بين الوظائف حيث إن عدد وقوة الأحزاب تؤثر في عملية رسم السياسة العامة إلا أن تأثيرها يبقى مرهون بالأنظمة السياسية القائمة"<sup>2</sup>، ومدى تعاون هذه الأنظمة مع الأحزاب في إشراكها بالمعلومات الكافية حول السياسات العامة.

امتلاك الحزب للمعلومات، هذا يعني أن يكون الحزب السياسي هو المحور الرئيسي في صنع السياسات العامة وذلك حين يتولى مقاليد السلطة، خاصة في توليه للسلطة في البرلمان، ذلك أن العضوية البرلمانية تشترط على العضو في الحزب أن يقوم بالتصويت وفقاً للأيدولوجية الحزبية، ومثال على ذلك عند فوز حزب المحافظين في 2019 في بريطانيا بالأغلبية البرلمانية قام بطرح ( البريكست ) على أجندة البرلمان للتصويت عليها.

وتقوم الأحزاب عند امتلاكها للمعلومات بالمبادرة إلى وضع السياسات التشاركية من خلال الحث على وضع السياسات التي تتماشى وتطلعات الناخبين، وبالتالي توليد النقاش حول السياسات، وتوفير مادة دسمة للإعلام لتغطية القضايا المهمة، وبالتالي يكون منشطاً للحياة السياسية، " فعلى سبيل المثال برنامج الرعاية الصحية (أوباما كير) في الولايات المتحدة الأمريكية كان بمبادرة من الرئيس الأمريكي باراك

<sup>1</sup> سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 127-128

<sup>2</sup> أحمد خميس أحمد وآخرون، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، مرجع سابق.

أوباما، وحزبه الديمقراطي، والذي استدعى العديد من النقاشات مع الوكالات المعنية لجذب الأنصار لتأييده".<sup>1</sup>

امتلاك الحزب للمعلومات تجعله يتحمل مسؤولياته ويتحمل نتائج قراراته التي يتخذها، بمعنى أنه حين يمتلك الحزب السياسي المعلومات الكافية وحين تتضح له السياسات العامة ذلك يساعده على وضع برامجه، وتحديد مسئولية السياسة العامة من خلال برامجه، ومواقفه تجاه السياسات والمشكلات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي لا يستطيع الحزب إلقاء تبعة ما قام به في السياسة العامة على غيره من الفاعلين، دائماً ما تعكس اتجاهات الرأي العام النظام الحزبي في الدولة، ولذا فإن الدعاية الحزبية ضرورية لتعريف الرأي العام بموقف الحزب وأهدافه، ففي مثال حزب المحافظين والبريكست، "لا يستطيع حزب المحافظين إلقاء نتيجة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي على غيره من الأحزاب أو الفاعلين السياسيين، فأدت الضغوطات المتزايدة وعدم مقدرة رئيسة الوزراء تيريزا ماي على مواجهتها بالشكل المطلوب إلى الاستقالة في 2019 ليخلفها بوريس جونسون".<sup>2</sup>

#### 4.2 تأثير المعلومات على دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة

إن حصول الأحزاب على المعلومات حول ما يتعلق بالسياسات العامة يساعدها في عملية تنفيذ هذه السياسات، حيث أن امتلاك المعلومات حول السياسات العامة تضمن من الحكومة خلال فترة ولايتها بتنفيذ سياستها العامة المعلنة في البرنامج الانتخابي الذي انتخبت بناءً عليه، ذلك أنها أصبحت موكلة من الشعب بتنفيذ البرنامج، وأيضاً امتلاك الأحزاب للمعلومات يضمن الحفاظ على الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات وحمايتها بكل الطرق والوسائل الممكنة التي هي في حوزتها لكسب التأييد الجماهيري، مثال ذلك " ركزت الحملة الانتخابية لدونالد ترامب (أعد أمريكا عظيمة مجدداً) بهدف جذب الناخبين، وبالفعل فاز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكية، ولكن تنفيذ برنامجه الانتخابي الذي

<sup>1</sup> أحمد خميس أحمد وآخرون، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، مرجع سابق

<sup>2</sup> تيريزا ماي، رئيسة وزراء بريطانيا، تقرر الاستقالة من منصبها، وكالة BBC الاخبارية على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-48395381>

يتمحور حول هذا الشعار واجه العديد من المشكلات التي حالت دون نجاحه بالشكل المطلوب، ففشل ادارته في احتواء وباء كورونا أو تقليل المهاجرين غير الشرعيين على النحو المطلوب على سبيل المثال، مما أدى إلى فشلة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التالية ليخلفه جو بايدن " <sup>1</sup>.

كما نجد وزراء ينتمون لأحزاب معينة، ومن خلال مواقعهم يسعون لتطبيق برامجهم الحزبية عن طريق امتلاكهم للمعلومات مما يساعدهم على تفسيرهم للقوانين، او لجوء عدد من الاحزاب إلى تشكيل حكومات ائتلافية عند غياب المعلومات وعدم وضوح السياسات العامة، وبذلك تلجأ إلى تحالفات ومساومات من أجل تبادل المعلومات وتنفيذ قراراتها.

كما تعمل الأحزاب السياسية بامتلاكها للمعلومات ووضوح السياسات العامة على تقليل مدى الاستبداد الحكومي، حيث أن زيادة المعرفة لدى الأحزاب يصنع أحزاب قوية، وبالتالي ان وجود أحزاب قوية في المعارضة "يفرض على الحكومة العمل بحذر نقادياً للانتقاد، وربما تأليب الرأي العام عليها، حيث يعمل كل حزب على الحصول على الأغلبية، فيقوم بتصيد أخطاء الحكومة لتقليل شعبيتها " <sup>2</sup>، على سبيل المثال في " عهد ترامب كان مجلس النواب ذي الأغلبية الديمقراطية يقف بشكل شبه دائم ضد سياسات ترامب، ويسعى لإبراز أوجه القصور أو الفشل في إدارته، قد تعمل الأحزاب السياسية على التوسط بين المصالح المختلفة، وقد تتوسط النقاشات بين الديكتاتوريات والقوى المدنية في حالات الانتقال الديمقراطي، فدائماً ما يكون للأحزاب السياسية علاقات قوية مع غيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كالجيش، والمجتمع المدني، والبيروقراطيات، وفي حالات الاستقرار السياسي فإن هذه العلاقات توفر المتبادلة بين هذه الأطراف " <sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> أحمد خميس أحمد وآخرون، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، مرجع سابق.

<sup>2</sup> ولد محمد زهرة، وتيورتيت نعيمة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة للجزائر ما بين 1992-2005، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، بدون تاريخ نشر، ص53.

<sup>3</sup> أحمد خميس أحمد وآخرون، دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، مرجع سابق.

### 4.3 تأثير المعلومات على دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة

تعتبر الأحزاب السياسية أحد الجهات الأساسية التي تتولى عملية تقييم السياسة العامة، وذلك من خلال وجودها في الحكم أو وجودها في المعارضة، ومن أهداف الأحزاب قيامها بتقديم معلومات كافية عن نشاطات السلطة الحاكمة في البلاد، وهذا يتطلب امتلاك الأحزاب للمعلومات، حيث إن امتلاك الأحزاب للمعلومات يجعلها تتعرف على الانعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة والمترتبة عن السياسات العامة بعد تنفيذها، حيث تكون الاستفادة في عملية تقييم هذه السياسات، فهناك أثر إيجابي واضح تتركه عملية حصول الأحزاب على المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة للاستفادة منها في عملية تقييم هذه السياسات، بمعنى أن الأحزاب تلعب دوراً مهماً وفعالاً في تقييم السياسات العامة، " فالسياسة العامة لا تحقق مقاصدها وأهدافها بشكل تام وفعلي ما لم تصاحبها عملية هامة وهي "عملية التقييم" التي تقوم على معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها، وعن أثر مخرجاتها ومدى فاعليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، لأن التقييم الفعال والموضوعي والحقيقي للسياسة العامة يُعد أساس نجاحها في تحقيق أهدافها ومقاصدها"<sup>1</sup>.

"يتضح مما سبق أن مشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة، والأحزاب إذا لم تحكم أو لم تشارك في الحكم، فإنها تعارض من يحكم، فإنها تعارض من يحكم، والمعارضة كصورة للمشاركة الحزبية تتجلى في نقدها لنظام الحزب الحاكم وكشف أخطائه وتحديد مسؤولياته، ويتضح أيضاً أن دور المعارضة الذي تمارسه الأحزاب يعتبر من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية للتأثير على صنع ورسم السياسات العامة أو تعديلها أو تغييرها، وهذا الدور ليس مجرد مجابهة بين أحزاب الأقلية وحزب الأغلبية، ولكنه دور محدد الأبعاد، يقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، "على أن لا يكون هذا النقد مجرداً، بل من خلال اقتراح الحلول البديلة التي يجب اقترانها بهذا

<sup>1</sup> سليمان الغويل، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، بنغازي، ص 79-82.

النقد ، وهذا يتطلب وجود برنامج متكامل يُترجم الى سياسات وقرارات قابلة للتنفيذ، في حال أُتيح المجال للحزب المعارض أن يتولى الحكم<sup>1</sup>.

ومن خلال العرض السابق، ارتأت الدراسة أن الأحزاب السياسية من خلال امتلاكها للمعلومات حول السياسات العامة تجعلها تلعب على عدة أبعاد وهي:

- البُعد المؤسسي الرسمي في سعيها للهيمنة على المناصب العليا
- والبُعد الشعبي عن طريق العمل على التعبئة، والتوعية السياسية، وحشد أكبر عدد من التابعين للفوز بالانتخابات
- وكذا البُعد غير الرسمي عند قيامها بالدور الرقابي من موقع المعارضة، وتوفير الضغط على المناصب الرسمية لتغيير أو إقرار سياسة ما.
- كما تضمن المعلومات ووضوح السياسات العامة والوسائل للأحزاب السياسية وجود رقابة شعبية على السياسات وأعمال الحكومة
- كما تقوم بمراقبة بعضها البعض بما يؤدي إلى تكشُّف الحقيقة - إلى حد ما- لدى الشعب، وبالتالي تكوين رأيه
- تحديد البوصلة والاتجاه للحكومة، وتشكيل الحكومات.
- تقديم بدائل من السياسات، والأشخاص للناخبين.
- التجنيد السياسي، وإعداد أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتنشئة والتعبئة السياسية.
- تجميع المصالح، وصياغتها، وتنظيمها، وترتيبها في برامج وحزم معينة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، الوادي للثقافة والاعلام، ط1، القاهرة، 2019، ص 85

<sup>2</sup> زاير الهام، دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية- جامعة بكر بلقايد تلمسان، المجلد الثالث، ع 2، الجزائر، 2019، ص302.

#### 4.4 تمرير السياسات في البرلمان يتطلب تصويتاً بالأغلبية المطلقة

ان تمرير سياسات معينة في البرلمان يتطلب تحقيق الاغلبية المطلقة، ولمفهوم الأغلبية دلالة مماثلة في المجالس التمثيلية (البرلمانات)، إذ يعني أغلبية الأعضاء الداعمة عادة للحكومة القائمة بحكم أنها منبثقة عنها في الأصل خاصة في الأنظمة البرلمانية وشبه الرئاسية، أما في الأنظمة الرئاسية فقد يكون مؤيدو الحكومة أقلية في المجالس التمثيلية كما هو الحال في الديمقراطية الأميركية مثلاً، ومثال على ذلك عام 2018 تم العمل على تمرير سياسة مرتبطة برفع الاسعار من قبل رئيس الحكومة الاردنية (هاني الملقى)، وقد عارض عدد من النواب هذا القرار، ورُفعت اصوات تطالب بإقالة الحكومة وحجب الثقة عنها، حيث قامت كتلة الإصلاح النيابية التي تضم 14 نائباً، اغلبهم من جماعة الاخوان المسلمين، بتقديم مذكرة طالبت فيها بعقد جلسة خاصة لطرح الثقة بحكومة الملقى على خلفية رفع الاسعار وزيادة الضراب المفروضة على عدد من السلع والبضائع مطلع العام 2018، حينها نجح رئيس الحكومة الاردنية من تصويت على سحب الثقة بحكومته في مجلس النواب على خلفية رفع الاسعار، ولم يؤيد سحب الثقة سوى 49 نائباً في حين عارضه 67 نائباً من مجموع 122 حضروا جلسة التصويت التي ترأسها عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب وحضرها رئيس الوزراء، وتطلب حجب الثقة عن الحكومة تأييد 66 صوتاً من أصل 130 نائباً، اي نصف عدد أعضاء المجلس زائداً واحداً.

##### 4.4.1 القواعد المتبعة في تعيين أعضاء اللجان البرلمانية الخاصة بصنع السياسات:

هناك مجموعة من القواعد التي يتم اتباعها في تشكيل اللجان وفي تعيين اعضاء اللجان البرلمانية، وفي حالتنا الدراسية هنا يوضح الباحث هذه القواعد لدى كل من مجلس النواب الاردني ومجلس النواب المصري كما يلي:

أولاً: القواعد المتبعة في تعيين أعضاء اللجان البرلمانية في مجلس النواب الاردني

النظام الداخلي لمجلس النواب الاردني: يبين النظام الداخلي لمجلس النواب انواع اللجان ومهامها وكيفية تشكيلها، وتقسّم اللجان البرلمانية إلى:

## 1. اللجان الدائمة

ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية أعضاء اللجان الدائمة التالية:

**اللجنة القانونية:** دراسة القوانين والاقتراحات بقوانين التي تتعلق بالدستور والانتخاب العام والتشريعات المدنية والجنائية والحقوقية والمحاكم والتنظيم القضائي والاتفاقيات القضائية وقوانين التنفيذ والأحوال الشخصية والجنسية والاستملاك والإيجار ، وأي قوانين لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى وأي أمور تحال إليها من الرئيس او المجلس.<sup>1</sup>

**اللجنة المالية:** تعمل هذه اللجنة على دراسة كل ما يتعلق من حسابات مرتبطة بالوزارات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة الموازنات والميزانيات، وابداء التوصيات بشأن تقارير ديوان المحاسبة وذلك بعد دراستها، ودراسة كل ما يتعلق بالقوانين المالية، ودراسة موضوع الواردات و النفقات ، ودراسة المديونية العامة للدولة وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها.<sup>2</sup>

**لجنة الاقتصاد والاستثمار:** دراسة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والاستثمارية، ودراسة قوانين التموين والتجارة والصناعة والشركات والبنوك والتأمين والعملية والصرافة والاستثمار

<sup>1</sup> مجلس النواب ، المملكة الاردنية الهاشمية، النظام الداخلي لمجلس النواب، على الرابط : <https://representatives.jo/Ar/Pages/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86>

<sup>2</sup> مجلس النواب ، مرجع سابق .

والضريبية وما في حكمها، حماية المستهلك ودراسة الوضع التمويني والأسواق، دراسة المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو والتضخم والانكماش.<sup>1</sup>

**لجنة الشؤون الخارجية:** ويناط بها النظر في كل الشؤون التي لها صلة بالسياسة الخارجية.

دراسة المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بالسياسة الخارجية، تنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى والاتحادات والجمعيات البرلمانية، إعداد مشاريع البيانات السياسية التي يصدرها المجلس.

ومجموعة أخرى من اللجان وهي لجنة الشؤون الخارجية، اللجنة الإدارية، لجنة التعليم والشباب.

لجنة التوجيه الوطني والإعلام والثقافة، لجنة الصحة والبيئة، لجنة الزراعة والمياه والبادية، لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان، لجنة الطاقة والثروة المعدنية، لجنة السياحة والآثار والخدمات العامة، لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، لجنة فلسطين، لجنة المرأة وشؤون الأسرة.

### آلية عمل اللجان الدائمة

حسب نص المادة 54 من النظام الداخلي:

تتألف اللجنة الدائمة من أحد عشر عضواً حداً أعلى وخمسة أعضاء، حداً أدنى، يتم التوافق على تشكيلها وفقاً لما يقرره المكتب التنفيذي على أساس التمثيل النسبي للكتل.

إذا لم يتم التوافق على تشكيل اللجان وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً من بداية كل دورة عادية يجري انتخاب أعضائها بالاقتراع السري إذا زاد عدد المرشحين عن العدد المقرر.

لا يجوز ان يكون النائب عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين.

---

<sup>1</sup> مجلس النواب ، مرجع سابق .



لا يجوز الجمع بين عضوية اللجان وعضوية المكتب الدائم.

إذا فقدت اللجنة الحد الأدنى لعدد أعضائها المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تعتبر اللجنة منحلة حكماً ويعاد تشكيلها وفقاً لأحكام هذه المادة.

ويجوز اجتماع لجتين أو أكثر كلجنة مشتركة لدراسة أي قانون أو أمر معين بناء على قرار المجلس، وتنتخب اللجنة المشتركة رئيساً ومقرراً لها من بين رئيسيها ومقرراً لها من بين رئيسها ومقرريها<sup>1</sup>

آلية انتخاب رئيس اللجنة والمقرر: يدعو رئيس المجلس كل لجنة في أول كل دورة عادية إلى الاجتماع لتنتخب من بين أعضائها رئيساً ومقرراً، ويعتبر فائزاً بمنصب رئيس اللجنة من حصل على أعلى أصوات الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات بين مرشحين أو أكثر تجرى القرعة بينهم وينطبق ذلك على انتخاب المقرر.

اجتماعات اللجان: تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو المقرر في حال غيابه، أو بناءً على طلب من رئيس المجلس، كما تجتمع اللجنة بناءً على طلب يقدم إلى رئيس المجلس من ثلث أعضائها على الأقل (عند تعذر انعقادها) وتعتبر اجتماعاتها قانونية بحضور الأغلبية المطلقة من أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو المقرر وتعتبر مستمرة لغايات النصاب.

يبلغ أمين سر اللجنة أعضائها بموعد الاجتماع مرفقاً بنسخة من المشاريع والاقتراحات وسائر المعاملات المدرجة على جدول الأعمال وذلك قبل الموعد المعين بيوم على الأقل.

حضور اجتماعات اللجان والغياب: يقتصر حضور اجتماعات اللجان على أعضاء المجلس وأمين سر كل لجنة والخبراء الذين تستدعيهم، وتؤخذ قرارات اللجان بأكثرية الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي

---

<sup>1</sup> مجلس النواب ، مرجع سابق .

الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة. وتعد اللجنة اجتماعاتها داخل المجلس إلا إذا اقتضت الضرورة عقدها في مكان آخر شريطة التنسيق مع المكتب الدائم.

ولكل من الوزير المختص ومقدم الاقتراح حق حضور اجتماعات اللجنة إذا طلب ذلك، وعليها أن تبليغه بموعد الاجتماع لبحث الموضوع الذي يتعلق به، ولكل منهما حق الاشتراك في المناقشة، وإذا تعدد مقدمو الاقتراح فلهم أن ينيبوا عنهم أحدهم لحضور الاجتماعات.

"ويعتبر مستقيلاً حكماً عضو اللجنة الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أكثر من عشرة اجتماعات متفرقة دون عذر تقبله اللجنة وعلى رئيس اللجنة إشعار المكتب التنفيذي بذلك، ويجوز للوزير أن يصطحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي وزارته، إلا إذا رأت اللجنة حضور الوزير ذاته، وللجنة أن تطلب من الوزير أو أي مسؤول مختص تزويدها بالمستندات والوثائق والمعلومات التي تطلبها وتتعلق بموضوع البحث، فإذا امتنع الوزير أو المسؤول المختص عن الحضور أو تزويدها بالمعلومات المطلوبة أو تغيب دون عذر، ترفع اللجنة الأمر إلى رئيس المجلس لعرضه على المجلس في أول جلسة تالية وإعطائه أولوية على سائر الأعمال"<sup>1</sup>.

## 2. اللجان المؤقتة

للمجلس أن يُشكل لجاناً مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتشكيلها، ويحدد المجلس وظائفها ومهامها وعدد أعضائها وتنتهي مدة أي منها بانتهاء المهمة الموكولة إليها.

### ثانياً: لجنة الرد على خطبة العرش السامي

ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع صيغة للرد على خطبة العرش، وبعد أن يقرها المجلس يرافق أعضاء المجلس الرئيس لرفع الرد إلى الملك وذلك خلال أربعة عشر يوماً من إلقاء خطبة العرش.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مجلس النواب ، مرجع سابق

<sup>2</sup> مجلس النواب ، مرجع سابق .

#### 4.4.2 القواعد المتبعة في تعيين أعضاء اللجان البرلمانية في مجلس النواب المصري

مجلس النواب المصري هو شعبة جمهورية مصر العربية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، وتتكون الجمعية العمومية للشعبة من جميع أعضاء المجلس، ورئيس المجلس هو رئيس الشعبة، ووكيلا المجلس هما وكيلا الشعبة، ويمثل مجلسا النواب والشيوخ جمهورية مصر العربية في المؤتمرات البرلمانية الدولية، وفقا للقواعد التي يتفق عليها مكتبتا المجلسين.

##### أولاً: مكتب المجلس وتعيين رئيس المجلس

يتم تشكيل مكتب المجلس من خلال رئيس المجلس والوكيلين، حيث يَتَّخِذُ المجلس كل من الرئيس والوكيلين، لمدة الفصل التشريعي، من بين أعضائه في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوي العادي، ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت، ويرأس جلسة المجلس أكبر الاعضاء الحاضرين سنًا، وتكون عملية الانتخاب سرية، وتجرى في جلسة علنية او اكثر وذلك بالتعاقب للرئيس ثم الوكيلين، ويكون الوكيل الاول هو الحاصل على اعلى الاصوات.<sup>1</sup>

يباشر رئيس المجلس والوكيلان اعمالهم واختصاصاتهم طول مدة الفصل لتشريعي حتى نهاية اليوم السابق لافتتاح الفصل التشريعي التالي، ويكون لثالث اعضاء المجلس طلب اعفاء الرئيس او أي من الوكيلين في حالة الاخلال بالتزامات مناصبهم.

##### ثانياً: اللجنة العامة

في بداية كل دور انعقاد سنوي عادي يتم تشكيل اللجنة العامة، ويتم ذلك برئاسة المجلس وعضوية كل من الوكيلين أولاً، ورؤساء اللجان النوعية ثانياً، وممثلي الهيئات البرلمانية لكل من الاحزاب السياسية

<sup>1</sup> مجلس النواب المصري، الاجهزة البرلمانية، على الرابط:

<http://www.parliament.gov.eg/ParliamentaryOrgans.aspx>

التي حصلت على ثلاثة مقاعد أو أكثر والائتلافات البرلمانية ثالثاً، ورابعاً خمسة اعضاء يختارهم مكتب المجلس على ان يكون بينهم عضو واحد من المستقلين.<sup>1</sup>

### ثالثاً: لجنة القيم

يتم تشكيل لجنة القيم بقرار من المجلس وذلك بناءً على ترشيح اللجنة العامة، برئاسة رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وعضوية أربعة عشر مضمواً، على أن يكون نصفهم على الاقل من غير المنتمين للحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد المجلس، حيث تقوم اللجنة بانتخاب وكيلين وأميناً للسر وذلك بالاغلبية المطلقة لعدد أعضائها.

يكون اختصاص اللجنة هو النظر في أي مخالفات يتم توجيهها الى الاعضاء، وهي المخالفات التي تشكل خروجاً على القيم الدينية أو الاخلاقية أو الاجتماعية، أو المبادئ الاساسية السياسية أو الاجتماعية للمجتمع المصري.<sup>2</sup>

### رابعاً: اللجان النوعية

ينشأ في المجلس عدد من اللجان النوعية، يصل عددها الى 25 لجنة نوعية، وتتكون كل لجنة من عدد من الاعضاء يحدده المجلس في بداية كل دور انعقاد عادي، بناء على اقتراح من مكتب المجلس، بما يكفل قيام اللجان بأعمالها على أكمل وجه، ولا يُسمح في جميع الاحوال أن يزيد عدد أعضاء اللجنة من محافظة واحدة على ربع مجموع اعضائها.

يقوم مكتب المجلس بالإعلان عن قوائم الترشيح لعضوية اللجان قبل عرضها على المجلس، وتعتبر هذه القوائم نافذة بمجرد اقرار المجلس لها، وتنتخب كل لجنة نوعية في اقرب وقت ممكن في بداية كل دور

<sup>1</sup> مجلس النواب المصري ، مرجع سابق .

<sup>2</sup> مجلس النواب المصري ، مرجع سابق .

انعقاد عادي من بين اعضائها رئيسا ووكيلين وأميناً للسر وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائها، وتقدم طلبات الترشح خلال الفترة التي يحددها مكتب المجلس.

وعند تشكيل اللجان تقوم بتحديد الموضوعات التي تدخل في نطاق نشاطها من اجل مناقشتها، وتتولى كل لجنة من اللجان النوعية دراسة ما يحال اليها من مشروعات القوانين، ويكون لكل عضو بالمجلس حق ابداء رأيه كتابة في أي موضوع او مشروع تم احالته الى احدى اللجان ولو لم يكن عضوا فيها.

يجوز بموافقة الاغلبية أن تعرض اللجنة مشروع تقريرها عن مشروع قانون معين، أو اقتراح قانون أو موضوع له أهمية خاصة في اجتماع تدعو لحضوره من تشاء من اعضاء المجلس لابداء الرأي او الملاحظات التي يراها.

يحق لكل لجنة من لجان المجلس أو أي من اعضائها ان تطلب من الحكومة معلومات او ايضاحات عن نشاطها او نشاط أي من الهيئات أو المؤسسات أو الاجهزة التي تشرف عليها، وللعضو أو اللجنة المختصة أن تطلب المعلومات أو البيانات التي تمكن من دراسة موضوع معين يتعلق بمباشرة المسؤوليات البرلمانية.

#### خامساً: الشعبة البرلمانية

تتشكل اللجنة التنفيذية للشعبة من مكتب المجلس ورؤساء لجان العلاقات الخارجية والشؤون العربية والشؤون الافريقية والدفاع والامن القومي، وثمانية من الاعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بناء على ترشيح مكتب المجلس، وسبعة اعضاء يختارهم مكتب المجلس من بين المتخصصين في نشاط الشعبة، على ان يكون من بينهم عضو واحد على الاقل من المعرضة، ويتولى أمين عام المجلس الامانة العامة للشعبة، ويشرف على تنظيم امانتها واعمالها ويكون مسؤولاً عنها امام رئيس الشعبة.

## 4.5 المعلومات المتوفرة للأحزاب في الوطن العربي والتي تتيح لها وضوح السياسات العامة وإعادة

### صناعتها في الاردن ومصر

تعتبر الاحزاب السياسية - في الوضع الطبيعي - احدى القوى المشاركة في صنع السياسات العامة، لذلك لا بد لها أن تكون مطلعة على الكثير من الوظائف في الدولة، وان تمتلك المعلومات الكافية حول السياسات العامة التي تعمل الدولة على صياغتها وصناعتها، حتى تكون هذه الاحزاب قادرة على ممارسة دورها بشكل فاعل في صنع السياسات العامة.

وتقوم الاحزاب السياسية بشكل عام بدور مهم في مجال التوعية والتحديث، وتجميع الطاقات الفردية المشتتة في طاقة جماعية قادرة على التأثير في مجرى الحياة العامة للمجتمع، كما تقوم الاحزاب السياسية بدور مهم في مجال التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية، وهذا كله يحتاج الى كم من المعلومات الواضحة تجاه السياسات العامة، ويجمع مفكرو الفقه السياسي الحديث على أن لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، وهذا كله يتطلب من الاحزاب على ان تكون على دراية واضحة بما يتعلق بالسياسات العامة التي تسعى الدولة الى رسمها وصناعتها مما يتطلب وجود معلومات كافية عن هذه السياسات.<sup>1</sup>

فيما يتعلق بصنع السياسات العامة، تتفاوت فاعلية الاحزاب السياسية بالقيام بوظائفها من حزب الى آخر ومن دولة الى اخرى، حيث أن ذلك مرتبط بمدى وضوح هذه السياسات ومدى توفر المعلومات حولها، ففي الانظمة الديمقراطية تقوم الاحزاب السياسية بأدوارها بدرجة عالية من المشاركة السياسية في صنع السياسات العامة، اذ تقوم الاحزاب بدور صناعة السياسات العامة من خلال الاجتماعات الدائمة مع الحكومات للاطلاع على كل ما هو جديد من مقترحات حول السياسات العامة، وحتى تكون شريكة في طرح بعض السياسات وشريكة في صنعها.

<sup>1</sup> ولاء قديمات ، دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية ، تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الاسلامي، على الرابط : <https://bit.ly/2HzX07j>

ان الأحزاب العربية في الوطن العربي تواجه تحدٍ مزدوج في مشاركتها في صنع السياسات العامة، الأول هو القيود التي تفرضها الحكومات العربية على الأحزاب السياسية، والثاني، هو حجب المعلومات التي تحتاجها الأحزاب السياسية والتي تضمن وضوح السياسات العامة.

#### 4.5.1 كمية المعلومات المتوفرة للأحزاب في الاردن التي تساعد على وضوح بالسياسات العامة

تعتبر الأحزاب بمثابة مؤسسات وطنية شعبية تمثيلية، ويمكن اعتبارها تلك الركيزة الأساسية لتداول السلطة البرلمانية والمشاركة السياسية، وطرفاً أساسياً في صنع السياسات العامة، ووُجِدَت الأحزاب لتلعب دوراً مهماً في تفعيل مسيرة الديمقراطية الأردنية، من خلال امتلاكها برامج سياسية واجتماعية محكمة وموضوعية لمعالجة القضايا المتعددة المرتبطة في التعليم والفقير والبطالة والاقتصاد والخدمات.

وبالرجوع الى تاريخ نشأة الأحزاب في الاردن، رجوعاً ليس بالبعيد جداً، نجد أن الأحزاب قد شاركت بكل اطيافها في كل الانتخابات النيابية منذ 1989، حيث أن صدور الميثاق الوطني عام 1991 أدى الى انتعاش الأحزاب الايديولوجية القومية والاممية والدينية بعد أن كانت معظمها ممنوعة من العمل الرسمي بسبب الاحكام العرفية، حيث نجد أن ملك الاردن عام 1989 أوجد منعطفاً سياسياً تاريخياً، حيث استطاعت الأحزاب والشخصيات الوطنية العامة بعد انتخابات هبة نيسان عام 1989 الوصول بشكل كبير الى البرلمان، حيث فاز الاسلاميون حينها ب 28% من المقاعد، والقوميون والوسطيون ب 13% والمستقلون بأكثر من 50% من المقاعد، وقد شهدت الأحزاب بمختلف اطيافها نمواً واقبالاً واسعاً بعد اقرار قانون الأحزاب رقم 32 عام 1992 لتصبح 22 حزباً، وقد صاحب هذه المرحلة حركة اندماج واضحة عام 1995 للأحزاب اليسارية الديمقراطية وتبعها اندماج تسعة احزاب وسطية عام 1997.

تراجعت نتائج الانتخابات ونشاطات الأحزاب بالترديج، وفقدت خلال تلك الفترة جزءاً من الاهتمام الوطني وزخمها الشعبي والنيابي وتراجع العمل الحزبي، وتراجعت قوة المجالس النيابية السياسية

والرقابية المتتابة وكذلك تراجع الحياة السياسية والعمل الحزبي، ابتداءً من المجلس الثالث عشر عام 1997، بالرغم من طرح مشاريع الاصلاح السياسي والمبادرات الملكية المتعددة، كما في "الأجندة الوطنية" و"كلنا الأردن" و"لجنة الحوار الوطني"، والأوراق النقاشية الملكية.

واليوم يتساءل الباحث، ما الذي أوقف مسيرة الديمقراطية ومسيرة الاحزاب خلال العقود الثلاثة الفائتة وكبح جماحها؟ هل هي الاحزاب نفسها ام القوانين الناظمة، ام البيئة الحاضنة؟ وهل تمتلك الاحزاب تلك المعلومات التي تحتاجها والمرتبطة بالسياسات العامة؟.

ان الاجابة على الاسئلة السابقة حول سبب ضعف الاحزاب في الاردن تكمن في الاسباب التي أدت الى هذا الضعف، وهي ضبابية الرؤية، وضعف المعلومات وقلتها، وغياب البرنامج والمرجعية الفكرية عند عدد كبير من الأحزاب، وتركيبها الطبقية، ونخبويتها وانشدادها للجانب الإعلامي، وابتعادها عن القواعد الشعبية والتواصل مع المواطن في أماكن عمله أو سكنه أو مشاركته اهتماماته، انعكس هذا على تراكم الخلل في التواصل الجماهيري وتكريس مشاعر شعبية من الإحباط بسبب عدم توفر المعلومات للأحزاب لتمارس عملها بشكل طبيعي.

تبقى معظم الاحزاب على درجة من التفاؤل، وعلى درجة من الاعتقاد الايجابي بوجود فرصتها في المشاركة السياسية وفي صنع السياسات العامة عندما يتوفر لها حافز المرجعية الدستورية الايجابية، وحين تتوفر المبادرات الملكية الاصلاحية التي تعمل على تعزيز العمل الحزبي، وحين تمارس الاحزاب دورها في الحياة السياسية الديمقراطية، ولكن الواقع في الاردن يقول ان العمل الحزبي امام واقع مأزوم بكل ابعاده، وهو يواجه اليوم عزوفا لعدم توفر البيئة السياسية والاجتماعية الرسمية والشعبية الصديقة للعمل الحزبي وللتطور السياسي المتراكم، حيث لا يوجد قنوات معلومات واضحة بين الحكومة والاحزاب مما يؤدي الى عدم وضوح الكثير من السياسات العامة التي تقوم الحكومة برسمها دون اشراك الاحزاب بها.



للحديث عن مدى وضوح السياسات العامة للأحزاب في الاردن، وعن مدى توفر المعلومات حول هذه السياسات، وعند وصف تجربة الاحزاب في الاردن وعلاقتها بالدولة، نجد أن هناك مشكلة مرتبطة بالمفهوم المعياري للأحزاب وكيف يتم تحويله على مطابقة الوصف الواقعي فيما يتعلق بوضع الاحزاب في الاردن، وطبيعة العلاقة بينها وبين الحكومة الاردنية، ومدى قدرتها على وضع السياسات العامة والمشاركة فيها، وكمية المعلومات المتوفرة لهذه الاحزاب والتي تتيح لها درجة من الوضوح للسياسات العامة، حيث أن الاحزاب السياسية في الاردن ماهي بالحقيقة الا تجمعات انتخابية تنتعش وتبقى وتتمو بقدر ان يكون لها من النفوذ السياسي وجود، حيث نجد أن هناك حيرة بوصف وضع الاحزاب في الاردن، فنجد من يتحدث عن ذلك الواقع الديمقراطي في الاردن مما يتيح للأحزاب ممارسة دورها بشكل تشاركي مع الحكومة في رسم وصنع السياسات العامة، في المقابل نجد أنه اذا توفرت معلومات للأحزاب نجدها معلومات وافكار عادة تكون مشوهة ومضطربة وفوضوية وغير واضحة "هذه المشكلة تواجه اي شخص يريد ان يصف واقع التجربة الحزبية في الاردن منذ تأسيس الدولة باعتبار الانتقال من حزب واحد قوي شمولي الى احزاب متعددة بإفراط، المشكلة الاساسية اذا عدنا الى تعريف الحزب بأدبيات العلوم السياسية تحديداً، يقول أنه مجموعة من الافراد يجتمعون في تنظيم معين وفق ايدولوجية معينة هدفهم الوصول الى السلطة او المشاركة فيها او البقاء فيها، ثم أن هنالك آليات تتعلق بالتنظيم والمشاركة"<sup>1</sup>.

رغم وجود قانون أحزاب ودعم حكومي مالي للأحزاب الا ان ضعف المعلومات وعدم وضوح السياسات العامة يجعل الأحزاب السياسية في الأردن ضعيفة، بالإضافة الى أن المجتمع الأردني مجتمع قبلي، حيث استطاعت المملكة الأردنية من خلال قوانين الانتخاب البرلمانية من " تحويل طبيعة القبائل الأردنية من كيانات اجتماعية إلى كيانات تمارس العمل السياسي الموسمي وفقاً لرؤية الحرس القديم

<sup>1</sup> ابتسام المناصير، قانون الاحزاب الجديد، تاريخ الرابط 2022/3/14، تاريخ زيارة الرابط 2022/6/2، <https://www.ammonnews.net/article/670016>

ونظرت له لإدارة المملكة وتم تقديم وتعزيز هذا الفرز من خلال تحويل النواب للقبائل من نواب رقابة وتشريع إلى نواب خدمات"<sup>1</sup>.

هناك عقاب تمارسه الأجهزة الأمنية على الأحزاب المعارضة باعتبارها أحزاب خصيمة للدولة وليست أحزاب معارضة للحكومة، حيث يتم فرض طوق شامل من المضايقات الرسمية على هذه الأحزاب أقلها حجب المعلومات المتعلقة بتوضيح السياسات العامة للمملكة، ناهيك عن الحرمان من الوظائف الرسمية لمن لهم علاقة بهذه الأحزاب، ومضايقات السفر الخ وذلك لتكوين بيئة اجتماعية رافضة للعمل الحزبي ومعادية له وقد حققت الأجهزة الأمنية نجاح كبير في ذلك.

ان القوانين الانتخابية في الأردن "من تاريخ عودة الحياة الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية في عام 1989 قوانين لا تسمح بصعود الأحزاب ولا تعطيها أفضلية في العمل السياسي وإنما فصلت تلك القوانين لتكون الكلمة العليا في نتائج الانتخابات من نصيب القبائل والوجهات الجهوية التي يتم صناعتها في مناطق التجمعات للمواطنين"<sup>2</sup>.

ومن الامثلة على ضعف المعلومات التي تحصل عليها الأحزاب فيما يتعلق بالسياسات العامة:

#### أولاً: المعلومات المتوفرة حول صندوق تنمية المحافظات الاردنية

"صندوق تنمية المحافظات هو أحد برامج التمويل التابع للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بهدف دعم وتمويل المشاريع الإنتاجية الريادية لتوفير فرص عمل مستدامة، وتعزيز فكرة الاستثمار لدى أبناء المحافظات من خلال إنشاء مشاريع خاصة، إقامة مشاريع إنتاجية تشارك المجتمعات المحلية

<sup>1</sup> محمد العودات، الأحزاب الاردنية في مملكة نصف ديمقراطية، الجزيرة، على الرابط المنشور بتاريخ 2018/4/30:

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/4/30> تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/6/3

<sup>2</sup> المرجع السابق.

في صياغتها بما يتناسب مع احتياجاتها التنموية، والمساهمة في تمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية تساهم في تنمية متوازنة بين المحافظات<sup>1</sup>؟

عدم توفر معلومات واضحة أو تقارير سنوية حول ملف تنمية المحافظات الاردنية، وبالتالي لم تستطع الاحزاب ممارسة دورها في وضع السياسات العامة المرتبطة بملف صندوق تنمية المحافظات فيما يتعلق بالمبالغ المسددة من قبل المقترضين ومقارنتها بحجم الانفاق على المشاريع التي كانت سببا لهذا الاقتراض، حيث ظهر أن المبالغ التي تم تسديدها من قبل المقترضين منخفضة جدا مقارنة بحجم الانفاق على المشاريع، الامر اذى أدى الى خسائر في اموال الصندوق، وبالتالي تم احواله الى صندوق تنمية المحافظات الاردنية الى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، حيث لو كانت لدى الاحزاب معلومات سابقة واضحة عن هذا الملف لما وصلت الامور الى هذا الفساد.<sup>2</sup>

#### ثانياً: المعلومات المتوفرة حول الهيئات والمؤسسات المستقلة

ما تزال الهيئات والوحدات الحكومية المستقلة تتعرض منذ سنوات طويلة إلى سهام النقد وتعالى الأصوات المطالبة بحل بعضها أو وإعادة دمجها مع بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، ولم يخف خبراء اقتصاديون تخوفهم من أن تشكل هذه الهيئات عبئاً إضافياً ثقيلًا على كاهل الاقتصاد الوطني وأن تزيد من عجز الموازنة المتفاقم أصلاً، واعتبر الخبراء أن الهيئات المستقلة في المملكة قد تجاوزت الهدف الذي أنشئت من أجله، وبسبب غياب المعلومات وعدم وضوح السياسات العامة حول هذه الهيئات جعلها تتحول إلى بيئة خصبة لـ"تفتيعات" و"مصالح ضيقة" لخدمة فئة محددة، لذلك هناك

<sup>1</sup> سامر عبد الدايم، "صندوق تنمية المحافظات أحد برامج التمويل التابع للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية"، صحيفة الانباط، تاريخ زيارة الرابط 2022/6/7، على الرابط: <https://alanbatnews.net/article/238036>

<sup>2</sup> الأردن... إحالة ملف صندوق تنمية المحافظات لهيئة مكافحة الفساد، تاريخ الرابط 2022/1/31، على الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/20220131>

ضرورة وضع رؤية محددة الأسس والمعايير يتم من خلالها دراسة واقع هذه الهيئات وتقييم إنجازاتها ومدى الحاجة إلى الإبقاء عليها والإسراع في إنفاذ مخرجات هذه الرؤية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: المعلومات المتوفرة حول ملف السياسات المالية والسياسات الضريبية في الاردن

هناك مشكلة كبيرة في وضوح السياسات العامة المرتبطة بالسياسات المالية والضريبية، حيث أن الأحزاب لا تمتلك المعلومات الكافية تجاه هذا الملف، حيث أن الاقتصاد الاردني اصبح يعاني من اختلالات بنيوية عديدة ومشاكل في الموازنة العامة وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، هذه الأوضاع؛ نجمت عن اعتماد الحكومات المتعاقبة على سياسة تغييب المعلومات وعدم وضوح السياسات العامة فيما يتعلق بالخيارات الاقتصادية للحكومة، التي ارتكزت على مجموعة أسس؛ تمثلت بتحرير الاقتصاد، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتحرير التجارة الخارجية والأسعار، ورفع الدعم عن السلع بخاصة الأساسية، وتطبيق سياسات تقشفية على الحقوق والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.<sup>2</sup>

هناك توجه جديد في الأردن نحو تحديث الحياة السياسية، حيث نجد أن هناك مجموعة من التعديلات الدستورية أدخلت حيّز النفاذ كان منها إقرار قانون الأحزاب السياسية، وهكذا، يبدو أن المرحلة القادمة في سياقاتها الدستورية الناظمة للحياة السياسية تهدف الى تأسيس واقع سياسي أردني جديد، تتحقّق فيه ولو بشكل نسبي الحكومات البرلمانية المنشودة في السنوات القادمة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن الخوالدة، خبراء: الهيئات المستقلة تستمر بتشكيل عبء على كاهل الاقتصاد، الموقع الإلكتروني لصحيفة الغد، 2020/12/15، على الرابط: <https://alghad.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7/>

<sup>2</sup> رانيا الصرايرة، ورقة سياسات توصي بتعديل صلاحيات مجلس الوزراء، نشرت بتاريخ 2018/6/6، على الرابط: <https://alghad.com/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7>

وبعيدًا عن الدخول في تفاصيل وأجزاء القانون الجديد للأحزاب السياسية 2022، جاء هذا القانون بتعديلات جديدة اختلفت عما كانت عليه في القوانين السابقة، من حيث تعريف الحزب، والمرتكزات الأساسية لماهية تأسيس الأحزاب، وتنظيم آلية وبرامج عملها، وغيرها من تحديثات وإضافات غير مسبوقه، حيث إن القانون بنسخته الجديدة سوف يُسهم بتغيير النظرة السائدة في المجتمع بأن واقع الأحزاب وممارسته السياسية غير مرغوبة.

#### 4.5.2 المعلومات المتوفرة للأحزاب في مصر والتي تتيح لها وضوح السياسات العامة

"من تعددية حزبية في عهد الملك (لا تحقق تداولاً للسلطة بسبب تلاعب الملك والإنجليز بالحياة السياسية) إلى نظام الحزب الواحد الذي دشنه عبد الناصر، إلى التعددية المقيدة تحت إشراف الدولة في عهد السادات ومبارك"<sup>1</sup> وحتى اليوم في عهد السيسي، "يمكن أن نتبين لماذا لم تستطع الأحزاب السياسية في مصر لعب دورٍ سياسي حقيقي وفعال، فالدولة والنظام الحاكم منذ عهد عبد الناصر قد احتكرت المشهد السياسي وأحكمت قبضتها على الحياة السياسية، وقبلت الأحزاب الرضوخ والمساومة للحصول على ما تسمح به الدولة من مقاعد برلمانية أو دور سياسي محدود وشكلي"<sup>2</sup>، وبالتالي فإن الحكومات لم توفر تلك المعلومات الكافية للأحزاب السياسية في مصر فيما يتعلق بالسياسات العامة، مما خلق حالة من التشويش وعدم الوضوح التام لتلك السياسات، وحتى اخفاؤها بالكامل أحياناً.

ان ازمة الاحزاب السياسية في مصر لا تحتاج الى اثبات - كما هو الحال في معظم الدول العربيّة- بسبب القيود المفروضة على هذه الاحزاب، وعدم اشراكها بالمعلومات المتعلقة بالسياسات العامة للدولة، فنجد أن النخب الحزبية تعاني من محدودية المعرفة العامة في عصر لم يعد العمل الحزبي فيه خطبا عصماء وشعارات منمقة، فالأحزاب يجب ان تمتلك ذلك القدر من المعلومات التي تجعل

<sup>1</sup> مارينا اوتاوي، الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط، العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2021، على الرابط:

[/https://capitalforum.net](https://capitalforum.net)

<sup>2</sup> المرجع السابق.

السياسات العامة للدولة واضحة، لذلك نجد أن نقص المعلومات للأحزاب تجعلها غير قادرة على تقديم برامج وطرح سياسات محددة، وغير قادرة على تكوين كوادر على مستوى مرتفع من المعرفة، وكأن الدولة لم تكن مدركة أن الأحزاب الفاعلة في هذا العصر تعتمد على قواعد معلومات واسعة، ومراكز أبحاث متطورة، ومتابعة دقيقة لما يحدث حولها في مجتمعها وفي العالم، بمعنى أن التكوين المعرفي للنخب الحزبية في الوطن العربي بشكل عام وفي مصر بشكل خاص يعاني ضعفا شديدا، وهنا يظهر أن سبب نقص القدرة المعرفية ونقص المعلومات من الحكومات تجاه الأحزاب أدى إلى ظاهرة يمكن تسميتها " الجمود المعرفي والمعلوماتي لدى الأحزاب فيما يتعلق بالسياسات العامة "، وهذا الجمود أدى إلى غلق المجال العام أمام هذه الأحزاب، مما أفقدها حيويتها، وفي هذه الأجواء اشتد إحباطها وتحولت طاقاتها إلى الداخل فأنتجت خلافات وصراعات ومحناً أدت إلى تصدع أبنيتها وأفقدتها الحد الأدنى من التماسك، وهذا الإحباط أدى إلى قلة الحماسة وتراجع الاستعداد للعمل الجاد لدى الأحزاب؛ وهذا كله أدى إلى جعل الأحزاب - المعارضة - في مصر تفتقد برامج بالمعنى الدقيق الذي يتيح الحديث عن استعدادها لصنع السياسات العامة، وهذا - كما يرى الباحث - لا يرجع إلى عجز أو عدم قدرة، أو نقص في الثقافة، أو ضعف في الكوادر الحزبية، فالأحزاب في مصر تضم سياسيون ومتقنون وأكاديميون وخبراء يستطيعون إنتاج برامج معقولة في حدود المستوى العام للأداء في المجتمع المصري، ولكن قلة المعلومات والممارسات القمعية التي تمارسها الحكومة على الأحزاب تجعل الأخيرة غير قادرة على المشاركة بالشكل المطلوب في صياغة وصنع السياسات العامة.

ومن الأمثلة على ضعف المعلومات لدى الأحزاب وتشويشها وعدم وضوحها، عندما تمّ بيع شركة إسمنت أسيوط، وكانت شركة رابحة، فإن المعلومات التي حصلت عليها الأحزاب عن هذه العملية هي ما قاله وزير الاستثمار آنذاك بأنه يجب ألا يُنظر إلى وضع الشركة من الجانب المحاسبي فقط، ولكن لا بد أن يؤخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية، لأن الشريك الأجنبي سوف يدخل تكنولوجيا تقلل من معدلات الانبعاث الحراري.

وحقيقة الأمر، والمعلومات الصحيحة هو " أن مصر خصصت قطاع الإسمنت بالكامل حتى وقع في يد القطاع الخاص، ومارس الأجانب عمليات احتكار بحق السوق المصري، وفرض عليهم جهاز تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار غرامة قدرها 200 مليون جنيه، وذلك في أغسطس/آب 2008، وهو مبلغ زهيد بحق عشر شركات تحقق أرباحا طائلة تصل إلى نحو ثلاثة أضعاف تكلفة الإنتاج. فعندما كان طن الإسمنت يكلف نحو 200 جنيه، كان يباع في مصر بنحو 600 جنيه.<sup>1</sup>

ومثال آخر " في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 كتبت وزيرة التعاون سحر نصر، مقالا في صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية قالت فيه إن الحكومة تعتزم طرح شركات حكومية للتداول في البورصة، من بينها شركات المرافق العامة، مثل المياه والكهرباء، الأمر الذي أثار حالة من الجدل في البلاد، وهو ما دفع الحكومة إلى نفي خصخصة شركات المرافق العامة<sup>2</sup>.

وفي نفس الفترة صرّح - وبشكل مفاجئ - وزير قطاع الاعمال -حينها- هشام توفيق "أن الوزارة تستعد لبيع عشرين مليون متر من الاراضي غير المستغلة من الاصول التابعة لشركات الوزارة، بحجة استخدام عوائد البيع للتطوير وسداد ديون الوزارة، التي بلغت حينها 38 مليار جنيه لدى وزارتي الكهرباء والبتروال".<sup>3</sup>

وايضا ما قامت به الحكومة المصرية عام 2016 وهو بيع المصرف المتحد إلى صندوق استثمار أميركي خلال ثلاثة أشهر، دون إعلان عن اسم الصندوق، ما ضاعف من الشكوك حول نواياها<sup>4</sup>، ومع

---

<sup>1</sup> عبد الحافظ الصاوي، الخصخصة في مصر بلا هدف تنموي، موقع الجزيرة، تم النشر بتاريخ 2016/1/23، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/5/12، الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/1/23>

<sup>2</sup> جدل الخصخصة بمصر.. لماذا تذبذب الحكومة الدجاجة التي تبيض ذهباً؟، موقع قناة الجزيرة، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/5/15، تاريخ نشر الرابط 2016/4/30، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/4/30>

<sup>3</sup> المرجع السابق

<sup>4</sup> المرجع السابق

بداية شهر آذار من العام 2016 طرحت الحكومة المصرية طرحا مفاجئا وخالصا ل 4.5% من أسهم الشركة الشرقية للدخان، ذهب معظمه لصناديق خاصة.<sup>1</sup>

لذلك نجد مما سبق أن غياب الاحزاب والبرلمان والإعلام عن المعلومات المتعلقة بهذه التوجهات من قبل الوزارة، وعدم وضوح السياسات العامة المرتبطة بهذا التوجه، جعل الكلمة العليا لأصحاب ذلك التوجه الرامي لتصفية كثير من الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام تدريجيا، و كان لا بد من الحكومة المصرية الحدّ من الغموض في السياسة العامة من خلال إنشاء إطار موثوق من السياسات والأنظمة لممارسة الأعمال التجارية في مصر بما يتوافق مع المعايير الدولية، والعمل على اشراك الاحزاب والقوى الفاعلة في رسم وصنع السياسات العامة.

#### 4.6 النتائج والاستنتاجات

بعد قراءة وتحليل فصول الدراسة واستعراضها، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

استنتجت الدراسة أنه لم نلتمس تأثيرا واضحا للأحزاب السياسية في كل من الأردن ومصر في تلك السياسات المتصلة بالنظام الاقتصادي ومجال صنع السياسات الخارجية، فبرغم بعض الحريات المتاحة للعمل الحزبي في كل من الأردن ومصر، الا أن هذه الأحزاب لا تملك فرصة حقيقية في المشاركة في السلطة على أساس التنافس والتداول السلمي بينها، لأن مداخل الحكم غير قائمة على التنافس الانتخابي ولكنها قائمة على حكم الفرد والجيش وأجهزة الأمن والسيطرة على الموارد والاعلام، حيث من خلال الدراسة نستنتج أنه على مستوى الممارسة الفعلية، لا زالت الأحزاب السياسية مستبعدة، ولا تشارك بشكل فعّال في صنع السياسات العامة، وذلك أن توزيع القوة السياسية (وضع الاجندات وصنع السياسات) أدت الى احتكار النظام الرسمي لعمليات صنع القرار في الميدان الاقتصادي و السياسات الخارجية، وهو ما يحول دون تمكن الأحزاب السياسية من المساهمة المؤثرة في هذه السياسات.

<sup>1</sup> جدل الخصخصة بمصر، مرجع سابق.



واستنتجت الدراسة أن الأحزاب السياسية في الاردن ومصر تواجه حالة تشريعية تبدو وكأنها مصممة لمنع وصول هذه الأحزاب الى الأغلبية البرلمانية، أو إمكانية التحالف والائتلاف فيما بينها لتنسيق الانتخابات، وتحد من دورها في قدرتها على صنع السياسات العامة.

ومن نتائج الدراسة، أنه رغم مرور ما يقارب خمسين عاماً على الانفتاح السياسي في الاردن ومصر، إلا أنه لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للأحزاب و للنخب المعارضة في القرارات المصرية، اقتصادية كانت او سياسات خاصة بالشؤون الخارجية، ولا تزال التعددية تراوح في مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم، حيث وجدت الدراسة أنه لم تساهم التحولات في البيئة العربية، وبالتحديد الأردن ومصر، الى فتح الباب أمام تشكيل مؤسسات سياسية أهمها الأحزاب كقنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لنمو وسلامة المناخ التفاعلي بين السلطة والشعب، وبالتالي ان غياب المشاركة السياسية أدى إلى نتائج سلبية للغاية على مستوى الدول والأحزاب والنخب السياسية، إضافةً إلى مؤسسات المجتمع المدني، بدءاً من سياسات التهميش والإقصاء، ففي الاردن بعد عام 1989، العمل العلني للأحزاب قد أدى الى وضع الأحزاب في مواجهة السلطة والدولة والشعب في الوقت نفسه، وتحولت هذه الاحزاب لمجرد ديكور، ومجرد موجودات شكلية لاستكمال الصورة الخارجية للديمقراطية دون جوهرها، الأمر الذي كان لا بد أن يطبع بصماته على الحياة السياسية كلاًها، لا سيما بعد أن بدت الاحزاب بطيئة في قراءة التغييرات والتطورات التي اجتاحت العالم والمنطقة، وعاجزة عن التكيف أو التعاطي الناجع معها، وفي مصر أكثر من مئة حزب لا يعرف كثير من المصريين أغلبها، ولا يرون جدوى لها، ويطالب مشتغلون بالعمل السياسي في مصر بدمجها معاً في عدد أقل وأقوى، حيث تواجه الأحزاب - المعارضة - ضغوطاً متعددة، منها دعاوى قضائية تطالب بحلها، وتدرجياً أصبحت باقي الأحزاب مجرد "أحزاب ورقية"، وهو مصطلح يستخدمه المصريون منذ عهد الرئيس الراحل حسني مبارك، لوصف الأحزاب منعدمة التأثير، التي يقتصر دورها على التواجد القانوني عبر الأوراق والمخاطبات الرسمية.

واستنتجت الدراسة أيضاً أن إضعاف الأحزاب في الأردن ومصر وعدم تمكينها من المشاركة في صنع السياسات العامة أدى الى خلق قناعة عامّة أن الأحزاب الموجودة غير قادرة على الوصول الى مكان صنع القرار للمشاركة فيه، فقامت بعض الاحتجاجات الشعبية، من اجل تحقيق تغييرات في السياسات العامة لهذه الدول وبالتحديد السياسات الاقتصادية مثل الضرائب البطالة وقلة الرواتب وارتفاع الأسعار، والسياسات الخارجية.

ومن نتائج الدراسة، ظهر أن هناك عقاب تمارسه الأجهزة الأمنية على الاحزاب المعارضة باعتبارها احزاب خصيمة للدولة وليست احزاب معارضة للحكومة، حيث يتم فرض طوق شامل من المضايقات الرسمية على هذه الاحزاب أقلها حجب المعلومات المتعلقة بتوضيح السياسات العامة للمملكة، ناهيك عن الحرمان من الوظائف الرسمية لمن لهم علاقة بهذه الاحزاب، ومضايقات السفر الخ وذلك لتكوين بيئة اجتماعية رافضة للعمل الحزبي ومعادية له وقد حققت الأجهزة الأمنية نجاح كبير في ذلك.

ومن نتائج الدراسة تظهر قوة السلطة التنفيذية في المملكة الاردنية وذلك من خلال الدستور الذي يخدمها بشكل كبير، أو من خلال ذراعها التشريعي في البرلمان، حيث امتيازات وعوامل كثيرة ساعدتها في اختراق صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالتشريعات، فالسلطة التنفيذية قادرة على تأخير او تأجيل أو حتى تعطيل أي قانون مقترح من البرلمان قد يتعارض مع سياساتها وتوجهاتها .

## تخصيص الموارد

من نتائج الدراسة، أنه بالمحصلة لا تعطى الاحزاب تلك المساحة التي تتيح لها المشاركة في عملية تحويل الموارد المتوفرة الى مكتسبات، فهناك كمية كثيرة من القيود تفرضها الدولة على دور الاحزاب في ذلك سواء في الاردن أو مصر.

من نتائج الدراسة فيما يتعلق بتخصيص الموارد، نجد أن حكومتي الاردن ومصر تركّزان بشكل كبير وتجتهد في عمليات تخصيص الموارد الاقتصادية ولكنها لا تهتم بعدالة توزيع هذه الموارد.

ومن نتائج الدراسة نجد أن المستفيد الأول من هذا التخصيص للموارد هم اولياء النظام وشركائه وشركاته واستثماراته.

### الآليات التي تحكم تخصيص الموارد

فيما يتعلق بقانون الاحزاب السياسية الاردني والمصري المتعلق بالآليات المؤسسية المتاحة للأحزاب والتي تؤثر في اعادة تخصيص الموارد في الاردن ومصر، استنتجت الدراسة عدم فاعلية النصوص والأحكام الخاصة بقانون الأحزاب السياسية الأردني والمصري في تكريس حقوق الأحزاب وفي المشاركة في إدارة شؤون الحكومة ومن ضمنها ادارة الموارد وتخصيصها وعدالة توزيعها، واستنتجت الدراسة وجود ظاهرة تزامن وتجاور ما بين الفقر وعملية تخصيص الموارد، حيث أن هذه الظاهرة ليست ميزة للدول العربية فقط، هي ظاهرة عامة، فهي ظاهرة عابرة للقارات والدول.

وكذلك استنتجت الدراسة أنه على الرغم من أن لدى هاذان النظامان أحزاب مرخصة تمارس عملها بشكل علني، وتحظى بوجود عدد وافر من مؤسسات المجتمع المدني، لكن بالمقابل يتم تعيين رئيس الوزراء ورئيس المجلس القضائي وقيادات جميع المؤسسات الأمنية من رأس النظام دون وجود أي تنسيق من مجلس الوزراء، كما ينص الدستور، وبغياب دور مجلس النواب.

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود احتكار لعناصر الانتاج الموجودة في مصر والاردن من قبل الحكومات، لذلك لا بد من تحرير هذه العناصر (الاتصالات والنقل والطاقة والمياه ) من هذه الاحتكارات بالكامل، فبعد أن تتحرر هذه القطاعات سوف يتحرر الاردن ومصر من الحوارات العبثية التي تزيد تخصيص المياه والطاقة بشكل تعسفي ودون سند موضوعي.

بالمحصلة، استنتجت الدراسة أن هناك تقصير كبير من قبل الدولة الأردن ومصر فيما يتعلق بمنع الاحتكار، وضمان توفر عناصر الانتاج، فصحيح أن الدولة ليس مطلوباً منها ان تقوم بتزويد محفزات

نمو الانتاج، ولكن كان لابد على الدولة أن تضع آليات تتيح للأحزاب ان تشاركها في أن تكون قادرة على تحويل الموارد الى ثروات ومن ثم تخصيص الموارد وتوزيعها.

### البنية السياسية والترتيبات المؤسسية

فيما يتعلق بالبنية السياسية والترتيبات المؤسسية استنتجت الدراسة ان هناك نقطة ضعف في الخريطة البنائية السياسية الأردنية تتمثل بشكل مركزي في النظام السياسي التي تقوم على حالة عدم الاستقرار الداخلي وحالة من عدم التناغم بين أولويات النظام السياسي مع أولويات المجتمع التي تتبناها الاحزاب السياسية، وهذا أدى الى الاختناق الاقتصادي الذي تنعكس آثاره على الخريطة السياسية الداخلية، علاوة على الفساد المزمن طبقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، ولذلك كانت أغلب شعارات الاحزاب ذات مضمون اجتماعي (الفساد والبطالة).

واستنتجت الدراسة أن هناك أزمة حقيقية في البنية السياسية والترتيبات المؤسسية التي توضح طبيعة وجود الأحزاب في صنع السياسات العامة في مصر، التي بدورها أثرت على دور الاحزاب في صنع السياسات العامة في النظام المصري، حيث أن الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي، والتي هي محصلة لعوامل عديدة في مقدمتها الخلل الكبير في التوازن بين السلطات.

**المعلومات المتوفرة للأحزاب في الوطن العربي والتي تتيح لها وضوح السياسات العامة وإعادة صياغتها في الاردن ومصر**

استنتجت الدراسة أن هناك شح في المعلومات التي تحصل عليها الاحزاب في الاردن ومصر وهذا بالتالي ينعكس على قدرتها في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة، حيث وجدت الدراسة أن هناك عقاب تمارسه الأجهزة الأمنية على الاحزاب المعارضة في الاردن ومصر، باعتبارها احزاب خصيمة للدولة وليست احزاب معارضة للحكومة، حيث يتم فرض طوق شامل من المضايقات الرسمية على هذه الاحزاب أقلها حجب المعلومات المتعلقة بتوضيح السياسات العامة ناهيك عن الحرمان من الوظائف

الرسمية لمن لهم علاقة بهذه الاحزاب، ومضايقات السفر... الخ، وذلك لتكوين بيئة اجتماعية رافضة للعمل الحزبي ومعادية له وقد حققت الأجهزة الأمنية نجاح كبير في ذلك، حيث أن قلة المعلومات وحجبها عن الاحزاب تجعل الاحزاب غير قادرة على تعبئة الجماهير، وقلة المعلومات تجعل الاحزاب غير قادرة على تعزيز القيم السياسية للأفراد، بمعنى أنه حين يمتلك الحزب السياسي المعلومات الكافية وحين تتضح له السياسات العامة ذلك يساعده على وضع برامجه، وتحديد مسؤولية السياسة العامة من خلال برامجه، ومواقفه تجاه السياسات والمشكلات الاقتصادية والسياسية.

واستنتجت الدراسة ان ازمة الاحزاب السياسية في مصر لا تحتاج الى اثبات - كما هو الحال في معظم الدول العربيّة- بسبب القيود المفروضة على هذه الاحزاب، وعدم اشراكها بالمعلومات المتعلقة بالسياسات العامة للدولة، فنجد أن النخب الحزبية تعاني من محدودية المعرفة العامة في عصر لم يعد العمل الحزبي فيه خطبا عصماء وشعارات منمقة.

## المراجع العلمية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر

الدستور الاردني لعام 1952 المعدل، المادة (91)، والمادة (95).

الدستور المصري، نص المادة (169)، (150) الصادر عام 2014.

القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

قانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية (صدر برئاسة الجمهورية فى 29 جمادى

الأولى سنة 1426 هـ / الموافق 6 يولية سنة 2005م)

النظام الداخلي لمجلس الاعيان الاردني، المادتين 53 و 54

النظام الداخلي لمجلس النواب الاردني، المادة (69).

ثالثاً: الكتب

إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية فى الدولة المعاصرة، ط2، بيروت: دار المنهل

اللبناني للطباعة والنشر، 2015.

أحمد مصطفى الحسين، مدخل لتحليل السياسات العامة، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية،

عمان، الأردن، 2013.

الأمين شريط، الوجيز فى القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان

المطبوعات الجامعية.

تامر الخزرجي، النظم السياسية الجديدة والسياسات العامة، دراسة معاصرة فى استراتيجية إدارة

السلطة، الأردن، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ت: عامر الكبيسي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان: 2007م.

حمدي عطية، مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي ط1، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، 2014

رعد صالح الأوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن، عمّان: دار مجدلاوي، 2006.

سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2011.

عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق، مصر، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2010.

عبد النور ناجي، المدخل في العلوم السياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة" الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.

علي الدين هلال وآخرون، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

الغويل، سليمان صالح، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، بنغازي، 2013.

فارس بريزات، الانتخابات الاردنية: تركيز للسلطة بلا ديمقراطية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

فهيمى خليفه الفهداوى، " السياسة العامة: منظور كلى فى البنية والتحليل"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001

فيكى لان كوهر، "الكثير جداً من المجتمع المدني والقليل جداً من السياسة: مصر وأنظمة الحكم العربية المتحررة الأخرى).. القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2008.

مارشا بوسوزنى وميشيل انجريست، السلطوية فى الشرق الأوسط النظم الحاكمة والمقاومة، ترجمة: طلعت حسن، القاهرة: المركز القومى للترجمة.

مارينا أوتاواى، ترجمة: عبد الرحمن عادل، " الاحزاب السياسية فى مصر: مسيرة الانحطاط"، مصر: منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2021.

محمود أبو رمان، " الصراع على قواعد اللعبة الجديدة، الدولة وجماعة الاخوان فى الاردن، الاردن، مؤسسة فريدريش ايريت، دراسة تحليلية، عمان، 2020.

نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر، الوادى للثقافة والاعلام، ط1، القاهرة، 2019

وليد عبد الحى، " الحالة الاردنية"، فى: نيفين مسعد، كيف يصنع القرار فى الانظمة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

#### رابعاً: الرسائل الجامعية

ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية فى صنع السياسة العامة فى الجزائر 1989-2009"، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011

ناجى فاطيمة، عدنان ابراهيم، " دور الفواعل غير الرسمية فى صنع السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر ومصر)"، رسالة ماجستير، جامعة د.مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

2015/2014





عبد الله شرشرة، واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في ادارة الموارد العامة والثروات الطبيعية،

سلسلة تقارير " أمان"، تقرير رقم 187، فلسطين، 2021

عمر ابراهيم الخطيب، *التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي*، مجلة المستقبل

العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 40، 1982.

ليث نصر اوي، *النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة*: الدوحة، المجلة

الدولية للقانون، ع 3، 2017.

موسى العزب، *"تقييم تجربة العمل الحزبي الأردني بعد مرور 30 عامًا على ترخيصه الأحزاب في*

*الأردن.. واقع وتحديات"*، مجلة الهدف الرقمية، ع 16، نشرت المقالة بتاريخ 5 اغسطس

2020

ولاء قديمات، *" دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية - تحليل*

*مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الاسلامي"*، دراسات سياسية مقارنة، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، مركز الابحاث، ع 261 (خريف 2015).

يزن ساجد، *" النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الاردن"*، العراق، مجلة تكريت للعلوم

السياسية، ع 23.

سادساً : الانترنت

ابتسام المناصير، قانون الاحزاب الجديد، تاريخ الرابط 2022/3/14، تاريخ زيارة الرابط 2022/6/2،

<https://www.ammonnews.net/article/670016>

أحمد خميس أحمد وآخرون، دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، المركز الديمقراطي

العربي، على الرابط [https://democraticac.de/?p=82070#\\_ftn11](https://democraticac.de/?p=82070#_ftn11) تم النشر بتاريخ

2022/5/24، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/6/8

أحمد عمر، الاحزاب السياسية في الاردن تزايد في العدد وضعف في الحضور، صحيفة عمون، الاردن، تم النشر بتاريخ 2016/5/17، على الرابط:  
<https://www.ammonnews.net/article/269282> تم زيارة الرابط بتاريخ:  
2021/11/18.

أحمد محسن، من يصنع السياسات العامة في مصر، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، 2017، على الرابط: <https://eipss-eg.org/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%9F>

الأردن... إحالة ملف صندوق تنمية المحافظات لهيئة مكافحة الفساد، تاريخ الرابط 2022/1/31، على  
الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/20220131>

الأردن: الصراع على قواعد اللعبة السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 5 نوفمبر / تشرين الثاني  
2012، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/20، على الرابط:  
<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/policy-briefs/documents/2012114112434814621jordan.pdf>

أسماء السيد، المقصود بموارد الدولة، مقالة على الرابط: <https://mhtwyat.com> /  
ايمان بيبرس، ورقة بحثية بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. جمعية نهوض وتنمية  
المرأة.

برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، موقع الجزيرة نت، تم زيارة الرابط  
بتاريخ 2021/11/17: <https://bit.ly/3UMQhx2>

تقرير المملكة الأردنية الهاشمية الدوري الجامع (الثامن عشر حتى العشرين) للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 2016.

تيريزا ماي، رئيسة وزراء بريطانيا، تقرر الاستقالة من منصبها، وكالة BBC الاخبارية على الرابط:  
<https://www.bbc.com/arabic/world-48395381>

جدل الخصخصة بمصر.. لماذا تذبج الحكومة الدجاجة التي تبيض ذهباً؟، موقع قناة الجزيرة، تم زيارة  
الرابط بتاريخ 2022/5/15، تاريخ نشر الرابط 2016/4/30، على الرابط:  
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/4/30>

جمال الخطيب وآخرون، " الاحزاب السياسية العربية المشهد العام "، مركز القدس للدراسات السياسية،  
2004، تميم زيارة الرابط بتاريخ 2021/9/1  
<https://www.alqudscenter.org/index.php?l=ar&pg=QUNUSVZJVEIFUw==&sub=2K/Ysdin2LPYp9iq2Iwg2Ygg2KrZgtin2LHZitixIA==&id=232>

جمال الطاهات، تجاوز الفقر والموارد، صحيفة الدستور، الثلاثاء 22 تشرين الاول / اكتوبر 2019،  
على الرابط: <https://bit.ly/3hETH6B>

جهاد حرب، دليل العمل البرلماني الفلسطيني، رام الله، مؤسسة فلسطينيات، 2006، ص121.

جواد السعيد، نظرية القوة في المفهوم السياسي، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، تم زيارة الرابط بتاريخ  
<http://www.alnoor.se/article.asp?id=26843> :2021/11/15

حسن أبو طالب، الديمقراطية العربية الغائبة: ما هي المعوقات؟، القاهرة، تم النشر بتاريخ  
<https://bit.ly/3ttfOja> :2021/11/17

حسن نافعة، " خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة " الجزيرة.نت، 17 / 5 /  
2005. على الرابط: <https://www.aljazeera.net/2005/05/17>

حسني ابراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، 7 اغسطس 2011، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/31، على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html>

رامز جمال اسعد، " أثر الاحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر 2013-2015 "، المركز الديمقراطي العربي، 2014، تاريخ دخول الرابط: 2021/2/3:

<https://democraticac.de/?p=1231>

رانيا الصرايرة، ورقة سياسات توصي بتعديل صلاحيات مجلس الوزراء، نشرت بتاريخ 2018/6/6،

على الرابط: <https://bit.ly/3WYL8Ug>

سامر عبد الدايم، "صندوق تنمية المحافظات أحد برامج التمويل التابع للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية"، صحيفة الانباط، تاريخ زيارة الرابط 2022/6/7، على الرابط:

<https://alanbatnews.net/article/238036>

طه بامكار، الموارد الاقتصادية بين محسوبة التخصيص وعدالة التوزيع، الاقتصاد والاعمال، على الرابط: <https://www.startimes.com/f.aspx?t=27593196>، تم زيارة الرابط بتاريخ

2022/2/22

عباس جواد وآخرون، صياغة السياسات العامة اطار منهجي، جامعة آل البيت، ص 158، على

الرابط: <https://abu.edu.iq/sites/default/files/journals/abu/1/1-4.pdf>

عبد الحافظ الصاوي، الخصخصة في مصر بلا هدف تنموي، موقع الجزيرة، تم النشر بتاريخ 2016/1/23، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/5/12، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/1/23>

عبد الرحمن الخوالدة، خبراء: الهيئات المستقلة تستمر بتشكيل عبء على كاهل الاقتصاد، الموقع الالكتروني لصحيفة الغد، 2020/12/15، على الرابط:

<https://alghad.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%>

عبد الله حامد، أحزاب مصر في مهب الريح.. وأي جدوى من الباقيين؟، قناة الجزيرة، تاريخ نشر  
الرابط: 2020/5/6، على الرابط: <https://bit.ly/3Uya4k0> ، تم زيارة الرابط بتاريخ:  
2021/11/18.

عبد الله حامد، أحزاب مصر في مهب الريح.. وأي جدوى من الباقيين؟، قناة الجزيرة، تاريخ نشر  
الرابط: 2020/5/6، على الرابط: <https://bit.ly/3O5ScKP> ، تم زيارة الرابط بتاريخ:  
2021/11/18

عبد الله شرشرة، واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في ادارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، سلسلة  
تقارير " أمان"، تقرير رقم 187، فلسطين، 2021، على الرابط: [https://www.aman-](https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download)  
[palestine.org/cached\\_uploads/download](https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download)

على السلمي، ادارة الموارد البشرية، القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر، 2013، على الرابط:  
<https://www.noor-book.com/>، والرابط: <https://hbrarabic.com>

عمار الهاشمي، سياسة التخصيص ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، نشر المقالة بتاريخ  
2012/12/30، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/3/10، الرابط:  
<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/90567>

فيصل عادل، أصول الطغيان.. كيف أثرت الجغرافيا والتاريخ والزراعة على تعايش المصريين  
والاسستبداد؟، الجزيرة نت، مقالة على الرابط:  
<https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2020/2/24>، تم زيارة الرابط  
بتاريخ 2022/3/19

قانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية (صدر برئاسة الجمهورية في 29 جمادى الأولى سنة 1426 هـ / الموافق 6 يوليوس سنة 2005م)

<https://marsd.daamdth.org/2018/02/15/1676>

ليث الجندي، تراجع احزاب الاردن بالبرلمان قناعة شعبية أم رغبة سياسية،، تاريخ النشر

<https://bit.ly/3UYrupP> 2022/1/22 تم زيارة الرابط بتاريخ

ليث نصرأوين، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الاردن: دراسة مقارنة، الاردن، الجامعة

<https://bit.ly/3ttcyEc> 2016، المجلة الدولية للقانون، الاردنية،

مارينا اوتاوي، الأحزاب السياسية في مصر: مسيرة الانحطاط، العاصمة للدراسات السياسية

<https://capitalforum.net>، 2021، على الرابط:

محمد العودات، الاحزاب الاردنية في مملكة نصف ديمقراطية، الجزيرة، على الرابط المنشور بتاريخ

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/4/30>: 2018/4/30 تم زيارة الرابط بتاريخ

2022/6/3

محمد عبد العاطي، التكتلات الانتخابية في مصر المشهد بعد ثورة يناير، مركز الجزيرة للدراسات، تم

النشر بتاريخ 17 ديسمبر 2011، تم زيارة الرابط بتاريخ 2021/11/12:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011121712482610615.html>

موسى العزب، "تقييم تجربة العمل الحزبي الأردني بعد مرور 30 عامًا على ترخيصه الأحزاب في

الأردن.. واقع وتحديات"، مجلة الهدف الرقمية، ع 16، نشرت المقالة بتاريخ 5 اغسطس

<https://hadfnews.ps/post/70998>: 2022/3/6 تم زيارة الرابط بتاريخ

مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007.

نصر عارف، " هل توجد في مصر ثقافة الاحزاب السياسية؟"، صحيفة الاهرام: على الرابط:  
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203641/4/794797 تاريخ زيارة

الرابط: 2022/1/2

نصر عارف، هل توجد في مصر ثقافة الاحزاب السياسية، مجلة العين الاخبارية، على الرابط:  
https://al-ain.com/article/there-culture-political-parties-egypt تم النشر بتاريخ

2021/1/25، تم زيارة الرابط بتاريخ 2022/1/22

همام سرحان، قوى المعارضة المصرية.. هل لديها برامج اقتصادية؟ على الرابط:  
https://www.swissinfo.ch/ara تاريخ نشر المقالة: 12 مايو 2005، تم زيارة الموقع

بتاريخ 2022/1/29

سابعاً: المراجع الأجنبية

Benjamin Reilly, Democracy in Divided Societies.; Reilly, Benjamin, Per Nordlund and Edward Newman, "Political in Conflict-Prone Societies: Encouraging Inclusive Politics and Development." Policy Brief, No.2 (Tokyo: United Nations University, 2006).

Benjamin Reilly, Political Reform and the Demise of Consociationalism in Southeast Asia, [http://www.cdi.anu.edu.au/\\_further\\_activities/2008-09/D\\_P/2009\\_01\\_FA\\_ASIA\\_DemGov\\_sea\\_conf\\_d/binjamin\\_reilly.pdf](http://www.cdi.anu.edu.au/_further_activities/2008-09/D_P/2009_01_FA_ASIA_DemGov_sea_conf_d/binjamin_reilly.pdf)

Samuel P. Huntington and John Nelson Political Participation in developing. Harvard. U. S. A, 1976.





**An-Najah National University  
Faculty of Graduate Studies**

**THE ROLE OF ARAB POLITICAL PARTIES IN  
PUBLIC-POLICY MAKING :A COMPARATIVE  
STUDY FOR JORDAN AND EGYPT**

**By  
Samer Ahmad Budair**

**Supervisor  
Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree  
of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-  
Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2022**

# **THE ROLE OF ARAB POLITICAL PARTIES IN PUBLIC-POLICY MAKING :A COMPARATIVE STUDY FOR JORDAN AND EGYPT**

**By**  
**Samer Ahmad Budair**  
**Supervisor**  
**Dr. Hasan Ayoub**

## **Abstract**

This study aims to investigate and analyze the role of political parties in Arab world in general; Jordan and Egypt as a special case, and the role these parties play in public policy making and their impact on economical aspect and foreign policies of the country in these different forms of government. In addition to investigate the type of relationships between these political parties and the current governments, and understanding the political and organizational capacity of these political parties in Jordan as a constitutional, hereditary monarchy, and Egypt as a democratic Republic.

The main question of study was summed up in "Is there a clear and tangible influence of the political parties in public policy making related with economic and foreign policy aspects, in Jordan and Egypt?" In order to answer this question the hypothesis was examined the participation of political parties in decision-making process is narrow and limited, due to the monopolization of this process by governments in Jordan and Egypt.

This study was followed the descriptive analytical method dependent on the theory of power and imperfect democracies in the Arab world. The results from data analysis confirms that political parties in Jordan and Egypt have no significant effect on the public policy that related with economic and foreign policy aspects for these countries. Additionally, this study confirms that these parties are facing a legislative situation that prevents them from reaching the parliamentary majority. Moreover, state security services in these countries treat these parties as an enemy and not as opposition parties.

The most of Arab governments are striving and working hard in different ways to allocate economic resources, but in other hand these governments do not bother to distribute it properly and equitably, and they are working without taking into consideration the role of the political parties in this process, where these resources are only monopolized by governments in these countries.

Regarding the political structure and institutional arrangements, the study found that there is a weakness point in political structure planning in Jordan and Egypt represented in internal instability and inconsistency between priorities of political system of these governments and the societal issues espoused by the opposition parties.

Additionally, the role of the political parties in Jordan and Egypt in decision making process still narrow and not clear, due to the lack of information provided by the government to these parties.

**Keywords:** political parties; public policy making; The Arab world.